بسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
**كلية الدراسات العليا والبحث العلمي**
دائرة اللغة العربية
**شعبة النحو والصرف**

# عبد العزيز بن جمعة وآراؤُه النحوية من خلال شرحه لألفية ابن معط

بحث مقدم لنيل درجة التخصص الأولى " الماجستير " في النحو والصرف

**إعداد الطالب :**
**صلاح الدين يعقوب أحمد يعقوب**

**إشراف الدكتور:**
**علـــي جمعـة عثمـان**

العام ( ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م )

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

# إستهلال

( يايها الناس إتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام إن الله كان عليكم رقيباً ).

صدق الله العظيم

آية (١) من سورة النساء

# استهلال

( أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ).

صدق الله العظيم

آية (١) من سورة النساء

# إهــداء

أُهدي إلى والديّ العزيزين .

وإلى أستاذي الوقور **على جمعة عثمان** الذي كان أخاً وأُستاذاً ومرشداً لي في البحث والوقوف على ما عملتُ وما أنهيتُ من عملي.

وإلى جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، وإلى كل عالم ومعلم ، وإلى أهلي وزملائي الطلاب ،

وإلى كل محبي العلم بصفة عامة واللغة العربية بصفة خاصة .

# الشكر والعرفان

امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم ( من لم يشكر الناس لم يشكر الله ) عملاً بهذا الحديث أتقدم بالشكر والثناء لله أولاً ولرسوله ( ص) الذي أدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده حتى أتانا اليقين .

والشكر لأستاذي المشرف الجليل على جمعة عثمان ، كما أتقدم بالشكر للأساتذة الأجلاء بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، والشكر أوفره لكل من قدم لي يد العون والمساعدة . والشكر لإدارة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، وإلى أسرة الدراسات العليا .

# الفصل الأول

## التعريف بابن جمعة ومنهجه في شرح الألفية ومصادر الكتاب وأهمية الكتاب وتسميته.

**المبحث الأول : التعريف بابن جمعة وعصره وحياته العلمية.**

**المبحث الثاني : منهجه في شرح الألفية.**

**المبحث الثالث : مصادر الكتاب وأهمية الكتاب وتسميته.**

# المقدمة

الحمد لله الذي علم بالعلم علم الإنسان ما لم يعلم وأصلي وأسلم على محمد النبي الأمي (ص) ، نحمده ونستعينه ونتوب إليه ، لا إله إلا هو له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

وبعد :

فلا شك أن في علم النحو والصرف أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية فعلم النحو دعامة للعلوم العربية وقانونها والإعراب أصل لمعرفة القرآن الكريم والحديث والشعر ، فالنحو سلاح اللغوي وعماد البلاغي ، فعلم الصرف يهتم بالصيغ والأشكال الخارجية وعلم النحو ، يقوم ببيان هذه الصيغ الصرفية وتحديدها من حيث الوظيفة الإعرابية .

فموضوع هذا البحث يتمثل في آراء عبد العزيز جمعة النحوية من خلال شرحه لألفية ابن معط وقد تناولت الدراسة في الفصل الأول : التعريف بابن جمعة، ومنهجه ، وشرح الألفية ، ومصادر الكتاب عنده ، وأهمية الكتاب وتسميته، والفصل الثاني ويشتمل على آرائه النحوية ومذهبه النحوي ، والفصل الثالث موقفه من النحاة ومن ابن معط واستدراكاته النحوية .

## أسباب اختيار الموضوع :

أسباب اختيار الموضوع تتمثل في الآتي :

١/ آراء عبد العزيز بن جمعة وأفكاره التي تجعل الوقوف عليها .

٢/ إن كلمة " ألفية ابن معط " التي قالها ابن مالك دفعني للبحث عن هذه الكلمة ثم الحصول إلى العالم عبد العزيز بن جمعة .

٣/ الأفكار والآراء القيمة التي تستحق الدراسة .

٤/ شرح الدراسات في هذا الموضوع من الجانب النحوي ومعرفة آراء علماء النحو .

## أهمية البحث :

أهمية البحث تتمثل في الآتي :

١/ دراسة خلفية ابن جمعة وآراؤه النحوية .

٢/ معرفة منهجه النحوي ومدرسته .

٣/ ترجيح الرأي الأصوب عند اختلاف الآراء من خلال الحصول على آراء علماء النحو .

## أهداف البحث :

- إبراز جهود وعطاء ابن القواس من خلال شرحه للألفية .
- جمع وبيان ما تفرق من آراء بن جمعة .
- التعرف بالشيخ عبد العزيز بن جمعة وعلاقته بألفية ابن معط .

## مشكلة البحث :

- عدم توفر المراجع التي تتعلق بشروح عبد العزيز بن جمعة .
- مشكلة البحث في الحصول على كتب ابن جمعة وآرائه النحوية .
- معرفة المنهج والأسلوب عنده .

## الدراسات السابقة :

من الذين تحدثوا عن عبد العزيز بن جمعة منهم :

الأستاذ على موسى الشوملي

## حدود البحث :

تتمثل حدود البحث في الآتي :

شخصية ابن جمعة وآراؤه النحوية ومنهجه في شرح الألفية ومصادر الكتاب عنده وموافقته لبعض النحاة ومخالفته لبعضهم من خلال شرحه لألفية ابن معط .

## هيكل البحث :

يتكون هيكل البحث من ثلاثة فصول والفصول قسمت إلى مباحث على النحو التالي:

الفصل الأول : التعريف بابن جمعة ومنهجه في شرح الألفية ومصادر الكتاب عنده وأهمية الكتاب وتسميته ويحتوي على ثلاثة مباحث على النحو التالي :

**المبحث الأول** : التعريف بابن جمعة

**المبحث الثاني** : منهجه في شرح الألفية

**المبحث الثالث** : مصادر الكتاب وأهميته

الفصل الثاني : آراءُ ابن جمعة ومذهبه النحوي وتحتوي على مبحثين :

**المبحث الأول** : آراؤه النحوية

**المبحث الثاني** : مذهبه النحوي

الفصل الثالث : موقف ابن جمعة من النحاة ومن ابن معط واستدراكاته النحوية ، وينقسم إلى ثلاثة مباحث عل النحو التالي :

**المبحث الأول** : موقفه من النحاة

**المبحث الثاني** : موقفه من ابن معط

**المبحث الثالث** : استدراكاته النحوية

**الخاتمة وتشتمل على :**

- مستخلص البحث
- أهم النتائج
- التوصيات

**الفهارس العامة وتحتوي على :**

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث الشريفة .
- فهرس الشواهد الشعرية .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الموضوعات .

## المبحث الأول

## التعريف بابن جمعة وعصره وحياته العلمية

**اسمه ولقبه :**

هو عبد العزيز بن جمعة الموصلي النحوي ، قال ابن رافع :" شرح الألفية والأنموذج ، وقرأ عليه أبو الحسن السباك ، قلت : هو المشهور بالقواس ، شرح ألفيه ابن معط [١]، وكافيه ابن الحاجب ،، [٢].

وقيل هو عز الدين أبو الفضل بن جمعة بن زيد ابن القواس الموصلي نزيل بغداد المعيد بالمستنصرية ، حكم بغداد وأستوطنها ، وكان يعمل في صنعه القسي ... وتأدب وقرأ النحو على جمال الدين بن أياز . ولما قدم مولانا المعيد نصر الدين الطوسي بغداد لازمه إلى أن توفى سنة اثنين وسبعين وستمائة من الهجرة ، وانتقل إلى مذهب مالك ورُتب معيد الطائفة المالكية والمستنصرية ، شرح كتاب الدرة ...

وشرح كتاب الأنموذج في النحو للزمخشري ومدح مولانا أصيل الدين أبا محمد الحسن بن نصر الدين الطوسى وكان كريم الصحبة ، وتردد إلى مولانا صفى الدين الطقطقي وكان وفاته في ذي الحجة سنة ست وتسعين وستمائة ، مولده بالموصل في ثانٍ عشر المحرم سنة ثمان وعشرين وستمائة من الهجرة [٣].

وقد رثا النقيب صفي الدين بقوله :

لما قضى عبد العزيز وقد قضى حق البيان

وشهدتُ يوم وفاته فنظرتُ كيف الطوْد[٤]

ورأيتُ حامل نهشه للمجد اللعلياء حا .....

---

[١] بقية الدعاة في طبقات اللغويين النحاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط٢، ١٣٩٩هـ ٩٩/٢.

[٢] هو أبو عمرو وجمال الدين عثمان بن أبي بكر يونس ، ٥٧٠- ٦٤٦هـ ، عُرف بابن الحاجب .

[٣] تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لإبن القوطي كمال الدين أبو الفضل عبد الرازق ابن تاج الدين أحمد المعروف بإبن القوطي الشيباني الحنبلي ت ٦٤٣- ٧٢٣هـ ، تحقيق د. مصطفى جواد ، ٢١٠/٤.

[٤] شرح ألفية ابن معط ، تحقيق على موسى الشوملي ،ط١-١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - مكتبة الخريجي الرباط ج١ - ٩٤-٩٥.

والقصيدة طويلة وقد تولى ابن القواس الإعادة والمشيخة المستنصرية بمشيخة دار القرآن ، وهي مدرسة المذهب المالكي ، حيث كانت المستنصرية مركز إشعاع فكري لما تحتويه من علماء وعباقرة ، أثروا في نشر الثقافة الإسلامية في عهد المغول ، وكانوا من مختلف التخصصات .

**عصره وحياته العلمية :**

من البديهيات المسلم بها أن الإنسان يتأثر بالعصر الذي يعيش فيه سلباً أو إيجاباً ونظرةً إلى العصر الذي عاش فيه ابن جمعة تعطينا لمحة سريعة عن التقدم في مختلف المجالات . ومن ذلك الحركة العلمية في هذا العصر ، فعصر ابن جمعة القواس عصر ثقافة وعلم . وكفانا فخراً أن نقول :" إن جامعة علمية قد أنشأها الخليفة المستنصر بالله لنشر العلم في ربوع العالم الإسلامي . وعالمنا نشأ ومات وهو في الجامعة .وقد أنشأها الخليفة المستنصر بالله سنة خمس وعشرين وستمائة من الهجرة ، بعد أن تسلم الخلافة بسنتين ، حين – أمر أمهر المهندسين والبنائين ببناء هذه الجامعة على الطراز الإسلامي ، بحيث تضم الجامعة أجنحة متعددة شبيهاً بما تقوم عليه الجامعات الآن .

وقد كلف الخليفة لجنة وهي ما تشبه الأمانة العامة للجامعة للتخطيط لها ، واختيار المكان المناسب لها . وقد اختارت الجانب الشرقي من نهر دجلة وعلى مساحات كبيرة من الأرض ... وكانت اللجنة العامة المكلفة بالإعداد والتخطيط والإشراف على شئون الجامعة برسائه خليفة المسلمين وقد رأت هذه اللجنة أن تتشعب الجامعة في تدريسها ، بحيث تشمل مختلف الأصول والفروع ، كعلوم القرآن ، الفقه على المذاهب الأربعة ، وعلوم العربية ، وعلم الحديث النبوي ، الطب ، الفلك والرياضيات ... وباختصار كانت الجامعة تشمل مختلف المعارف والفنون . فقد أعدت اللجنة المشرفة نظاماً تعليمياً ، حيث جعلت في كل قسم استاذاً كبيراً ثم اساتذة ومعيدين ، ولكن فارقاً كبيراً بين نظام الجامعة وجامعتنا الحالية . فالأساتذة يعينون بأمر من الخليفة . وما كان الخليفة ليختار إلا من ثبتت أصالته العلمية وتفرده في علمه ، ثم يخلع الخليفة عليه خلعة خاصة لا تعط لغيره من الناس ، ثم تقدم له

وسيلة للنقل . وكان أرقى ما لديهم من وسائل هي " البغال " ولا يركب هذه الواسطة إلا من أُوتى المركز العالي والمال الوفير والدرجة العالية.

وأجمل من هذا الإغراءات والحوافز التي وضعها الخليفة لمن يصل إلى مرتبة الأستاذية ، فقد كان يقدم إليه في كل يوم ستة أرطال من الخبز ورطلين من اللحم بحوائجها وخضرها وحطبها ، وله راتب شهري مقداره ثلاثة دنانير . أما طريقة افتتاح الجامعة وابتداء الدراسة ، فقد كانت لها ميزانيتها الخاصة ومراسيمها المعروفة[١] .

حيث يقدم الأستاذ من بيت إلى الجماعة بعد أن يلبس اللباس الخاص به ، ثم يركب " البغلة " وهي هدية الخليفة التي قدمها إليه ، يحف بها الولاة والحجاب أصحاب المناسب في الدولة ، ويستمر هذا الموكب من بيته حتى يصل إلى الجامعة ، وعند وصوله على سده خاصة بالتدريس ، وهو ما يشبه قاعة المحاضرات الآن ، حيث يلقي الأستاذ محاضراته أو بحثه وهو يضع طرحه على عمامته للتفريق بينه وبين غيره من الناس ، والطلاب يستمعون إليه . بعد الانتهاء من المحاضرة يخلع هذه الملابس الخاصة ، ثم إلى ما كان عليه سابقاً . والجامعة مكونة من عدة دوائر :

**أولاً :**

دائرة اللغة العربية : فقد كونت الجامعة من دوائر متعددة أو من مدارس مختلفة حسب تخصصاتها ومن ضمن هذه الدوائر أو المدارس : دائرة اللغة العربية ، فقد اعتنت الجامعة المستنصرية بالنحو عناية كبيرة لكونه جامعاً التخصصات ، فلم يكن مقصوراً على دائرة اللغة العربية . بل كان يساهم دوائر الحديث والفقه والفلك ... وهذا يعني الاهتمام التام به ، وكان ممن اختير لتدريس مادة النحو : علماء عرفت الجامعة والناس فضلهم ، منهم[٢] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٩٥/١، ٩٦،٩٧.

[٢] شرح ألفية ابن معط ٩٧/١.

١/ **ابن أياز** : وهو الحسين بن بدر بن عليه أبو محمد العلامة جمال الدين ، كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد ، وقال كان أوحد زمانه في النحو والتصريف، قرأ على تاريخ الأرموي ، وقرأ عليه التاج السباك ، قال الصفدي : إنه ولي مشيخة المستنصريه [١].نشأ ببغداد ، ومن مصنفاته النحوية : المحصول في شرح الفصول وشرح فصول ابن معط وشرح الصروري لابن مالك والإنصاف في مسائل الخلاف ... [٢] هو إمام متأخر في العربية أخذ العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد الحذافي الأندلسي البياني نزيل بغداد ، وله مصنفات عديدة قلما يوجد منه نسخه صحيحة وقواعد المطارحة ... وكان ذا خط حسن وثقة فيما يكتب متصدراً للقراء العربية المستنصريه[٣] . توفى سنة واحد وثمانين وستمائة من الهجرة .

٢/ **عبد العزيز بن جمعة** : هو عز الدين بن جمعة القواس الموصلي النحوي بالمستنصريه وهو ممن شهد له أصل هذا الفن، توفى سنة ٦٩٦هـ[٤] . وقيل : هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي [٥].

٣/ **ابن السباك** : هو تاج الدين على سنجر بن عبد الله البغدادي الحنفي انتهت إليه رئاسة المذهب والنحو بالمستنصريه قرأ على ابن أياز وتوفى سنة خمسين وسبعمائة من الهجرة[٦] .

---

[١] بقية الدعاة للسيوطي ٥٣٢/١.

[٢] أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ،ط ١٤١٢هـ – ص ١٤٤.

[٣] إشارة التعيين في تراجم النحاه واللغويين تأليف عبد الباقي ابن عبد المجيد ، ت٦٨٠– ٧٤٣هـ، ، تحقيق د. عبد المجيد دياب بمركز الملك فيصل الإسلامي ، ص ١–٣.

[٤] شرح ألفية ابن معط ٩٧/١.

[٥] الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال النساء تأليف خير الدين الزركلي ، ط١٩٩٢م – م٢ ، ص ١٦.

[٦] شرح ألفية ابن معط ٩٧/١.

٤/ **ابن الصقيل الجزري** : هو معد بن نصر الله بن رجب شمس الدين أبو النداء أبو الفتح الجزري ، المشهور بابن الصقيل ذكره في البلغة ، فقال : " نحوي ، لغوي ، أديب وشاعراً[١] . قيل : هو معد بن نصر الله بن رجب الميروقي الجزري[٢].
البغدادي النحوي ، شيخ الأدب بالمستنصرية ، ومصنف المقامات الخمسين المشهورة ، توفى سنة ٦٧٧هـ[٣] .

٥/ **يعقوب الأنصاري الخزرجي** : هو يعقوب بن يوسف ابن قاسم بن الحسين الأنصاري قرأ عليه البدر ابن مالك تسهيل والده . وعلى ابن أياز[٤] . درس – بالمستنصريه ، ولد في ذي الحجة سنة إحدى وأربعين وستمائة[٥] .

٦/ **هبة الله الذهلي الشهرباني** : هو قوام الدين بن أحد هبة الله الشهرباني الأديب من بيت معروف بالتقدم والرئاسة ، عرف بالنحو والرياضيات ، تولى تدريس النحو بالمستنصريه ، توفى سنة ٦٢٨هـ[٦].

٧/ **ذو الغفار القرشي** : هو فخر الدين أحمد بن علي الهمزاني الكوفي النحوي الحنفي المذهب – اشتهر بالنحو فدرسه ، توفي سنة ٧٥٥هـ[٧] .

---

[١] تلخيص مجمع الآداب ٥٣/٤.
[٢] نسبه إلى جزيرة بالأندلس .
[٣] بغية الدعاة ٣٥١/٢.
[٤] تاريخ علماء المستنصريه ٢٠٤/١.
[٥] تلخيص مجمع الآداب ٥٣/٤.
[٦] المرجع السابق ٥٣/٤.
[٧] شرح ألفية ابن معط ٩٨/١.

**ثانياً : دائرة القرآن :**

من المعروف أن اهتمام المسلمين كله منصب على خدمة القرآن الكريم حتى وصل إلى حد أنهم لم يتعلموا علماً إلا من أجل خدمة القرآن الكريم . حيث يشهد ذلك ما تشمله المكتبات الإسلامية من تفاسير مختلفة وعلوم متنوعة في خدمة دستور هذه الأمة ، حيث إنه الرئيسي للتشريع . ولذا فقد كان الهدف العام من إنشاء مدارس المستنصرية بمختلف فروعها . لذا فقد خصصت له دار كبير لتدريسه وما يتعلق به من علوم ، وقد اشتملت هذه الدار على هيئة التدريس المكونة من شيخ مقرئ متقن يلقن القرآن الكريم ، من معيد يعيد على الطلبة ما يلقيه عليهم الشيخ ويحفظهم ما كلفوا به .

فقد وضع الخليفة المستنصر لطلاب هذا القسم شروطاً :

- أن يكون من اليتامى ، وألا يزيد عددهم على الثلاثين وكانت المدرسة تقبل اليتامى وغيرهم ، ولكن رغبة في الأجر خصص هذا العدد للأيتام لإيمانهم أن دراسة القرآن الكريم وفهمه فريضة على كل مسلم يتيماً كان أو غير يتيم .

وقد شارك في التدريس كل من الآتي :

١/ فخر الدين عمر بن أحمد اليعقوبي .

٢/ كمال الدين محمد بن الحريمي البغدادي ، ت ٦٨٩هـ .

٣/ مظفر الدين المبارك بن عبد الله عتيق الدافعاني الرومي المتوفى سنة ٦٨١هـ[١] .

٤/ علم الدين عبد الله بن عبد الغني الصوفي المتوفى سنة ٦٥٤هـ [٢].

**ثالثاً : دائرة الحديث :**

مدرسة الحديث وهي ما تسمى بدار السنة المستنصرية ومدارس الفقه ، حيث انقسمت إلى مذاهب ، فهنالك المدرسة الشافعية ، المدرسة الحنفية ، المدرسة الحنبلية والمدرسة المالكية .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٩٩/١.

[٢] تلخيص مجمع الآداب للقوطي ١٧٣/٤.

- المدرسة المالكية أو المذهب المالكي :

من أبرز الأساتذة في المدرسة المالكية وهم :

١/ عز الدين الحسن أبو القاسم الحنبلي المتوفى سنة ٧١٢هـ .

٢/ علم الدين أحمد بن عبد الرحمن الشارمساحي المتوفى سنة ٦٧٣هـ[١] .

٣/ علم الدين المصري المدرسي ، خدم بغداد في خدمه أخيه سراج الدين ورتب مدرساً للطائفة المالكية ... [٢] .

٤/ أبو الحسن على المغربي المتوفي سنة ٦٣٢هـ[٣] .

٥/ شهاب الدين عبد الرحمن بن عساكر المالكي البغدادي .

من المعيدين في المدرسة المالكية فمنهم :

- عبد العزيز بن جمعة القواس الموصلي المتوفى سنة ٦٩٦هـ .
- نور الدين بن عثمان بن سعود المالكي المتوفى سنة ٦٨٧هـ[٤] .

**شيوخه :**

تذكر كتب التراجم التي ترجمت له أنه قد لازم استاذاً بارزاً وأخذ عنه النحو ، هو الشيخ جمال الدين بن محمد بن أياز النحوي . وكان له صداقات أخرى ومعارف مع العلماء لا تصل مستوى تلقي العلم عنهم ، فمن الذين ارتبط معهم بصلات حميمة وجيدة : الشيخ نصر الدين الطوسى الذي توفى ببغداد سنة ٦٧٢هـ وأصيل الدين أبو محمد الحسن بن نصر الدين ، وصفي الدين أبو عبد الله محمد بن الطقطقي[٥] .

* ابن أياز : هو الحسن بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين يكنى بأبي محمد ويلقب بابن أياز النحوي ، ولم يذكر المؤرخون محل وتاريخ ولادته ، فابن القوطي مؤرخ – العراق الكبير الذي عاش تلك الفترة ، واشتغل – بالمستنصرية أميناً لمكتبتها

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١/١١٠.

[٢] تلخيص مجمع الآداب ٤/٥٦٢.

[٣] الحوادث الجامعة ، ص ٥٥.

[٤] شرح ألفية ابن معط ١/١٠١،١٠٠.

[٥] بغية الدعاة ١/٥١٣.

لم يذكر شيئاً من هذا – وكذا المؤرخ العراقي ناجي معروف الذي عنى عناية خاصة بالمستنصرية وعلمائها ، إذا أخلف كتاباً ضخماً سماه كتاب تاريخ المستنصرية ، ولم يأت بما يشير[١] .

وقد أشار على أنه من أصل رومي حيث إن اسمه جمال الدين حسين بن أياز الأيازي الرومي النحوي الأديب ، ومن مؤلفاته المشهورة ، المحصول في شرح الفصول لابن معط[٢] .

* **نصر الدين الطوسي :** هو محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر نصر الدين الطوسي فيلسوف ، كان رأساً في العلوم العقلية ، علامة بالإرصاد والمجسطي والرياضيات ...ولد بطوس قرب ديسابور . كان هو وابنه فخر الدين يشرفان على مدارس بغداد وأوقافها ومنا المستنصريه . وكانت وفاته ببغداد سنة ٦٧٢هـ . وكان قد وصلها سنة ٦٢٢هـ ، لتصفح أحوالها والنظر في أمر الوقف وقد أقام ببغداد يتصفح أحوال الوقف ، أدار أخبار الفقهاء والمدرسين والصوفيين ، أطلق المشاهرات ، وقرر القواعد في الوقف ، وأصلها بعد اختلالها[٣] .

**تلاميذه :**

اعترف المؤرخون لحياة ابن جمعة بأنه أستاذ جليل وعالم فهامه ، تولى مسئولية كبيرة حيث رتب معيداً للمذهب المالكي بالمستنصرية وأستاذاً للنحو في مدرسة اللغة العربية ، مع أنه تأدب وتعلم متأخراً بعد أن كبر سنه . إلا أن المؤرخين لم يذكروا إلا عدداً قليلاً من تلاميذه ، وأبرز هؤلاء التلاميذ هم : ابن السباك ، وابن عبد المحمود .

* **ابن السباك :** هو علي بن عبد الله البغدادي أبو الحسن أبو اليمن الحنفي . الملقب بتاج الدين بن قطب الدين المعروف بابن السباك . قال الصفدي : على بن

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١٠١/١.

[٢] الأعلام ٣٠/٧.

[٣] شرح ألفية ابن معط ١٠٢/١.

سنجر ... عالم ببغداد وواحدها الذي يطلق عليه أنه أستاذ ، انتهت إليه رئاسة المذهب المستنصرية ، تفرد بالعلوم الأدبية[١] .

سُئِلَ عن مولده فقال : ولدت في شعبان سنة ٦٦٠هـ أو سنة ٦٦١هـ ، ببغداد بها تربي ، واختلفوا في موته فقالوا مات سنة ٧٥٠هـ ، وقيل سنة ٧٥٥هـ ، وقد صار ابن السباك رئيس الحنفية ، وعالم العراق ، ومدرس المستنصرية ، وله الكتابة الفائقة والأشعار الرائعة . قيل أنه درس بمشهد الإمام أبي حنيفة مضافاً إلى تدريس المستنصرية ، وكان رئيساً للأصحاب ببغداد ، ولي القضاء بها والتدريس ، كان ذا رئاسة وفصاحة . ذكر ابن رافع والقوشي : أنه تتلمذ على ابن القواس ، وأنه أوحد زمانه في فقه الحنفية ، عالماً ، فاضلاً ، وأديباً يكتب الخط المنسوب ، وخطه يشبه خط الرشيد بن أبي القاسم[٢] .

* **ابن عبد المحمود** : هو جمال الدين يوسف بن عبد المجيد بن عبد السلام البغدادي المقرئ الفقيه الحنبلي الأديب النحوي المتفنن .قرأ بالروايات ، وسمع الحديث من محمد بن حلاوة وعلى بن حصبة ، وعبد الرازق القوطي وغيرهم[٣] . قرأ بنفسه على ابن الطبال وأخذ العربية والأدب والمنطق وغير ذلك عن الشيخ عز الدين بن جماعة ابن القواس الموصلي شارح ألفية ابن معط . استفاد في الفقه من الشيخ تقي الدين الزيداني ، ويقال ،أنه أقرأ عليه ، وكان معيداً عنده بالمستنصرية . وجاء في طبقات ابن رجب ، قال الطوقي : استفدت منه كثيراً وكان نحوي العراق ومقرئه ، عالماً بالقرآن والعربية والأدب وله حظ في الفقه والأصول والفرائض ...[٤].

قال ابن رجب أيضاً : درس للحنابلة البشرية غربي بغداد ونالته في آخر عمره محنة ، واعتقل بسبب موافقته الشيخ تقي الدين بن تيميه في مسألة الزيارة . وكاتبه عليها مع جماعة من علماء بغداد ... ذكر أنه توفى سنة ٧٢٦هـ[٥] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١٠٣/١.

[٢] المرجع السابق ١٠٤/١.

[٣] طبقات الحنابلة ٣٧٩/٢.

[٤] شرح ألفية ابن معط ١٠٥/١.

[٥] المرجع السابق ١٠٦/١.

وذكر في الشذرات أنه توفي في الحادي عشر من شوال سنة ٧٢٣هـ .ودفن بمقبرة الإمام أحمد وكان كهلاً [١].

**مؤلفاته :**

جمع كل من أرخ لابن جمعة الموصلي أنه قد قام بشرح ألفية ابن معط حتى أصبحت ملازمة له ، يعرف بها . من الكتب التي قام بشرحها ، كافيه ابن الحاجب ...[٢] قال ابن الرافع :" شرح الألفية والأنموذج قرأ عليه أبو الحسن السباك ، قلت : هو المشهور بابن القواس وشرح ألفية ابن معط ..[٣].

قد جاء في كشف الظنون :" وللألفية شراح كثيرون : شرحها عبد العزيز ابن جمعة النحوي المعروف بابن القواس أولها :

الحمد لله بارئ النسم ....[٤].

وشرح الدرة :" ألفية ابن معط وكافية ابن الحاجب وشرح الأنموذج في النحو للزمخشري[٥] .

---

[١] ينظر طبقات الحنابلة ٣٣٩/٢، ٤٦٤/٤.

[٢] شرح ألفية ابن معط ١٠٧/١.

[٣] بقية الدعاة ٩٩/٢.

[٤] كشف الظنون ١٥٦/١.

[٥] تلخيص مجمع الآداب للقوطي ٢١٠/١.

## المبحث الثاني
## منهجه في شرح الألفية

المعارف : عرّف ابن جمعة المعارف بأنها جمع معرفة ، في الأصل مصدر عرفت الشيء أعرافه معرفة وعرفاناً . وفي الاصطلاح : هي الاسم الدال على حقيقة واحدة معينة وعلامتها أن يصح الابتداء بها مطلقاً من غير شرط ، ولا تدخلها شيء من العلامات المذكورة للنكرة .

**يقول ابن معط :**

أما المعارف فخمس تذكرُ أولها الأعلامُ ثم المضمرُ

والمبهم المخصوص والمُعرّفُ باللامِ والمضاف لاسم تُعْرفُ

يقول ابن جمعة .. لأن المعارف كانت خمساً ولأن المعرف :

إما أن يكون لفظياً أو معنوياً ، وإنما قد ذكر العلم لأنه عنده أعرف المعارف بدليل قوله " الأعلام " وهذا مذهب السيرافي والكوفيين ، ثم المضمر ... واللفظي إن كان في أول المعرف فهو اللام أو في معناه ، وإن كان في آخره فهو المضاف. والمعنوي إن لم يحتج بعد يعينه إلى غيره فهو العلم . إن الاحتجاج إما إلى ما قبله في الأغلب وهو الضمير ، أو إلى ما بعده وهو المبهم [1].

يقول سيبويه في باب المعارف :" المعرفة خمسة أشياء الأسماء التي هي أعلام خاصة المضاف إلى المعرفة إن لم ترد معنى التنوين ، الألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار " ويقول :" اعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، كما إن النكرة لا توصف إلا بنكرة ، إنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن ما يحدث قد عرف من تعيين ما تعين "[2].

يقول الزجاجي ": المعارف خمسة : منها أسماء الأعلام نحو ، زيد ... ، والمضمر نحو : أنا ..، والمبهم نحو : هذا ، وما عرف بالألف واللام ، نحو الرجل

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٦٣١/١/٦٣٢.

[2] الكتاب لسيبويه تحقيق : عبد السلام هارون ٥/٢.

، وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف[١] . يقول سيبويه :" إنك تريد شيئاً يعلمه ، واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء أولاً : المضاف إلى مثله . ثانياً : بالألف واللام . ثالثاً : الأسماء المبهمة ، فالمضاف إلى معرفة مثل : هذا أخوك ، ومررت بأبيك ...، والألف واللام نحو : الرجل . والأسماء المبهمة نحو : هذه وهذان وهؤلاء ... وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى شيء دون سائر أمته ، والإضمار ، نحو : هو وأنا ...[٢] .

ويعرّفه ابن الحاجب :" المعرفة بأنها : ما وضع الشيء بعينه وهي المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرف بالألف واللام.والمضاف إلى أحدهما معنى ".وفي تعريفه للمعرفة يقول : إنها مصدر لـ " العرفان " ولذلك تقول رجل ذو معرفة ، ثم نقل فجعل وصفاً للاسم الدال على المخصوص ، لأنه يعرف به وهذا يدل عليه[٣] .

وقد تحدث العلماء عن مراتب المعارف على النحو التالي :

ذهب الكوفيون إلى أن المبهم أعرف من الاسم والعلم نحو : زيد وعمرو . وذهب البصريون إلى أن العلم أعرف المعارف من الاسم والمبهم ..[٤].

قد شرح ابن جمعة القواس قول ابن معط :

المبهمُ المخصوص والمعرف باللام والمضاف لاسم تُعْرفُ

يقول :" المعارف جمع معرفة ، المعرفة في الأصل مصدر عرفت الشيء أعرفه معرفة وعرفاً . وفي الصناعة : هي الاسم الدال على حقيقة واحدة معينة علامتها أن الابتداء بها مطلقاً من غير شرط ولا يدخلها شيء من العلامات المذكورة .

---

[١] كتاب المجمل للزجاجي ت ٣٤ حققه على توفيق الحمد ط٢ ، ١٤٠٥هـ ، ص ١٤.

[٢] كتاب سيبويه ٦/٢.

[٣] اللباب ، ط١، ١٤٢٢هـ المادة ٢٠٠١، ٤٩٤/١، ٤٧١.

[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٨/١،٧٠٧.

وإنما كانت المعارف خمساً ، لأن المعرف : إما أن يكون لفظياً أو معنوياً ، واللفظي إن كان في أول المعرف فهو اللام وإن كان في آخره فهو المضاف ، والمعنوي إن لم يحتج بعد تعين إلى غيره فهو العلم إن احتاج إلى ما قبله في الأغلب فهو المضمر . أو إلى ما بعده فهو المبهم ، ولا يقال لخروج المنادى المقصود[1] .

[1] شرح ألفية ابن معط ١/١٢٥.

# إعمال التنازع

**يقول ابن معط :**

وذاك في عطفِ عواملِ على عواملِ تنازع واسماً اِنجلى
كمثلِ زارنِي وزرتُ عمراً ومنه أتوني أفْرِغ قِطراً
فسيبويه يعمل الأخيرا وفي ظاهرِ ويجعلُ الضميرا
في أسبق الفعلين فهو أولى وعكس الكوفي هذا القولا
يشهدُ هاؤم أقروُا كتابيه لسيبويه اللغات العاليه
أما سياق القول فهو مثل بل هو شرُ المراد البُخْلُ

يقول ابن معط في الأبيات السابقة :" هذا الموضع الذي يفسر ما بعده ".وقوله : اسم انفرد ، يحتمل وجهين : أحدهما أنه انفرد عما قبله مطلقاً أي اختار في وصف الحكم ، لأن مفسر المضمر " نعم ورُبّ " منصوب على التمييز ومفسر ضمير الشأن جمله ، فقد انفرد المصنف من هذا النوع من الضمير وهو الذي يفسره ما بعده ، فإنه لا يكون مفرداً منصوباً على التمييز ولا جمله .

**ثانياً** : أنّه لما بين أن ضمير الشأن يفسر بجمله وذكر القسم بعده لئلا يتوهم أنه يفسر بجمله كالذي قبله . فقوله " ذاك في عطف ..." إشارة إلى الاسم المنفرد عما قبله المذكور ، أي ذاك الاسم المذكور ، يكون في عطف عوامل على عوامل [1].

وقوله :" تنازع اسماً انجلى " أي اسماً ظاهراً لا مضمراً . لا مثل قمت وقعدت ونحو ذلك ، لأن الفعلين معاً ما توجها إلى معمول واحد . ومن شرط تنازعهما أن يوجها إلى معمول واحد ، لأن العامل أعم من كونه فعلاً أو اسماً . وقوله ": عوامل على عوامل " أجود من أن يقال يتنازع الفعلان ظاهراً بعدهما ، وينبغي أن لا يفهم من قوله : في عطف عوامل " اشتراط العطف في العوامل ، بأنه غير

[1] شرح ألفية ابن معط ٦٥١،٦٥٢/١.

لازم[١] كما في قوله تعالى :( آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)[٢] وقوله تعالى :( هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ) [٣] وقوله تعالى :( يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ )[٤] وهذا التنازع الذي فيه الإضمار قبل الذكر .

" واعلم أن العاملين إذا توجها إلى معمول واحد ظاهر بعدها ، فأما على جهة الفاعلية ، نحو : قام وقعد زيد أو المفعولية ، نحو : ضربت وأكرمت زيداً ، وعلى جهة الفاعلية والمفعولية مختلفين : نحو زارني وزرت عمراً وعكسه زرت وزارني عمر ، فإن إعمال الثاني في الظاهر ، فالأول إما أن يقتضيه على جهة الفاعلية أو جهة المفعولية . فإن اقتضاه على جهة الفاعلية وهما القسم الأول والثالث جاز إعمال الثاني عند البصريين مطلقاً ، ووجب الإضمار في الأول على وقف الظاهر ، لئلا يؤدي إلى حذف الفاعل ، وأجازه الكسائي من غير إضمار هرباً من الإضمار قبل الذكر ، لأنه يري الحذف أسهل من الإضمار قبل الذكر . ومنعه الفراء مطلقاً ، لأنه لما لزم من إعمال الثاني ... واختلف الذين اتفقوا على جواز إعمال الثاني مطلقاً في الأولوية – فاختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون إعمال الأول [٥].

فقال الكوفيون إعمال الفعل الأول أولى ، وقد احتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس ذلك مثل قول امرئ القيس :

ولو أنّ ما أسْعى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كفاني ولم أطْلُبْ قَليلُ من المالِ [٦]

الشاهد : أعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب " قليلاً " وذهب البصريون إلى إعمال الثاني أولى ، واحتجوا : بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني للنقل والقياس أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال تعالى " آتوني أفرغ

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٦٥١/١.

[٢] سورة الكهف آية ٩٦.

[٣] سورة الحاقة آية ١٩.

[٤] سورة النساء آية ١٧٦.

[٥] شرح ألفية ابن معط ٦٥٢،٦٥٣/١.

[٦] القائل : امرؤ القيس ، من الطويل .

عليه قطرا " فأعمل الفعل الثاني وهو " أفرغ " ولو أعمل الأول لقال " أفرغه عليه "[١].يقول الأخفش الكبير :" إذا تنازع فعلان اسماً ظاهراً بعدهما قد يكون أما في الفعلية أو المفعولية ، أو في الفعلية والمفعولية مختلفين والخلاف هنا في أيهما أولى أعماله[٢] .

ثم يأتي الزجاجي موافقاً رأي البصريين بقوله :" اعلم أن الاختيار في هذا الباب إعمال الثاني لأنه أقرب إلى الاسم . وهذا الذي يعرف بباب التنازع والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثلما يفعل به الآخر [٣].

يقول ابن هشام : هذا الباب يسمى باب الإعمال ، وحقيقته : أن يتقدم فعلان مذكران متصرفان ، أو اسمان – يشابههما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى[٤] .

والحال أنه يأتي تنازع عامين أو أكثر في معمول واحد أو أكثر ، وذلك جائز بشرط :

- أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء ولا تنازع بين الحروف .
- ألا يكون المعمول متقدماً ولا متوسطاً ، بل متأخراً وقد أجاز بعضهم والمغاربة ، التنازع المتقدم[٥] .

وقد جاء ابن جمعة يناقش موضوع التنازع – إعمال الأول أو إعمال الثانيَ : بأسلوب علمي وبمنطلق سليم ، فيقول ، قال امرؤ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدني معيشة

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٨٤/١.

[٢] حياة الأخفش الكبير وآراؤه تأليف ، حياة مصطفى محمد عقاب ،ط١، ١٤١٨هـ ، ١٠٨-١١١.

[٣] كتاب الجمل للزجاجي ، حققه وقدم له د. على توفيق ، ط ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، دار الأمل – بيروت – ص ١١١.

[٤] ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوه على توضيح ابن هشام تأليف عبد العزيز النجار – ط١، ١٤١٢هـ – القاهرة ٩٨/١.

[٥] شرح شذور الذهب لابن هشام ، ضبط وتشكيل يوسف الشيخ البقاعي ، ط١، ١٤١٤هـ ، ط٢، ١٤١٩هـ ، ص ٥٤٥.

كفاني ولم أطلب قليلُ من المالِ

فرفع قليلاً بكفاني مع إمكان إعمال أطلب فيه .

إذا تقدم المضمر على المظهر إذا كان على شريطه – التفسير في غير موضع كما في ( نعم وبئس ) وضمير الشأن وربه رجلاً ، فلا تسلم أن تقدم الظاهر وهو الأصل مطلقاً . وأما :" ولو إن ما أسعى ..." فليس من هذا الباب، لعدم توجه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول ، وإلا للزم التناقض ، لأن التقدير ، لو ثبت كون سعي لأدني معيشة ، لكفاني قليل من المال وهما متنافيان ، لأن اللازم إذا كان مثبتاً في سياق لو ، كان منفياً ، سينتفي للزومه لاستلزام نفي اللازم نفي الملزوم . فلو عطف :" ولم أطلب على " كفاني " لكان مثبتاً في سياق لو لكونه منفياً ، فيؤدي إلى إثبات طلب القليل المنفي[1] .

طلبه ينفي ثبوت كون السعي لأدني معيشة فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال[2] .

---

[1] شرح ألفية ابن معط ، ١/١٢٤.

[2] المرجع السابق ١/١٢٤.

# زيادة " مِنْ " الجارة

**يقول ابن معط :**

الباءُ للإلصاق قد تزادُ كما مِن فلا تزادُ
شاهدهُ كفى به شهيدا ما به من أحد من زيدا

بدأ ابن معط بالباء التي للإلصاق ثم تحدث عن معان " من" فيقول : وإنما " من " فلا تزاد عند سيبويه إلا في غير واجب مطلقاً ، أعني النفي والاستفهام داخلة على نكرة . أما النفي والاستفهام ، فيزاد فيهما مع المبتدأ ، نحو ما بها من أحد – " فأحد " مبتدأ ، و" بها " خبره[١] .

أما النهي فلا يزاد فيه إلا مع الفاعل أو المفعول ، نحو لا يقم من أحد، ولا يضرب من أحد ، لأن الحرف وضع للاختصار عن ذكر الفعل[٢] .

و أجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب محتجين بقوله تعالى : ( يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ )[٣].

يقول العرب :" قد كان من مطر فخل عني "[٤]. ولا حجة فيهما . أما الآية فلجواز أن تكون للتبعيض أي يغفر بعض ذنوبكم . أما قولهم :" وقد كان من مطر، فيحتمل أن يكون للتثنية ، وهي في محل الصفة للفاعل وهو أما محذوف ، والتقدير : قد كان من مطر .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١/٣٩٤، ٣٩٨.

[٢] المرجع السابق ١/ ٣٩٨.

[٣] سورة نوح آية ٤.

[٤] لم أعثر على قائله أو تمام البيت .

وإما مضمر ، التقدير : قد كان كائن من مطر ، وجاز إضمار كائن لتقدم كان عليه[١] .

يقول " اعلم أن " من " الزائدة على ضربين : أحدهما أن يكون زائدة في اللفظ دون المعنى أي يكون دخولها في الكلام كخروجها ، كقول النابغة الذبياني :

وقفتُ فيها أُصيلانا أُسائلُها

أَعْيتْ جواباً وما بالربع من أحدِ [٢]

الشاهد في قوله :" وما بالربع من أحد " حين جاء بالربع : جار ومجرور خبر مقدم ، و" من" حرف جر زائد ، و" أحد " مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً .

ثانيهما : أن تكون زائدة في اللفظ دون المعنى ، تجوز ما جاءني من رجل[٣] .

ولا يجوز زيادة " من " في الواجب ، وأجازها الأخفش ودليلنا أن " من " حرف ، والأصل في الحروف أنها وضعت للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى وما قصد به ، والاختصار لا ينبغي أن تجئ زائداً، لأن ذلك عكس الغرض[٤] .

يقول السيوطي :" تزاد " من " للتبعيض على العموم من نكرة ، لا تختص بالنفي ، نحو : ما جاءني من رجل ، للتوكيد . قال الأخفش من البصرية والكسائي وهشام من الكوفية " مطلقاً " أي في النفي والإيجاب ن والنكرة والمعرفة ، واختاره في التسهيل وشرحه ، قال : بصحة السماع بذلك [٥] . كقوله تعالى :( يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ).[٦]

وقال بعضهم أي من الكوفية : في نكرة منفية كانت أم موجبة .سمع قد كان من مطر ، قال قوم ومنهم الفارس : في نكرة شرط . وقال الجمهور: في نكرة ذات

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٣٩٩/١، ٤٠٠.

[٢] القائل نابغة الذبياني من قصيدة له من البسيط ، مطلعها يا دارمية ...

[٣] شرح ألفية ابن معط ٤٠١/١.

[٤] اللباب ٣٥٥/١.

[٥] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي م٣، ص ١٦٣، ١٦٤.

[٦] سورة الأحقاف آية ٣١.

نفي بأي حرف كانت من حروفه أو نهي[١] ، نحو قوله تعالى : ( مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْـرُهُ ) [٢]، أو استفهام بهل "نحو :قوله تعالى:( هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ )[٣].ويجوز أن تزاد من في الإيجاب كما تزاد في النفي . ويحتج بقوله تعالى :" يغفر لكم من ذنوبكم " أي يغفر لكم " ذنوبكم " وقوله تعالى : ( قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ)[٤] أي يغضوا أبصارهم ، تحدث ابن القواس عن زيادة " من" الجاره قال أجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب محتجين بقوله تعالى :" يغفر لكم من ذنوبكم " وقول العرب قد كان من مطر فخل عني " . كما سبق ذكره ولا حجة فيهما : أما الآية فيجوز أن يكون للتبعيض أي يغفر بعض ذنوبكم . ولا يقال : لو كانت للتبعيض ولم تكن زائدة للزم منه منع قوله تعالى في الآية الأخرى :( اِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ) [٥] جواز الجمع بين النقيضين وهو محال لأنا نقول : إنما يلزم ذلك لو إتحد ما عليه الحكم وهو ممنوع. لأنه يغفر بعضها لقوم وجميعها آخرين أو لأن الأولى وردت في قوم نوح، والأخرى وهي الخطاب بالعموم في حق هذه الأمة تفضيلاً لها على غيرها من الأمم . أما قولهم :" قد كان من مطر ..." فتحتمل أن تكون للتثنية ، وهي محل الصفة للفاعل . وهو أما محذوف ، التقدير : قد كان شيء من مطر[٦] .

وأجاز إضمار كائن لتقدم كان عليه[٧] .وجاء في مغني اللبيب أن تأتي " من " زائدة موصوفة كقول الشاعر :

يَا شَاةَ من قَنَصٍ لِمن حَلَّتْ لَهُ

حَرُمَتْ عَلىّ وَلَيْتَها لمْ تَحْرُمِ [٨]

---

[١] همع الهوامع ١٦٤/١.

[٢] سورة الأعراف آية ٥٩.

[٣] سورة الملك آية ٣.

[٤] سورة النور آية ٣٠.

[٥] سورة الزمر آية ٥٣.

[٦] شرح ألفية ابن معط ١٢٢/١.

[٧] المرجع السابق ١٢٢/١.

[٨] البيت لعنترة من الكامل .

الشاهد : " يا " شاة من قنص " فقد وقعت "من" زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه . والمعنى ليتني استطعت الزواج منها فقد أحلت لغيري . فواه لهذا الحظ السيئ .

الإعراب : يا حرف نداء يفيد التعجب . شاة منادى مضاف منصوب " من" زائدة ، قنص مضاف إليه مجرور[١] .

تأتي " من " للتوكيد زائداً كقول عنترة :

فكَفَى بنا فَضْلاً على من غَيْرنَا

حُبُ النَبيّ مُحمدِ إيَّانَا [٢]

الشاهد : على من غيرنا : حين جاء " من " للتوكيد زائدة والأصل " على غيرنا ".

وتأتي من زائدة فتفيد نفي الجنس أو النصب على العموم نحو : ما جاءني من رجل " . وتأتي للاستغراق أو توكيد العموم ، نحو ما جاءني من أحد[٣] .

---

[١] مغنى اللبيب عن كتب الاعارب للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري ، قدم له ووضع الواسعة وفهارسيه ، حسن حمد وأشرف عليه د. أميل بديع ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – م٢ ، ص ٦٢٥.

[٢] البيت لعنترة من الكامل

[٣] موسوعة الحروف في اللغة العربية إعداد د . أميل بديع يعقوب ، دار الجيل – بيروت – ص ٤٦٩، ط٢ ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م .

# إعراب المبهم

**يقول ابن معط :**

هذا خصوصاً معرباً مرتفعُ

وأجزمه وأنصبه بما تسمعْ

يقول :" اعلم أنه ليس من الأفعال ، ما يعرب إلا المبهم هذا معنى قوله : هذا خصوصاً معرب .. أي المبهم أخصه خصوصاً ، فخصوصاً خبر عن هذا . وإعرابه عند البصريين استحساني لمناسبته الاسم وعند الكوفيين بالأصالة لا بالشبه ، وإعرابه رفع ونصب وجزم ، أما الرفع في عامله فأقوال :أحدهما : للبصريين وهو أنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم مطلقا ، نحو جاءني رجل يكتب أو رأيت رجلاً يكتب ومررت برجل يكتب . لأن علة الرفع كما كانت هي الوقوع ، لم يختلف اختلاف العامل لأنه واقع موقع " أخوك زيد " لأن المتكلم له الخيار إن شاء صدر كلامه باسم ، وإن شاء يفعل فإن قيل : فقد يرتفع إذا وقع صلة ، ويعد السين وسوف من مواضع الاسم . أما وقوعه خبراً لكاد وأخواتها ، نحو كاد زيد يقوم ، فلوقوعه موقع الاسم في الأصل ، وذلك حكم عليه بأن محله النصب .

**ثانيه** : للفراء : وهو أنه : ارتفع لتجرده عن ناصب وجازم لدوران الرفع مع التجرد عنهما وجوداً وعدماً وهو ضعيف.

**ثالثهما** : للكسائي وهو أنه ارتفع بحرف المضارعة لأن الفعل قبل وجوده مبنياً ، وبعده صار معرب مرفوعاً [1].

ولا بد له من عامل وليست إلا حرف المضارعة وهو أيضاً ضعيف[2] . يقول العكبري :" إن الجر في الأسماء ليس بأصل ، إذا كان الأصل الرفع في الفاعل إن الفعل محمول على الاسم في الإعراب ، فينبغي أن يحمل عليه في أضعف أقواله ، وعامل الرفع في الأسماء أقوى وهو اللفظي . وضعيف وهو المعنوي فحمل الفعل في

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٤١٣/١.

[2] المرجع السابق ٤١٣/١.

الرفع على العامل الضعيف ، فارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، وكذلك عامل النصب في الأسماء قوي وهو الفعل ، وضعيف وهو الحرف، فحمل الفعل عليه في العامل الضعيف . أما الجر فليس له إلا عامل واحد، وهو الحرف . أما الإضافة فمقداره بحرف الجر[١] .

ويقول ابن هشام :" إذا كان حق الفعل أن يكون مبنياً غير معرب مثل فعل الأمر الموقوف فلما ضارع الفعل المستقبل الأسماء أي شابهها بوقوعه موقعها في بعض المواقع ، مثل قولك مررت برجل يضرب : فوقع يضرب موقع ضارب ، وهو اسم إعراب الفعل المستقبل بعد إعراب الاسم وضع لم يستكمل أحوال الاسم إذ المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء بعينه ، فأعطى الرفع إذ هو أدل احوال الاسم[٢] .

أخذ ابن جمعة القواس شرح ألفية ابن معط ولتوضيح لذلك . فنراه يشرح بيت الألفية :

هذا خصوصاً معرباً مرتفع

وأجزمه وأنصبه بما سمع

يقول :" اعلم أنه ليس في الأفعال ما يعرب إلا المبهم ...[٣]

---

[١] اللباب ٦٨/١.

[٢] شرح الجمل للزجاجي لابن هشام – دراسة وتحقيق على محسن عيسى مال الله، ط٢، ١٤٠٦هـ ، بيروت، ص ١٠٤.

[٣] شرح ألفية ابن معط ، ١٢٢/١.

## المبحث الثالث
## مصادر الكتاب وأهميته وتسميته

**مصادر الكتاب :**

لم يكن ابن جمعة القواس مجرد ناقل لآراء غيره من النحاة بل كان يأخذ الرأي ويناقشه . فإن كان صحيحاً كما يعتقد هو ذلك على صحته ، وإن كان ضعيفاً دلل ايضاً على ضعفه . وكانت له شخصية مستقلة ، وقدرة على المناقشة والاستنباط وإصدار الأحكام على غيره من العلماء . والقارئ للشرح يرى شخصية ابن جمعة فيه ، حتى لا تخلو صفحه من صفحاته من شخصيته ، وابن جمعة يعتبر عالماً بارعاً لا يقل عن الأخفش والمبرد والكسائي . ومن خلاله استطعنا أن نتعرف على المصادر المهمة في تكوين كتابه ، من حيث المادة النحوية ومن هذه المصادر المهمة : سيبويه وكتابه والبصريون وكتبهم وعلماؤهم والكوفيون وكتبهم وعلماؤهم والبغداديون وعلماؤهم .

أما سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ فليس غريباً – استشهاد ابن جمعة بآرائه فإنه لم يأت كتاب في النحو لم يتعرض لآراء سيبويه ، ولم يأخذ منه[١] .

فكتاب سيبويه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف ، واعتبره الأقدمون الكتاب الذي ينبغي لكل دارس أن ينظر فيه ويأخذ من علمه .

أما نحاة البصرة : فيعتبر ابن معط واحداً منهم ولكنه مع إيمانه بمذهبهم إلا أنه كان يبيح لنفسه أن يخرج عن مذهبهم في بعض الآراء . وخروجه هذا لم يكن جديداً لدى العلماء . فقد سبقة غيره ولحق به آخرون عندما خرجوا على مدارسهم ببعض الآراء . فالمازني والمبرد والأخفش وغيرهم من أعلام المدرسة البصرية ، ومع هذا فقد كانت لهم بعض الآراء المخالفة لآراء المدرسة البصرية .

فليس غريباً أن يردد ابن القواس وابن معط أعلام البصرة بكثرة في شرحه كالخليل وسيبويه ... وغيرهما .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١٣٨/١.

أما المذهب الكوفي : فلم يأخذ ابن القواس منه كثيراً وقد أكثر من تكرار المذهب الكوفي أو الكوفيين أو علماء الكوفة مثل الكسائي والفراء وثعلب . وكان تكراره هذا لإثبات ضعف آرائهم والتدليل عليه ، وقد كان ملماً بآراء غيره فكان يعرض الآراء المختلفة في المسألة النحوية ، ثم يناقشها مناقشة علمية ليصدر بعد ذلك الحكم الذي يراه . ولم يقف ابن جمعه عند آراء أعلام البصريين والكوفيين ، فقد تجاوزهما إلى معرفة آراء عدد آخر من النحاة اعتمد عليهم في شرحه [١].

من هؤلاء مثل : عبد القاهر الجرجاني ، ابن الحاجب ، ابن كيسان ، الجرمي ويونس وغيرهم .

فمصادر الاستشهاد عنده قد انحصرت في الآتي :

١/ القرآن الكريم .

٢/ الحديث النبوي الشريف

٣/ الأشعار والأمثال والأقوال العربية .

**أولاً : القرآن الكريم :**

ليس غريباً على هذا العالم أن يستشهد به ، وأن يكثر منه ، حتى لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من آية قرآنية . فقد حرص على تطبيق القاعدة النحوية على ما ورد في القرآن الكريم . حيث إن عظمة كلام العرب ، وسر خلوده لم يكن له أصل إلا بالقرآن الكريم . والكتاب ملئ بالآيات القرآنية .

وليس هذا غريباً عليه ، فقد كان مدرساً للقرآن الكريم ، ومشتغلاً في علومه ، حين كان معيداً للمذهب المالكي في الجامعة المستنصرية .

**ثانياً : الحديث النبوي الشريف :**

كان موقف ابن القواس وسطاً بين مذاهب النحاة ، من حيث الاستشهاد بالحديث النبوي . فقد استشهد به ولكن بشكل مختصر [٢].

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١/١٣٨، ١٣٩.

[٢] شرح ألفية ابن معط ١/ ١٣٩، ١٤٠.

وقد منع بعض النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، لجواز رواية الحديث بالمعنى. ووقوع اللحن كثيراً بين الرواة ، حيث إن قسماً منهم لم يكن عربياً . بينما الذين أباحوا الاستشهاد – بالحديث قد اعتمدوا على أن تدوين الحديث ، وكثيراً من الروايات ، قد وقع في الصدر الأول للإسلام قيل – فساد اللسان .

أما الرأي المعتدل والذي يعتبر ابن القواس من الآخذين به ، فقد قبلوا الأخذ بالحديث النبوي إذا ثبت صدوره عن النبي (ص) باللفظ . ونقل بالطرق الصحيحة المعتمدة ...

**ثالثاً : الأشعار العربية :**

أما الأشعار العربية ، فقد كانت ميزة من أبرز هذا الشرح ، حيث لم تخل قضية نحوية إلا وقد استشهد بالعديد من الشواهد ، حتى بلغ ما استشهد به الشارح من الأبيات الشعرية الكاملة ، وإنصاف الأبيات ، أو بعض كلمات الشاهد الشعري ما يزيد على الألفين ، بالإضافة إلى معرفته الواسعة بالقرآن وعلومه . وكان ذا معرفة واسعة بالشعر العربي [1].

**رابعاً : الأقوال والأمثال العربية :**

فلم يكن متزيداً منها ، فقد ذكر عدداً قليلاً منها، وكان ذكره للمثل إما رغبة في دفع ملل ، أو لتثبيت قاعدة .

**تسمية الكتاب :**

سمى ابن معط ألفيته بالدرة الألفية ونص على ذلك بقوله

نحوية أشعارهم المروية هذا تمام الدرة الألفية

[1] شرح ألفية ابن معط ١/١٤٠، ١٤١.

وجاء بعده الشراح ، واختار كل شارح اسماً لها فابن الخباز : اختار لها اسم :" الفرة المخفية في شرح الدرة الألفية " . وجاء محمد بن أحمد ابو بكر الأندلسي ليختار لها اسماً آخر هو " التعليقات الوقية بشرح الدرة الألفية " .

ونظرة إلى شرح ابن القواس ، وإلى النسخ الموجودة ، نرى أن النسخة الأصلية (ص) قد سمت المخطوط " ب" : هذا كتاب شرح ألفية ابن معط المسمى " بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية ". وهو اسم طويل يصعب حفظه .

ونسخه تركيا تحمل اسم : كتاب شرح الألفية في علم العربية تأليف الشيخ الإمام عبد العزيز بن جمعة الموصلي[1] .

وبمقارنة هذه النسخ الثلاثة نجدها قد اتفقت على شرح الألفية أو شرح ألفية. وبما أن الأصل (ص) سمته : شرح ألفية ابن معط ، لسهولة حفظه ، وسرعة ارتباطه في الذهن . فقد كان ابن القواس موفقاً في هذه التسمية لسهولته ووضوحه ولسرعة ارتباطه في الذهن خاصة فقد ارتبط بأذهان الناس شرح ألفية ابن مالك وأخذ يتردد على لسان كل دارس للعربية [2].

**أهمية الكتاب :**

إن الدراسة النحوية في عصر ابن معط وعصر ابن جمعة لا تقوم على الدراسة التخصصية ، فالعالم والمفكر لا يعد عالماً أو مفكراً إلا إذا أحاط بثقافة عصره في شتى المواد والعلوم المختلفة ، ولذا من العسير جداً فصل الدراسات النحوية عن الدراسات الأخرى لأن النحو مادة أساسية لا يستغني عنها في الدراسات الدينية والأدبية .

ونظراً إلى مؤلفات العلماء الذين عاشوا في هذا العصر نجد أنهم قد كتبوا في مختلف العلوم . حيث كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات ، مع اشتهارهم بعلوم النحو ، ويقومون بتدريس علوم النحو والصرف والبلاغة والعروض ، مع اشتهارهم

---

[1] شرح ألفية ابن معط ، ١٤٢/١.

[2] المرجع السابق ١٤٢/١، ١٤٣.

بـالعلوم الفقهيـة ، فكـان ابـن جمعـة القـواس عالمـاً للنحـو والأدب والفقـه وغيرهـا مـن العلوم .

وبالعودة إلى كتاب شرح ألفية ابن معط ، فإن الناظر إلـى الشرح الذي قام به عبد العزيز بن جمعة الموصلي على ألفية ابن معط يمكن أن يشير إلى الخصائص التالية :

١/ كانـت الألفيـة وكـان الشـرح تبعـاً لهـا ، شـاملة لمختلـف أبـواب النحـو العربـي فـي كلياته وفي جزيئاته . وكانت تتبع نظام التعميم ثم التخصيص ، فهي تعرض لأنواع الكـلام الثلاثـة مـن اسم وفعل وحـرف ، ثـم يعـود لكل واحـد منهـا بالتفصـيل ، وذكـر الجزئيات ، وهذه الطريقة هي التي تتبعها أغلب كتب النحو القديمة .

٢/ لم يكن ابن جمعة في شرحه ناقلاً أو جامعاً لآراء غيره بل كان له مقدرة فائقة فـي التعليل الترجيح ، وشرحه حافل بالاستشـهاد بـأقوال النحـاة ، ومـا نقلـه مـن غيـره مـن شواهد وأحكام . فإن الكثير ليشهد بأنه لم يكن مجرد ناقل آراء شيوخه فهو يناقشهم ، ويقارعهم بالحجة ، ولا يتردد في إبداء رأيه ولو كان مخالفاً لآراء من نقل عنهم ...، وفـي أبـواب : " آراء ابـن جمعـة النحويـة " نمـاذج كثيـرة ويقلـب ابـن جمعـة المعـاني المختلفة للمفردة الواحدة فيتعرض لها العرض المعجمي للمدلولات المتباينـة ، ويثرى الجانب اللغوي من البحث ويرفع الملل عن الدارس ...[١].

[١] شرح ألفية ابن معط ١٤٣/١، ١٤٤.

# الفصـل الثانـي
# آراء ابن جمعة النحوية ومذهبه النحوي

## المبحث الأول : آراء ابن جمعة النحوية
## المبحث الثاني : مذهبه النحوي

# المبحث الأول
# آراء ابن جمعة النحوية
## ليس فعل أم حرف

**يقول ابن معط :**

ليس فعلُ ما له مستقبلُ

والحرفُ ما هوَ كليس يُجْعَلُ

يقصد من هذا البيت إن " ما " حرف يعمل عمل " ليس " عند النحاة . حيث اختلف النحاة في " ليس " فالجمهور على أنها " فعل " لوجود خصائص الأفعال العامة . وهي اتصال الضمائر البارزة المرفوعة ، وتاء التأنيث الساكنة . فالتاء التي هي ضمير المخاطب أو المتكلم لا تتصل إلا بالفعل نحو " لستُ ولستَ " فتحذف لها العين . والحذف تصرف والتصرف مختص بالأفعال ، وإن دخولها أصل الفعل ودخولها في الحروف بطريقة الشبه الفرعية . أما " الحرف " في قوله الحرف ما هو كليس يجعل " يريد ما أشار إليه سابقاً في أول الباب وهو قوله :

من ذاك أفعالُ ومنه حرفُ ولحرف في اللغاتِ فيه الخُلْفُ [١]

والمعنى أن الحرف الذي يرفع الاسم وينصب الخبر هو " ما "[٢] . و" ليس " كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو " وليس خلق الله مثله " وهي فعل لا يتصرف [٣].أو معناه نفي مضمون الجملة في الحال ، فتقول " زيد قائماً الآن ، لأن تقول ليس قائماً غداً . الذي يصرف أنه فعل لخوف الضمائر وتأنيث الساكنة ، وأصله " ليس كصيد البعير [٤] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٨٨٤/٢.

[٢] المرجع السابق ٨٨٤/٢.

[٣] مغنى اللبيب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق ، د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله راجعه سعيد الأفغاني ، ط١، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨، بيروت ، ص ٢٩٠.

[٤] المفصل في علم العربية للزمخشري ٥٣٨هـ ، ط٢ ، بيروت – ص ٢٦٨.

" ليس " على وزن " فَعِل " والأكثر منها " لست وحكى اللام وضمها ، وهذا مذهب الجمهور على أنها وزن " فَعِل " حيث خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء ، وذهب قوم على أن " ليس " و " ما " مخصوصان بنفي الحال وذهب آخرون إلى انها ينفيان الحال الماضي والمستقبل[١] وتكون حرف عطف وأثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون واستدلوا بقوله :

أين المعزُ والإلهُ الطالبُ

والأشرمُ المقلوبُ وليس الغالبُ [٢]

خرج عن الغالب اسمها والخبر محذوف

قال ابن مالك : هو في الأصل ضمير عائد على الأشرم أي ليسه الغالب ، وتسمى ناقصاً ، فإن اكتفت بمرفوعه فتامه[٣] . قال الكوفيون أن " ليس " حرفاً حيث أثبتوا العطف بها واحتجوا بالبيت السابق

..... والأشرم المغلوب ليس الغالب

على أن ليس حرف عطف بمعنى " لا " التقدير : الأشرم المغلوب لا الغالب[٤] .من البصريين من قال : هي حرف وإن الضمير اتصل بها لشبهها الأفعال ، لما اتصل الضمير ب، " ها " على لغة من قال في التثنية " هاء " والجمع : هاؤوا " [٥] .

وأبو علي يشير في كتبه كثيراً ، وزعم ابن السراج بحرفيتها ، هي بمنزلة " ما " وتبعه الفارسي[٦] .

قد استعمل العرب " ليس " استعمال الأفعال ، فقد قيل في أصلها فقد قالوا : لستُ ولسنَا ولستُم ... وزيد ليس حاضراً ونحوها . وذكر الخليل أن أصلها " لا أيس

---

[١] همع الهوامع للسيوطي ، ص ٤٢٢.

[٢] هذا البيت لم أعثر علي قائله .

[٣] همع الهوامع ، ص ٤٢٤.

[٤] الفرائد الجديدة للأسيوطي ن تحقيق عبد الرحمن المدرسي ، ج٢، ص ٧٥٦.

[٥] معنى اللبيب ، ص ٣٢٥.

[٦] اللباب ١٦٥/١.

" كما جاء في القاموس المحيط[١] . إن " ليس " كلمة تعني فعل ماضي أصله كفرح ، أو أصله " لا أيس " فطرحت الهمزة ، وألزقت اللام بالياء ، والدليل قول العرب :" أتيني من حيث أيس وليس " أي من هو ولا هو[٢] .

يأتي ابن جمعة ويؤكد فعليتها ، حيث يبطل الحجج التي احتج بها القائلون بحرفيتها ، فيقول : فقد اتصلت بالضمائر البارزة وبأسماء الأفعال وبالحرف ، نحو : ربت فالجواب عن الأول فلأن التاء هي ضمير المتكلم أو المخاطب لا تتصل إلا بالفعل ، فيقالوا لستوا .. ، فتحذف العين . والحذف تصرف ، والتصرف مختص بالأفعال والجواب عن الثاني : أن دخولها أصله في الفعل . وفي الحرف بقرينة الشبه الفرعية ، ثم يقول عدم التصرف عارض لشبه الحرف ، لا في أصل الوضع ، وأنها لما لم تتصرف لزمت طريقة واحدة كعسى[٣] .

ونقل الرازي عن ابن طيبة أنه " ليس " حركية من " لا النافية " و" أيس " التي معناها موجود . وأنه لذلك يقولون :" أخرجه من الليسية إلى الأيسية " أي من العدم إلى الوجود[٤] .

فابن جمعة رأيه جاء موافقاً للجمهور ومخالفاً بذلك رأى الكوفيين بأنها حرف .

---

[١] القاموس المحيط ٢/٢٥٠للفيروز آبادي مادة ( ليس ) .

[٢] معاني النحو تأليف د. فاضل صالح السامرائي ، ط٢، ١٤٢٣هـ ، عمان ، ١/٢٢٨.

[٣] شرح ألفية ابن معط ١/١٠٦.

[٤] الأدوات النحوية في كتب التفسير د: محمود أحمد الصغير ، ط١، ١٤٢٢هـ ، دار الفكر – دمشق ، ص ٥٢.

# حذف مفعولي ظنّ

يقول ابن معط : " اعلم : أنه يجوز حذف معموليها معاً قياساً على غيرها من الأفعال ، لأنها أفعال حقيقية يستقيل بمرفوعها كلاماً ، بدليل قوله تعالى :( وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ )[١] ( أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ )[٢]. وقوله تعالى :( وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ )[٣] ، وفي المثل " من يسمع يخل : مثل يضرب في مجانية أخبار الناس ، لأنه من يسمع أخبار الناس ربما يعني صحتها[٤] . ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً لدليل . أما حذفها اختصاراً ، أي لغير دليل ، عند الأخفش وسيبويه المنع مطلقاً . واختاره المنظم . وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً [٥]. لقوله تعالى :" وظننتم ظن السوء " .

يقول السيوطي :" فقلنا : حذف مفعولي ظن لدليل لا لأحدهما دونه وفاقاً ، والحذف لدليل يسمى اختصاراً ، ولغير دليل يسمى اقتصاراً ، فحذف المفعولين لدليل جائز وفاقاً . كقول الشاعر

بأي كتابِ أم بآية سنةِ

ترى حبُّهم عاراً عليَّ وتَحْسَبُ[٦]

أما حذفهما لغير دليل كاختصارك على " ظن " أو " اعلم " من أظن وأعلم زيداً منطلقاً دون قرينة ، ففيه مذاهب أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه الأخفش والجرمي ، ونسبه ابن مالك لسيبويه . والمحققين كابن ظاهر ، ابن خروف والشلوبيين لعدم الفائدة . الثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه أكثر النحويين وصححه ابن عصفور لورده ، قال تعالى : ( أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى )[٧] أي يعلم . الثالث : الجواز في

---

[١] سورة البقرة آية ٧٨.

[٢] سورة الأنعام آية ٢٢.

[٣] سورة الفتح آية ١٢.

[٤] شرح ألفية ابن معط تحقيق أ. على موسى الشوملي ٥١٦/١.

[٥] أوضح المسالك لابن هشام ٣٢٢/١- ٣٢٤.

[٦] البيت من الطويل ، للكميت في ابن عقيل ١٥٤، ولأتموني ١٦٤.

[٧] سورة النجم الآية ٣٥.

ظن وما في معناها ، دون علم وما في معناها ، وعليه الأعلم. الرابع : المنع قياساً ، الجواز في بعضها سماعاً . أما حذف المفعولين اختصاراً ، فلا يجوز نقله عن الجمهور[1] .

يقول ابن جمعة : جواز حذف مفعولي ظن قياساً على غيرها من الأفعال ، لأنها حقيقة يستقل بمرفوعها كلام . وهو بهذا قد شارك ابن السراج في رأيه ، وأجاز حذف المفعولين ، ولو كان لم يكن هنالك دليل على حذفهما محتجاً بالأدلة السابقة ، وقد أجازوا الحذف مع الدليل في كلمة " الكميت "[2].

---

[1] همع الهوامع ١/ ٥٤٩-٥٥٠.

[2] شرح ألفية ابن معط ١٠٧/١.

## سوف : هل هي جزء من الفعل أم له وضع خاص ؟

سوف كلمة معناها التنفيس والتأخير ... ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها بمنزلة السين في سيفعل[١] .

**يقول ابن معط :**

والفعلُ بالسين وسوف عُرفا

الأمرُ والنهيُ إنْ صِرفَا

لما ذكر علامات الاسم أخذ يذكر علامات الفعل بدءاً بالسين وقد ذكر للفعل خمس علامات يشرط كونها متصرفاً . الأولى والثانية حرفا استقبال وهما " السين وسوف " نحو : سيفعل وسوف يفعل ، وإنما اختص الفعل بهما لأنهما يخلصان المضارع للاستقبال والحال ، وهذا لا يأتي إلا في الفعل . وزمان سوف أكثر تراخيا من زمان السين لزيادة حروفها . وفي " سوف " ثلاثة لغات :" وسوْ، وَسَفْ " الثالث الذي تقدم . والسين حرف آحادي على الأصح .

الثالثة : الأمر : ويشترط كونه مشتقاً مأخوذاً من مضارع .

الرابعة : النهي وإنما اختص الفعل لأنه طلب استمرار الترك [٢].

يقول سيبويه :" إذا دخلت سوف على الأفعال صارت لما يستقبل وخرجت من معنى الحال ودخلت عليها الزوائد للفعل ، كما دخلت الزوائد على الأسماء ، اعربتها كما تعرب الأسماء[٣] .

" سوف " تنفيس فيما لم يكن بعد . آلا تراه يقول : " سوفتُهُ "[٤] وإن " سوف " تدل على بعد من الحال و " السين " أقرب إلى ذلك منها ويختصان بالفعل[٥] . وسوف من الحروف الهوامل ، نحو : سوف أخرج ، وهي مبنية .

---

[١] لسان العرب : مادة " سوف " .

[٢] شرح ألفية ابن معط ٢١٢/١.

[٣] الكامل للمبرد ٨١/٤.

[٤] كتاب سيبويه ٣٢١/١.

[٥] اللباب للعكبري ، ص ٤٩.

وفتحت كراهية للخروج من الواو إلى الكسر مع كثرة الاستعمال [١]. وتنفرد عن " السين " بأنها قد تفصل عن مدخولها بالفعل الملفي[٢] .

حيث ذهب الكوفيون إلى أن " السين " التي تدخل على الفعل المستقبل نحو : سأفعل أصلها " سوف " وبينما ذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها[٣] .

يقول ابن جمعة :" السين وسوف " حرفان موضوعان للاستقبال معناهما التنفيس وهو التوسعة . وهما أخص بمعنى الاستقبال من سائر الحروف . لكن " سوف " زيادة تنفيس ... ، ثم يقول : وإنما لم يعملا مع كونهما مختصين بالفعل لتنزيلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الأسماء .[٤]

ويدل على ذلك قوله تعالى :( وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)[٥] . لأن هذه اللام إنما تدخل على الاسم والفعل المضارع فلولا أن " سوف " قد صارت كأحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها . ثم سأل نفسه عن " سوف " فقال : هلا علمت إذا اختصت بالفعل ؟ وأجاب عن هذا بأنها لم تعمل لأنها صارت مع السين كجزء من الفعل بمنزلة ما يزاد غير عامله لأنها مع الفعل بمنزلة اسم واحد[٦] .

---

[١] معاني النحو تأليف أبي الحسن الرماني ت ٢٩٦-٣٨٤هـ تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، ص ١٠٩.

[٢] الفرائد الجديدة ٦٢٩/٢.

[٣] في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، ط٧- ١٤٠٧هـ ، بيروت – ص ٢١٤.

[٤] شرح ألفية ابن معط ١٠٨/١.

[٥] سورة الضحى آية ٥.

[٦] شرح ألفية ابن معط ١٠٧/١.

# حيهل

**يقول ابن معط :**

ها حيهَّل وبَله الشعراء

وهاتِ زيداً وتراكِ عمرا

هذا كلها أسماء أفعال التي ذكرها ابن معط في ألفيته وهي ها وحيهل ...[1] .

يقال : إنها أسماء بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء وهو مطلق الفعل سواء تعين على ذلك الأصل كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع[2] . أما " حيّهل " فتارة يتعدى بنفسه ، نحو : حيّهل الثريد بمعنى ائت أو احضر كما يتعدى الفعل مسماه . وتارة يتعدى بحرف ، أما الباء إذا كانت بمعنى ائت ، كما جاء في الحديث الشريف للإمام أحمد بن حنبل :" إذا ذكر الصالحون فحيهّلا بعمر " أي ائت بعمر فهو منهم . ويتعدى بإلي وعلى إذا كانت بمعنى اقبل وهي مركبة من " حيَّ " بمعنى " اقبل " ومنه حيَّ إلى الصلاة " ومن " هل " بمعنى الحث لا التي للاستفهام[3] .

" وحيهلا " فيها ست لغات : الأولى :" حيهّل بفتح ياء " حيٌ " ولام " هل " كخمسةَ عشرَ .

الثانية : " وحيّ هلا " بالتنوين للتنكير .

الثالثة : " حيهلا – بزيادة ألف بعد اللام من غير تنوين .

الرابعة : حيهلْ : بفتح ألف غير تنوين وسكون اللام .

---

[1] شرح ألفية ابن معط ١٠/٩/٢.

[2] كتاب الكافيه في النحو لإبن الحاجب النحوي المالكي ت ٥٧٠، ٦٤٦هـ ، شرح الشيخ رضا الاستراابادي ٦٨٦هـ ، بيروت ، م٢ ، ص ٦٦.

[3] شرح ألفية ابن معط ١٠٢٠/٢، ١٠٢١.

الخامسة : " حيهْلا " : بزيادة ألف غير تنوين وسكون الهاء وفتح اللام[١] .

السادسة : " حيهلة " بزيادة تاء مربوطة قبلها فتحة ومنها قول الشاعر :

وهيّج الحي من دار فظلّ لهم

يوم كثير تناديه وحيهلة [٢].

والشاهد : في قوله و" حيهله " حين جاء مرفوعاً وإن كان مركباً من شيئين فقد جاء اسماً للصوت . فهو معرب مرفوع لأنه لم يرد به الحث بل أخذ عنه ، إنه يوم كثير فيه هذا اللفظ الذي معناه الحث [٣].

يقول ابن السراج : إن في " حيهل " ثلاثة لغات فأجودهن ، أن تقول " حيهل بعمر " وإذا وقفت قلت " حيهلا "[٤] . يقول الأخفش : حيهل اسم فعل أمر مركب من اسمين " حي وهل " وهما صورتان معناهما الحث والاستعجال فجمع بينهما وسمي بهما المبالغة . فكان أن لا يتصرف ، كما في " حضرموت " وبعلبك " إلا أنه هنا وقع موقع فعل الأمر مبني كـ " صه ، ومه "[٥] .

وحيهله يأتي لمعان مختلفة بمعنى أسرع ، قرب وقد يأتي متصلاً ، نحو : حيهّل[٦] . وقد جاء في المفصل " حيهّل الثريد أي إئته وبله زيداً أي دعه ...[٧].

ويوافق ابن معط أبا العباس المبرد ، ويقول الأخفش : إن " حيهّل " اسمان جعلا اسماً واحداً ، يأتي مركباً مزجياً كحيهل " أي اسم مركب من " حتى " بمعنى أقبل و " هل " .

---

[١] المرجع السابق ١٠٢/٢.

[٢] هذا البيت من البسيط وقائله مجهول .

[٣] شرح ألفية ابن معط ١٠٢١/٢.

[٤] الأصول في النحو لإبن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط٤، ١٤٢٠هـ ، بيروت ، ١٤٥/١.

[٥] حياة أبو الأخفش الكبير تأليف حياة مصطفى محمد عُقاب ، ط١٤١٨هـ مكتبة الملك فهد ، ص ١٣٩.

[٦] المرجع السابق ص ١٣٩.

[٧] المفصل في علم العربية للزمخشري ت ٥٣٨، ط٢، بيروت ، ص ١٥١.

أما ابن القواس فيقول بتركيبها مؤيداً بذلك سيبويه يقول : وهي مركبة من " حيّ " بمعنى اقبل .ومنه " حيّ على الصلاة " ومن " هل " بمعنى الحث لا التي للاستفهام[١] . وابن السراج[٢] يقول إنها مفردة لا مركبة ، فهي اسم واحد كحضرموت ، وينفي أن يكون أحد قد اعتقد بتركيبها غير سيبويه ، وهذا غير صحيح ،

وقول الشاعر :

بحيّهَلا يُزْجُوَنَ كلّ مَطِيّة [٣] .....

الشاهد : " بحيهلا " حين استشهد الشارح بها على حالة من حالات حيهلا بزيادة ألف بعد اللام من غير تنوين[٤] .

---

[١] المقتضب للمبرد ، تحقيق ابن معط ١/١١٠.

[٢] ابن السراج ١/٩٦، ٩٨.

[٣] القائل : نابغة الجعدي من الطويل ، وهو حسان بن قيس بن عبد الله من جعده .

[٤] شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٢٠.

# عامل الرفع في الخبر

**يقول ابن معط :**

القولُ في بيانِ الاسمِ المبدأُ المبدأ يُرفعُ إذا تَجرَّدا
من كلِ عاملِ لفظي فارْفَع بأمرِ فيه معنوِي
أعنِى ابتداء وهو الرافع الخبر مثالُه زيد مصيحُ للخبر

بدأ ابن معط بتعريف المبتدأ ، فقال " هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية المفتقر إلى جزء ثانٍ يتمُ به كلاماً " . يحترز به عن اسم كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها . وقوله " فارفع بأمر معنوي اعني ابتدا " يريد أن المبتدأ كما كان مرفوعاً لم يكن له بدءً من رافع ، وهو أما لفظي أو معنوي . وقوله " رافع الخبر " يريد أن المبتدأ هو العامل في الخبر ، لأنه عمل في الأول ، وعمل في الثاني قياساً على العوامل اللفظية . وقوله " زيد مصيح للخبر "[1] مثال للتجرد والإسناد . واعلم : أن العامل في المبتدأ والخبر قولان ، أحدهما الابتداء : وهو اختيار المصنف وإليه مذهب المحققين من البصريين . الثاني أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر وعليه ذهب أبو علي وابن حسين ، الثالث : للمبرد ، وهو أن الابتداء عمل في المبتدأ وكلاهما في الجار قياساً على حرف الشرط وفعله الفاعلين في الجزاء[2] .

الرابع : للكسائي والفراء : أن المبتدأ والخبر يترافعان .

الخامس : بعض الكوفيين ، وهو أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير في الخبر ، والخبر بنفس المبتدأ وهو باطل ، لأنه يلزم منه تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين من حيث أن المبتدأ ، عامل في الخبر عامل في الضمير العامل في المبتدأ[3] .

---

[1] مصيح للخبر أي مستمع للخبر .

[2] شرح ألفية ابن معط ٨١٤/٢، ٨١٨.

[3] المرجع السابق ٨١٨/٢.

جاء في الإنصاف أن الكوفيين قالوا :" إن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، وذلك نحو :" زيد أخوك ، وعمرو غلامك ". وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا : عن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر بالمبتدأ ، لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما .

البصريون احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية ".. كالإحراق للنار ، والقطع للسيف ... ومن ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر ، فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ [١]. ووافقهم على ذلك سيبويه[٢] ، وأغلب الجمهور . ومن ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر ، فقالوا : دون الابتداء ، لأن الابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف[٣] .

**فابن مالك يقول :**

ورفعوا المبتدأ بالابتداء كذلك رفعُ الخبر بالابتداء [٤]

فإنه موافق رأي البصريين على أن المبتدأ يرفع بالابتداء والخبر يرفع بالابتداء . والعرب مبتدأ بالابتداء ، وهذا يعني الاهتمام بالاسم فهو أمر معنوي ، وكذلك رفع الخبر وحده[٥] .

ابن جمعة القواس يرى أن المبتدأ لما كان مرفوعاً لم يكن له من رافع ، وهذا الرافع إما لفظي أو معنوي . ولما خلا اللفظي تعين الثاني – وإنما عمل الرفع لأنه أول والرافع أول فأعطي الأول للأُولى ، وأعني بذلك الابتداء وعلى هذا يوافق كلاً من ابن السراج والروماني والأخفش .

---

[١] الإنصاف ٤٤/١.

[٢] سيبويه ٥٢/٢.

[٣] الإنصاف ٤٥/١.

[٤] شرح ألفية ابن مالك ، تأليف عاصم بيطار ، ط٥، ١٧٦/١.

[٥] شرح الأشموني ٩٥٩/١.

أما رفع الخبر : فيري أن الابتداء هو العامل في الخبر لأنه لما عمل في الأول عمل في الثاني قياساً على العوامل اللفظية . ورأيه حول رافع الخبر قال :..... إنما جاز تقديم خبر المبتدأ ، لأنه فيه التعرية ، مثل ما في المبتدأ ، يقول هذا قول سيبويه ، بأن العامل معنوي ، ولأن المبني على المبتدأ بمنزلته . وعلى هذا سوى الكوفيون بين الابتداء والخبر فجعلوا كل واحد منهما رافعاً للآخر[1] .

[1] شرح ألفية ابن معط ١/١١١.

## خروج فاعل نعم عن التعريف

**يقول ابن معط :**

فالمدحُ نعم العبد عبد الله

والذمُ بئس العبدُ عبد اللاهي

" فالمدح" يقصد به فعل المدح مثل " نعم " فعل معناه المبالغة في المدح ، و" بئس " فعل الذم ، وفاعلهما إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، أما الظاهر فلا يكون إلا معرفاً بالألف واللام ، نحو : نعم الرجل محمد ، أو مضافاً إلى ما هو معرفة ، نحو : نعم صاحب الرجل زيد .

فالمضمر يفسر بنكرة على شريطة تفسيره منصوبة على التمييز ، نحو : نعم الرجل زيد ، فرجلُ " مميز مفسر للمضمر المستكن ، التقدير : نعم الرجل رجلاً زيد[٢] .

يقول المبرد :" وأما وقوعها على المضمر الذي يفسره ما بعده ، نحو : رجلاً أنت . واعلم : أن ما أضيف إلى الألف واللام " بمنزلة الألف واللام ، وذلك، نحو نعم أخو القوم أنت ، وبئس صاحب الرجل عبد الله .

" نعم وبئس " فلا يقعان إلا على مضمر يفسره ما بعده التفسير اللازم ..[٣].

ويقول ابن جني :" إن نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين ومعناهما المبالغة في المدح أو الذم ولا يكون فاعلهما إلا اسمين مصرفين بـ " الألف واللام " تعريف الجنس أو مضمرين على شريطة التفسير" [٤] .

ويقول الإمام الأنباري :" لا يكون فاعلها معرفة محضة ، فلما صار المضمر فاعلها جاز الإضمار فيهما ، وقيل : فعلوا ذلك طلباً للتخفيف ، وقيل : كيف يحصل

---

[٢] شرح ألفية ابن معط ٩٦٧/٢.

[٣] المقتضب للمبرد ت ٢١٠ ، ٢٨٥هـ ، ١٣٩، ١٤١.

[٤] اللمع في العربية لابن جني ت ، ٣٩٢هـ ، تحقيق ، حامد المؤمن ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – بيروت ، ص ٢٠٠.

الإضمار على شريطة التفسير ؟ وقيل : لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصوبة ، نحو : نعم رجلاً زيد . والنكرة أخف من المعرفة "[١] .

وأفعال المدح أو الذم يأتي لإنشاء فاعلهما اسم معرف بـ( أل ) نحو :" نعم المولى ونعم النصير " أو مضافاً كما سبق أو مفسره مميزة مضمره ...[٢]و" أل " التي في فاعلها جثة عند الجمهور لعدم لحوقها التاء حيث الفاعل مؤنث في الأصح[٣] – وقد انقسم النحاة حول إمكانية مجيء فاعل نعم وأخواتها نكرة على قسمين :

الأول : منهم ابن السراج والكوفيون والأخفش ، فقد أباحوا مجيء الفاعل نكرة ومضافة ، ونقل الأخفش أن أناساً من العرب يرفعون بها النكرة المفردة ، ويقولون : نعم أخو القوم أنت[٤] .

القسم الثاني : المعارضون : يقولون بعدم جواز النكرة ويشترطون أن يكون الفاعل معرفاً بـ " ال " أو مضافاً إلى ما هو معرف بأل ، منهم سيبويه وابن معط .

وفضل ابن جمعة القواس بأن قال :" وفاعلهما " نعم وبئس " إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، أما الظاهر فلا يكون إلا معرفاً ( بأل ) ، نحو : نعم الرجل زيد . أو مضافاً إلى ما هو معرف بها نحو : نعم صاحب الرجل زيد[٥] .

---

[١] أسرار العربية للأنباري ، تحقيق د. فخر صالح قداره ، بيروت ، ص ١٠٩.

[٢] الفرائد الجديدة للاسيوطي ، ص ٦٥٤.

[٣] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، ٢٧/٣.

[٤] شرح ألفية ابن معط ١١٢/١.

[٥] المرجع السابق ١١٢/١.

## الجمع بين فاعل نعم والتمييز

**يقول ابن معط :**

**وحبذا محمدُ رسولاً**

**والحالُ والتمييز في ذا قِيلا**

يقصد أن فاعل حبذا يفسر بما يفسر به فاعل نعم المضمر لإبهامه . وقد يجمع بين الفاعل الظاهر أو النكرة المفسرة ، نحو : قول جرير :

تزود مثل زادِ أبيك

فينا فنعم الزَادُ زادُ أبيك زادا [١]

الشاهد : قوله :" نعم الزاد زاد ....." حين جمع الشاعر في كلامه بين الفاعل الظاهر " الزاد " المعرفة والتمييز " زادا" النكرة وهو غير جائز عند البصريين[٢].

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في " نعم " وأخواتها : فقال قوم : لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه ، فلا تقول :" نعم الرجل رجلا زيد وذهب قوم إلى الجواز[٣] . واستدلوا بقوله :

التغلبيون بئس الفَحْلُ فحلُهم

فَحْلا وأُمّهُم زلاءُ منْطقُ [٤]

وفصل بعضهم، فقال : إن أفاده فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو :" نعم الرجل فارساً زيد " وإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع اتفاقاً ، نحو ، نعم رجلاً زيد ، أي هو [٥] .

---

[١] القائل جرير ابن عطية من قصيدة له من الوافر يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، ديوانه ٥٣/١.

[٢] شرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢، ٩٧٥.

[٣] شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك تأليف عاصم البيطار ٢٩/٣.

[٤] القائل جرير يهجو الأفعل من الوافر .

[٥] شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك تأليف عاصم البيطار ٣١/٣.

فـابن القـواس يقـول بإباحـة الجمـع بـين فاعـل نعـم والتمييـز ، واسـتدل بقـول الشاعر جرير :

تزود مثل زاد أبيك زادا فينا فنعم الزَادُ زادُ أبيك زادا

حيث يعلل ابن جمعة لنصب التمييز تعليلاً جيداً ، فيقول " إنما كانت النكرة منصوبة على التمييز ، أن الناصب لما كان غير متعد لم يكن مفعولاً ، ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به لم تكن منصوبة على الحال . ولا يجوز تقديمها على الفعل ، فلا يقال : رجلاً نعم زيد ، لأن الفاعل غير متصرف ، ولأنها مفسرة لما قبلها[1] .

وعلى هذا قد وافق كلاً من المبرد وابن السراج وابن معط وابن فارس واستدلوا هؤلاء بالشعر العربي .

[1] شرح ألفية ابن معط ١١٢/١.

# تقديم الحال على الجار والمجرور

**يقول ابن معط :**

الحالُ هيئةُ شبه الوصف

كجاء زيدُ خائفاً يَسْتَخْفَي

فلا تُقدمها على تنبه

ولا إشارةٍ ولا تشبه

ولا على ظرف له فيها عمل

وفي سواها إن تُقَوم لا تُبُلْ

بدأ بتعريف الحال لغة واصطلاحاً ، فيقول :

الحال لغة : من التحول وهو التغيير التنقل ، وتذكر وتؤنث – اصطلاحاً : هو لفظ دال على بيان هيئة فاعل أو مفعول لفظاً أو معناً ، فهي لبيان هيئة ذات مقيدة لكونها فاعلاً أو مفعولاً ، فمثال الفاعل ، نحو قوله :" جاء زيد خائفاً يستخفي، وفي المعنى نحو : ضربت زيداً قائماً . أما المفعول في المعنى ، نحو :" هذا قائماً "[1] . وفي التنزيل قوله تعالى :( وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً )[2] . والعامل في الحال ضربان قوي وضعيف ، ويقال لفظي ومعنوي ، فالأول كالفعل وما يتصل به منه أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة والمشبه ونحوها . وهذا القسم يجوز فيه تقديم الحال على العامل ، نحو " جاء زيد راكباً " ، فتقول راكباً جاء زيد ، فإن كان في اسم الفاعل والمفعول " الألف واللام " أو كان العامل مصدراً وجملة ومعها واو الحال أو فعلاً جامد امتنع التقدم مطلقاً ، فالتنبيه والإشارة وغيرهما تسمى بالعوامل الضعيفة[3] .

وقوله في " سواها تُبُلْ " يريد في سوى هذا المواضع التي ذكرت وهو الفعل وما يتصل به يجوز في الحال التقديم والتأخير ، واعلم :" أن الحال في المجرور إن كان بحرف الجر ، نحو : مررت بزيد قائماً ، والحال منه . فالاكثرون منعوا من

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٥٥٣/١.

[2] سورة هود الآية ٧٢.

[3] المرجع السابق ٥٥٩/١ ، ٥٦٠.

تقديمها محتجين بأن الحال لما كانت صفة لذي الحال في المعنى ، كان معموله بحرف الجر من المعنى العامل في صاحبها

لما يتقدم المجرور على الجار فكذلك ما هو في حكمه . ومنهم من أجاز محتجاً بأن العامل فيها الفعل ، لأنه يعمل النصب في محل صاحبها بدليل العطف عليه منصوباً[١] . وبقوله تعالى :( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ )[٢] . وقول الشاعر:

إذا المرءُ أَعْيَتْهُ المُرُوَءة ناشِئاً

فمطلبُها كهلاً عليه شديد [٣]

" فكهلا " حال من الضمير في عليه جاءت الحال " كهلا " . متقدمة على صاحبها وهو الضمير في " عليه " وهذا وارد في العربية[٤] .

يقول العكبري :" إذا كان عامل الحال طرفاً أو مجروراً ، ففيه جواز تقدم الحال على الجملة التي فيها المجرور أو الظرف أقوال منها :

أولاً : الجواز وعليه الأخفش .

ثانياً : المنع : وهو الأصح وحكى عنه ابن طاهر باتفاق فلا يقال " قائماً في الدار زيد " وعليه ابن البرهان في التفضيل ، أن يكون الحال ايضاً ظرفاً أو مجروراً ، فيجوز تقديمها[٥] .

فمذهب جمهور النحاة ، أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ، فلا يقال " مررت بهند جاله " " مررت جالسه بهند "[٦] كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي ، كذلك لا يتقدم على ذوي الحال المجرور سواء كان مجروراً بالإضافة أو مجروراً بحرف جر[١] . منع كل من سيبويه وابن السراج تقديم الحال

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٥٦٢/١، ٥٦٣.

[٢] سورة سبأ الآية ٢٨.

[٣] القائل المخبل السعدي " الخزانة " وقيل : لسويدن حذاق وهو من الطويل .

[٤] شرح ألفية ابن معط ٥٦٣/١.

[٥] اللباب للعكبري ٢٩١/١.

[٦] شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك لعاصم البيطار – عبد الفتاح قندور – حسن عبده ، ط٥، ص ١٩٣.

[١] الفوائد الضيائية شرح كافيه ابن الحاجب – لنور الدين عبد الرحمن الجامبي ت ٩٨٩هـ – دراسة وتحقيق د. أسامة الرفاعي ٣٨٨/١.

على الجار والمجرور ، نحو مررت راكباً بزيد ، وانت تجعل راكباً لزيد ، لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لم يصل إلى ذوي الحال هو " زيد " إلا بواسطة حرف الجر ، لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذلك الحرف .

وقد أشار ابن جمعة إلى ذلك المنع ... بأن الحال لما كانت صفة لذي الحال في المعنى ، كان معموله بحرف الجر في المعنى العامل في صاحبها – كما لا يتقدم المجرور بالمضاف على الجار ، فكذلك ما هو في حكمه . ثم يقول إن كان المجرور بالمضاف ، نحو قوله تعالى :( مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً )[٢].امتنع التقدم مطلقاً، لأن العامل فيه ، معنى الإضافة وهو ضعيف وأجاز ابن كيسان قياساً إذا كان العامل في الفعل في الحقيقة . وقد عارض النحاة في ذلك من أن " كافة الذي جعل منه ابن كيسان في قوله تعالى :( وما أرسلناك إلا كافة للناس ) هنا وصف من الكف التي بمعنى المنع لحقته التاء التي تلحق الصفات للمبالغة لا للتأنيث ، كراوية، وداهية وغيرها وهو أقرب للصواب[٣] .

---

[٢] سورة البقرة ١٣٠، ١٣٥ ، آل عمران ٩٥.

[٣] شرح ألفية ابن معط ١٠٨/١.

## كسر همزة إن على الحكاية

**يقول ابن معط :**

وكل موضعِ عليَه يَعْتَقَبْ

الاسمُ والفعلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ

فاكسرهُ بعد القَولِ أو اللامِ

والابتداءِ ومع الأَقْسَامِ

لما ذكر ابن معط المواضع التي تفتح فيها همزة إن وهي التي تختص بالمفرد ، أخذ يبين المواضع التي تكسر فيها همزة إن وهي التي لا تختص بل تقع فيه الجملة الاسمية والفعلية وهو المراد بقوله " وكل موضع عليه يعتقب " أي يعتقب عليه الاسم والفعل . ولا يختص بأحدهما . فكسر الحرف وهي أن يجب فيه. وقوله " فكسرة يجب ..." يريد فاكسر إن وإنما ذكر الضمير فيه ، وفيما قبله نظراً إلى الحرف لأنه مذكر . ولما ذكر لمواضع الكسر أيضاً ضابطاً كلياً ، ذكر – بيانها مفصلة وهي عشرة . وقد ذكر منها أربعة :

**الأول** : بعد القول المجرد من معنى الظن ، وما يتصرف منه كالماضي ، الأمر ، والنهي ، المصدر ، اسم الفاعل المفعول ، نحو زيد إن عمراً منطلق .

**الثاني** : إذا دخل بلام في خبرها كقوله تعالى :( وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)[1] لأن اللام في نية التقدم فتعلق ما قبلها عن العمل – وأشار إليه بقوله :" واللام "[2].

**الثالث** : الابتداء ، ويريد به ابتداء الكلام ، نحو إن زيداً قائم ، وفي التنزيل :( إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ )[3].

**الرابع** : بعد القسم : كقوله تعالى :( وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[4]، وقوله والله إن زيداً قائم . لأن جواب القسم تقع فيه الجملتان الاسمية والفعلية . هذا كما ذكره المصنف .

---

[1] سورة المنافقون آية ١.

[2] شرح ألفية ابن معط ٩٢٨/٢، ٩٢٩.

[3] سورة الأحزاب آية ٥٦.

[4] سورة العصر آية ١-٢.

**الخامس** : إذا وقعت صلة ، كقوله تعالى :( وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ) [١]. واعلم : أن الضابط الذي ذكره المصنف وهو قوله :" وكل موضع عليه ...) ذكر أبو علي مع الذي قبله ليس بضابط تام .

**السادس** : بعد واو الحال ، نحو : جاء زيد وإنه يضحك .

**السابع** : بعد : حتى الابتدائية ، نحو قام القوم حتى إن زيداً قائم . وإن قدرت موضع الجملة كسرت ، وإن قدرت موضع المبتدأ وحده فتحت .

**الثامن** : بعد " إلا " التي للشبه ، كقوله تعالى :( أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَاء رَبِّهِمْ)[٢].

**التاسع** : بعد " أمَّا " نحو : أما أنه منطلق .

**العاشر** : إذا وقعت مفعولاً ثانياً لعلمت أو خبر لكأن أو لأن الاسم الذي قبله لجثة ، نحو : زيد أنه منطلق ، وكان زيداً إنه قائم [٣].

يقول سيبويه :" قد قاله القوم حتى إن زيداً " وبقوله :" انطلق القوم حتى إن زيداً المنطلق " ، يعني هنا منطلق لا تعمل شيئاً في إن ، كما لا تعمل إذا قلت :" حتى زيد ذاهب " فهذا موضع الإبتداء ، وحتى بمنزلة إذا [٤].

يقول ابن السراج : إذا وقعت إن بعد القول حكاية فهي أيضاً مكسورة ، لأنك تحكي الكلام مبتدأ . والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليه . تقول قال : عمرو :" إن زيداً خبر منك "[٥]. يقول ابن هشام : في موضع كسر إن في نحو : أولى قولي إني أحمد الله " ، وضابط ذلك : أن تقع خبراً عن قول وخبرها . قول كأحد ونحوه، وفاعل القولين واحد . فما استوفى فيه هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى : قول قولي أحمد الله " . وكسر على جعل "أول قولي " مبتدأ، وإني أحمد الله " جملة خبرية[٦] .

---

[١] سورة القصص آية ٧٦.

[٢] سورة فصلت الآية ٥٤.

[٣] شرح ألفية ابن معط ٩٢٨/٢، ٩٢٩.

[٤] كتاب سيبويه تحقيق :عبد السلام هارون ، ١٤٣/٣.

[٥] الأصول في النحو لابن السراج ١٦٣/١.

[٦] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام تأليف " محمد محي الدين عبد الحميد ، ص ٢٠٨.

لم يعط العلماء رأياً صريحاً على كسر أو فتح همزة إن على الكتابة في القول : أول ما أقول : فإني أحمد الله . فابن هشام قدر أن الخبر محذوف فكسر الهمزة التقدير ثابت وابن السراج قال بالكسر على الحكاية ، وسيبويه لم يتعرض .

أما ابن جمعة القواس : فقد فصّل بشكل يزيل اللبس ليجعلها واضحة جلية ، فقال : يجوز الأمران في قولهم :" أول ما أقول فإني أحمد الله "[١].

أما الفتح فظاهر لأنها في محل مفرد وهو الخبر وما تحتمل أن تكون مصدرية ونكرة موصوفة ، وأما الكسر فلأنها محكية لخبر محذوف وهو القول . والتقدير : أول ما أقول قولي : إني أحمد الله ، فلما حذف الخبر بقى معموله دالاً عليه[٢] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١/١١٣.

[٢] المرجع السابق ١/١١٣.

## إعراب الفعل المضارع المتصل بنون النسوة

**يقول ابن معط :**

ونون يَفْعَلَنْ لأُنْثَى جُمْعَتْ

يُبْنَى لها الوقفِ كيف وَقَفَتْ

يقصد بذلك أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نونا التوكيد عرض له البناء، وكذلك إذا اتصلت به نون جماعة الإناث يبنى على السكون مطلقاً فيكون البناء حينئذ عارضاً له في هذين الموضعين يبنى حملاً على العارض [١].

قال سيبويه :" يبنى يَفْعَلنْ كما يبنى فَعَلْنَ "[٢]. يريد أن المضارع لما أعرب لمشابهه الاسم وليس من نوعه فحمله على الماضي إذ شابهه لفظاً أو: لإتفاقهما في النوع . ثانيهما إنه يبنى تشبيهاً على الأصل كالعود والحبكة على السكون لأن أصل في البناء .

واعلم :" أن هذه النون تكون ضميراً ، وقد تكون علامة مجرد للجمع ، إذا تقدم الفعل ، نحو :" يَقُمْنَ النساءُ " . فقوله :" يبنى لها بالوقف كيف وقعت " يريد أنه يبنى معها مطلقاً ضميراً كانت أم مجردة ، وقد يتفق لفظ المذكر المؤنث فيما لازمه واو ، وإن اختلفا في التقدير ، نحو الرجالُ يَدعونْ ويَعْفَونْ ، النساء يَدْعونَ ويَعْفونَ[٣] .

فهنا لام الكلمة محذوف مع المذكر ، الواو واو الجماعة فاعل . ومع المؤنث الواو لام الكلمة ، النعت ضمير الفاعل[٤] . وأجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة ، واختلفوا في علة إعرابها ، فذهب الكوفيون إلى أنها ، أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، بينما ذهب البصريون إلى أنها أعربت لثلاثة أوجه :

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٣٧٤/١.

[٢] ننظر سيبويه ٢٣٥/١، ٢٣٧.

[٣] شرح ألفية ابن معط ٣٧٥/١.

[٤] المرجع السابق ٣٧٥/١.

١/ أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، ألا ترى إنك تقول :" يذهب " فيصلح للحال والاستقبال فإذا قلت " سوف يذهب " اختص بالاستقبال . فاختص بعد شياعه كما أن الاسم مختص بعد شياعه . كما نقول " رجل " فيصلح لجميع الرجال . فإذا قلت رجل " اختص بعد شياعه .

٢/ أن تدخل عليه لام الابتداء ، تقول : إن زيداً ليقوم . كما تدخل على الاسم . دل وجه الشبه بينهما .

٣/ أن يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، فإنك تقول :" يضرب ، على وزن ضارب " في حركته وسكونه .

فكلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذا الوجه ، وجب أن يكون معرباً ، كما أن الاسم معربٌ[١] .

يقول الأسفرايني :" المضارع حقه بالنون في ذواتها أي ذوات النون فما عدا جمع المؤنث أي المضارع الذي اتصلت به نون الإناث وهي خمس صيغ لسبعة معان وهي : يَفْعلانِ وتَفْعلانِ ويَفْعلونَ وتَفْعلونَ وتَفْعَلينَ .

" فتفعلان " للمخاطبين والمخاطبتين ، نحو : تفعلان يا زيدان وتفعلان يا هندات. ويكون أيضاً للغائبين نحو : الهندات تفعلان ، فهذه هي المعاني السبعة التي تأتي بالصيغ الخمس[٢] .

يقول العكبري :" الأفعال الخمسة كلها معربة وإن الفعل المضارع أعرب لشبهه بالاسم ... وليس لها حرف إعراب ، والفعل يعرض له البناء لشيئين :

**أولاً** : نون التوكيد لأن حركة آخرها صارت دالة على معنى .

**ثانياً** : نون جماعة الإناث ، نحو تَضربنَ[٣] .

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٤٩/٢، ٥٥٠.

[٢] شرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني، ت ٦٥١هـ ن ط ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، حققه وعلق عليه نوري ياسين حسين – مكة المكرمة – المعابدة ، ص ١٢٨.

[٣] اللباب ٢٠/٢ ، ٢٧.

قال جار الله : الفعل المضارع ، إذا اتصلت به نون الإناث رجع مبنياً ما لم تعمل فيه العوامل لفظاً ولم تسقط كما لا تسقط الألف والنون الياء التي هي الضمائر ، لأنها منها ، ذلك نحو قولك :" لم يضرب ولن تضرب ".[١]

وقول الكوفيين الذي سبق ذكره ": بأن الفعل المضارع اعربت كما أعربت الاسم .." احتجوا بأن معنى الفعل واحد في كل حالة ، وهو الدالة على الحدث وزمانه ، ولا يضاف إليه العامل الداخل عليه معنى آخر[٢] .

بينما احتج البصريون بأن قالوا : إن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني ، ألاّ ترى إنك لو قلت : " لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن " فإذا جزمت الثاني كان له معنى آخر . وإذا رفعته أو نصبته كان له معنى آخر . واختلاف المعنى لا بد من إعراب[٣] .

فقول ابن معط : " ونون يفعلن لأنثى ..." يقول ابن جمعة :" إذا اتصل به نون الإناث يبنى على السكون مطلقاً في الإعراب " فيكون حينئذ عارضاً له في هذا الموضع ، البناء لأمرين :

١/ حملاً له على الماضي .

٢/ إنه يبنى تشبيهاً على الأصل كالقود والحبكة فأما السكون لأن الأصل في البناء، ولأنه لما ضارع الماضي ، نحو :" فعلن " باتصال النون به وآخر الماضي يجب سكونه إذا اتصل به هذا الضمير ، لتوالي أربع حركات لازمة ، ووجب سكون آخره حملاً على الماضي .

وذكر ابن السراج إن طائفة من المتقدمين يرون أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باقٍ على إعرابه ، وإنما منع ظهور الإعراب فيه لما منع كما منع الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم[٤] .

---

[١] شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ٢٨٥/٣.

[٢] اللباب ٢٧/٢.

[٣] المرجع السابق ٢٧/٢.

[٤] شرح ألفية ابن معط ١١٣/١، ١١٤.

قال أبو بكر بن طلحة : أنه هو الحق ، وأنه مذهب أكثر المتقدمين وفي ذلك خطأ ، يعني به إلى قول من جعله مبنياً ، قال وحجة الجمهور أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل ، وكان أصل الفعل البناء رجع إلى أصله ..[1]

[1] المرجع السابق ١/١١٤.

# تعليق أفعال القلوب

**يقول بان معط :**

وجدتُ مع رأيتُ وهي كُلُّها

تُلْغى أخيراً وقد تَعْمَلَها

وإن توسط أتى التَخْيّر

ولكنّها إعمالها المشهور

وإن تقدمتْ فأعمل مطلقاً

ما لم تصادف بعدها مُعَلقاً

يقول ابن معط :" إن من أفعال القلوب وجد ورأى وقد تعملان وتعلقان إذا تأخر . وإن توسط فهنالك التخيير ، الأعمال أو الإلغاء . وإن تقدمت فاعمالها مطلقاً ما لم يكون بعدها معلقة . فابن معط يريد بيان الأفعال في الإلغاء التعليق ، فيعرف الإلغاء ، بأنه : إبطال العمل مطلقاً ...

والتعليق : هو عبارة عن قطعها عن العمل لفظاً لا تقديراً وهي مأخوذة من قولهم امرأة مطلقة ، إذا خالية من البعل وليس مطلقة . يقول أن المطلق لها عن العمل ثلاثة أشياء :

أولاً : لام الابتداء ، ثانياً : النفي ، ثالثاً : الاستفهام . فمثال النفي فهو حرف الجر نحو : علمت ما زيد قائم . ومثال اللام : علمت لزيد قائم ، والاستفهام نحو : علمت من ترى أبوكا؟ ." فمن " اسم استفهام مبتدأ ، و" أبوكا " خبرها[١] .

ويختص المنصرف من الأفعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع . ولهذا يعطف على الجملة المعلقة لأن محلها النصب . ويختص أيضاً بجواز إعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد ، أحدها فاعلاً والآخر مفعولاً ، نحو ظننتني رجلا ، وزيد ظنه رجلاً[٢] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٥٠٤/١.

[٢] الفرائد الجديدة ٢٩٨/١.

والتعليق : إبطال عمل الفعلين لفظاً لا محلاً فتكون الجملة بعده في موضع نصب على أنها ساده مسد مفعوليه ، نحو علمت لخالد شجاع ، فيجب تعليق الفعل إذا كان هنالك مانع من إعماله [١]. يقول ابن هشام : التعليق هو – الاعتراض ما له صدر في الكلام بينها وبين معمولها وهو واحد من أمور عشرة :

| | |
|---|---|
| ١/ لام الابتداء | ٢/ الاستفهام |
| ٣/ لام جواب القسم | ٤/ "إن" النافية |
| ٥/ "لا" النافية | ٦/ " ما" النافية |
| ٧/ لعل | ٨/ "لو" الشرطية |
| ٩/ إن | ١٠/ " كم " الخبرية[٢] |

وقد تحدث عن التعليق العديد من العلماء واتفق كل من ابن السراج والشلوبين والفارسي وابن الباذش على أنه لا يكون مطلقاً من أفعال القلوب ، نحو : الأصل ولا المتعدي إلا اثنين سواء كان علماً أوضده ، وما عداه بالحمل عليه[٣].

قد تحدث ابن جمعة عن التعليق بأسلوب علمي محدد بعد أن عرف التعليق لغة واصطلاحاً كما سبق ذكره .

قال : " المعلق لها عن العمل ثلاثة أشياء " لام الابتداء ، النفي والاستفهام. مثال لام الابتداء نحو : علمت لزيد منطلق ، ولم يمثل ابن معط للام بمثال، النفي نحو : علمت ما زيد قائم أو ما زيد قائماً .

أما الاستفهام ، فنحو : علمت من ترى أبوكا[٤] ؟

وفي التنزيل قوله تعالى :( لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ) [٥].

---

[١] أوضح المسالك لإبن هشام ٣١٨/١.

[٢] شرح شذور الذهب ٤٨١.

[٣] شرح ألفية ابن معط ١١٧/١.

[٤] المرجع السابق ١١٧/١.

[٥] سورة الكهف آية ١٢.

## المبحث الثاني

## مذهبه النحوي

### ما يسد مسد الخبر

المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر ، فالمبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغني عنه الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام ، نحو :" أراغب أنت " ، وأن يكون محمولاً على التقديم والتأخير[1] .

**يقول ابن معط :**

إن تشأ رَفعْتَ رفع الفاعل

مَثْلُه – أمقْصرُ عَوَاذِ لي

فَمقصرَ مبتدأ وأغنى

فَاعِله – عن خبرِ في المعنى

فقوله " إن تشأ رفعت رفع الفاعل " يريد أن الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام ، وهو الذي يوجب التقدير وكانت مفردة وما بعده كذلك ، أما نحو :" مقصر عواذ لي " فما بعده لا يكون إلا فاعلاً لما مر . وقوله :" أغنى فاعله .. " يريد أن المرتفع في الصفة المذكورة ليس خبر في اللفظ إلا أنه أغنى عن الخبر لكونه جزءاً ثانياً عن الجملة ، والكلام قد تم به كالخبر[2] .

**فقوله :**

مُخبرُ نحن عن الناس منكمُ

إذا الدّاعي المثَّوبُ قال بلا

---

[1] شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ص ٢٣٦.

[2] شرح ألفية ابن معط ٨١٩/٢/١، ٨٢٣.

" فمخبرُ " مبتدأ و " نحن " فاعل سد مسد الخبر ولم يسبق خبره نفي أو استفهام[١] .

ويقول ابن هشام : الوصف في نحو : أقائم لزيدان وما قائم الزيدان ، فالمراد بالوصف المذكور تقدم ذكره في مسد المبتدأ ، إنما يسمى فاعل سد مسد الخبر[٢] .

يقول العكبري :" فيما يسد مسد الخبر : فمن ذلك جواب " لولا " في حوالك : لولا زيد لآتينك ، التقدير : لولا زيد حاضر وموجود . ومن ذلك " عمرك " في القسم ن التقدير قسمى ، والجواب دال على المحذوف ، ومن ذلك ضرب زيداً قائماً . في ( قائماً ) حال من ضمير محذوف ، تقدير ضربى زيداً إذا كان قائماً ، محذف ( إذا ) أنها زمان واسم الفاعل يدل على الزمان "[٣].

ويقول سيبويه :" إذا وقع موقع الاسم المبتدأ يسد مسده ، لأنه مستقر لما بعد، ووضع الذي عمل فيه بعده حتى رفعه الذي عمل فيه حين كان قبله ولكل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه مثل :" ههنا عمرو " ، " وابن زيد "[٤].

**يقول ابن مالك :**

أول مبتدأ والثاني خبر　　فاعل اغنى نحو " اسار ذان "

وقس كاستفهام النفي وقد لا　　يجوز نحو حائزُ أولوا الرشد

قد ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين أيضاً : الأول مبتدأ له خبر والثاني مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر . الأول نحو : زيد عاذر " الثاني نحو " أسار ذان " فالهمزة هنا للاستفهام ، وسار " مبتدأ وزان " فاعل سد مسد الخبر . ويقاس على ذلك كل وصف اعتمد على نفي أمر استفهام مثل أقائم الزيدان ، فإن لم يعتمد على الوصف لم يكن ، مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين والأخفش[٥] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١٨٢/١.

[٢] شرح شذور الذهب لإبن هشام ط١،ط٢، ص ١٤١.

[٣] اللباب للعكبري ١٤٥/١.

[٤] كتاب سيبويه تحقيق : عبد السلام هارون – بيروت – ١٢٨/٢.

[٥] شرح ألفية ابن معط ١٢٠/١.

ويقول ابن جمعة في موضع ما يسد مسد الخبر : " أنه قد يكون الظرف أو الجار والمجرور أو الحال ... وفيه ثلاثة أقوال :

**الأول للبصريين** : وهو أن ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً أو وجد قائماً، فحذف الخبر لدلالة ما يتعلق به وهو إذن عليه ثم حذف إذا لدلالة المضاف عليه ثم كان التامة .

**الثاني للكوفيين** : وهو أن قائماً في " ضربي زيداً قائماً " معمول للمصدر الذي هو المبتدأ والخبر المحذوف . التقدير : ضربي زيداً ، إذا كان قائماً حاصل.

الثالث لابن درستويه : والأظهر ما ذهب إليه البصريون ثم يبين سبب ذلك، فيقول : أما أولاً فلأن الحال إذا جعل من تتمه المبتدأ لم يبق ما يدل على الخبر.

أما ثانياً : فلأن المعنى لا يستقيم إلا إذا فعل المبتدأ عاماً بالنسبة إلى ما أضيف إليه ، ولو قيد بالحال لخرج عن كونه عاماً .

أما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد لفظاً ومعنى : أما المعنى فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام على قولهم لا يبقى إشعار ينفي الضرب عن حاله أخرى . أما اللفظ : فشرط وجوب الخبر قيام غيره مقامه[1] .

---

[1] شرح ألفية ابن معط ١/١٢٠.

# سكران ومنعه من الصرف

**يقول ابن معط :**

وزائداً الوصف كمثل سكران

مقابلاً سكرى كذا أصرف عريان

يقصد ابن معط : أن الاسم الذي فيه ألف ونون زائدتان وهو صفة ، ذلك مثل : سكران مؤنثه سكرى وغضبان الذي مؤنثه غضبى ، فلا ينصرف[١] .

يقول سيبويه : " هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم يتصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو " عطشان " و" عريان " و" سكران " " عجلان " ونحوها. وذلك أنهم جعلوا النون حين جاءت بعد ألف كألف " حمراء " لأنهما على مثالهما في عدة الحروف والتحرك والسكون وهاتان الذيدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث ، كما أن حمراء لا تؤنث على بناء المذكر المؤنث سكران بناء على حدة ، كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة "[٢] . وإذا قلت : هذا رجل فعلان، يكون على وجهين لأنك تقول : هذا كان عليه وصف له فَعْلَى لم يتصرف ، وإن لم يكن له فَعْلَى انصرف .

ويقول المبرد :" اعلم أن كل ما لا يتصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلت حروفه أو كثرت في المعرفة فإنه لا يتصرف في النكرة إلا خمسة أشياء ، فإنها لا تتصرف " [٣] .

في معرفة ولا نكرة فمنها ما كان على " فعلان " الذي له فعلى ، نحو : سكران وسكرى وعطشان وعطشى[٤] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٤٥٨/١.

[٢] كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون ٢١٥/٣ .

[٣] كتاب المقتضب صنعه أبي العباس المبرد محمد بن يزيد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار النشر ، القاهرة ، ٣١٩/٣.

[٤] المرجع السابق ص ٣١٩.

وقد زعم السهيليُّ أن المنافع من صرف سكران هو مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى . وقد ذكر سيبويه أربعة أوجه للشبه بين سكران ونحوه .

وهذا الشبه أنكره السهيلي . ومذهب الجمهور ولا يشترط لمنع حرف العلم المزيد بالألف والنون إلا أن يكون علماً .

وقال ابن عقيل شرط ، وشرط ابن عصفور لمنع هذا النوع إلا أن يجمع على فعالين . والراجح أن زيادة الألف والنون لا يستقل وحدها لمنع الصرف . وذهب المبرد أن سكران منع من الصرف لشبهه بنحو حمراء . ولكن خالف سيبويه في بيان جهة الشبه . فذكر أن النون في سكران أصله همزة فأبدلت نوناً والأصل سكراء ، واستدل يقلب الهمزة نوناً في النسب إلى صنعاء وبهراء ، يقال صنعاني وبهراني ، وقال ابن مالك هذا شاذ ، فإن فعلان فعلى مطرد [1].

منع ابن معط صرف سكران لعلتين : الوصفية والألف والنون كما يقول زائداً لوصف ... وهو يرا به هذا يؤيد الكوفيين الذين يقولون إن المانع من الصرف لسكران الألف النون والوصف[2] .

يقول ابن جمعة في امتناع سكرن من الصرف وجهان : أحدهما للبصريين، انه امتنع لمشابهته ألفي التأنيث – إما لاشتراكهما في الامتناع من دخول تاء التأنيث عليهما ، فلا يقال سكرانة ، كما يقال حمراءه في لغه بعض بني الأسد وسكرانة قياسها الصرف . وإما لأن بناء مذكر كل منهما مخالف لبناء مؤنثه ، كسكران بسكرى وأحمر وحمراء .

الثاني : للكوفيين : إن المانع له الوصف ، لأن كونهما مصروفين باتفاق . واعلم أن الألف والنون على ثلاثة :

- إن تقدم الدليل على زيادتها ، إما بالاشتقاق كسكران من سكرى وأما بعد النظير كمُرَجُان .
- إن نقدم الدلالة على أصالة النون كمنان.

---

[1] ما لا يتصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين للسهيلي – تأليف الأستاذ/ عبد العظيم فتحي خليل– ط١، ١٤٧١هـ – دار جوامع الحكم ، ص ٩١.

[2] شرح ألفية ابن معط ٦٣/١.

- إن يتحمل الأمران كحسان[1] .

وأن المانع للوصف والألف والنون وهو باطل ، لتحققه في ندمان وعريان.[2]

[1] شرح ألفية ابن معط ٤٥٨/١.

[2] المرجع نفسه ١١٧/١.

# الإضافة المحضة وغير المحضة

**يقول ابن معط :**

ثم الإضافة التي تُعرفُ الاسم فالمحضة وهي تُعْرَف
بأنها إضـافة مقدرة بلام تخصيصِ كعبد حَيْدِرهَ
وتارةَ قُدِّر " مِنْ " في المحضةِ كخاتم الفَضةِ أي من فضةِ

عرف ابن معط الإضافة في الأصل معناها الإسناد في الإصطلاح : اتصال آخر الاسم الأول ، بأول الاسم الثاني من غير فصل غالباً ، اتصالاً يعقبه جر الثاني لفظاً أو محلاً فقلنا اتصال آخر الاسم الأول بالثاني ليدل على حذف التنوين من المضاف . وإضافته إلى الثاني تشعر باتصاله واحتياجه إليه .

وقوله " يعقبه جر الثاني " ، عن مثل احد القائم ، وقولنا لفظاً أو محلاً ليدخل فيه المعرب والمبني ، نحو غلام زيد وغلامك .

وتنقسم الإضافة إلى محضة وغير محضة ، لأنه إذا أضيف الأول إلى الثاني لفظاً لا معنى ، كانت غير محضة ، أي خالصة .

ويعرف المحضة بأنها : ما أفادت الاسم أي المضاف تعريفاً أو تخصيصا غالباً ، كغلام زيد ، الثاني كغلام إمرأة . فالمحضة ليس على إطلاقة لأنها إنما تعرفه إذا به الأول وهو قوله " كعبد حيدره " إذ المضاف إليه علم دل على أن مراده ذلك[٣] .

والمحضة إما تقدر " بلام " كغلام زيد أو " بمن " نحو خاتم حديد أي من حديد .

---

[٣] شرح ألفية ابن معط ٧٢٩/١، ٧٣٢.

**يقول ابن معط عن الإضافة غير المحضة :**

| | |
|---|---|
| وغيرُ محضةِ بنونِ قُدّرا | فلم تُعّرفُه كما لو ظهرا |
| منه اسم فاعل أُريد الحالُ | فيه أو مضافاً أو الاستقبال |
| كضارب العَبْد وكاسي زيدِ | دليلُهُ غيرَ مُحلّي الصَّيْدِ |
| ومنك ذاك كاشفاتُ ضرّهِ | وقد رُوى كذا مُتّمُ نُورِهِ |

يتحدث عن القسم الثاني وهو غير المحضة بأنها ما لا يفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ن لأن الأول لا يتخصص بالثاني ولا يتعرف . ولها أربعة أقسام :

الأول : إضافة اسم الفاعل إلى المفعول إذا أريد به الحال أو الاستقبال ، كضارب زيد غدا ، وراكب الفرس الساعة . حيث أشار بقوله بنون قُدّرا " يريد بالنون التنوين وإنما أتى بلفظ النون دون التنوين لعموم النون المفرد ، كضارب العبد . والتثنية كقولك هارباً زيد ، الجمع قوله تعالى :( غَيْرَ مُحِلّي الصَّيْدِ )[1] التقدير ضارباً " ومحلى الصيد " ، فحذف النون للإضافة . وقوله " فلم تعرفه" يريد أن المضاف لم يتصرف بالمضاف إليه في الإضافة غير المحضة ولم يخصصه ، كما لا يعرف إذا كان منوناً أو منوناً وأريد له الحال أو الاستقبال[2] .

إذ ضارب كيضرب ، وإن أريد به المعنى الماضي نحو : ضارب زيد أمس ، تعرف بما لا يضاف إليه عند البصريين لأنها إضافة محضة لازمة . وقوله " كضارب الصيد ، تمثيل باسم الفاعل الثلاثي المفرد . وقوله كاسي زيد ، تمثيل المعتل واستدلاله بقوله تعالى " غير محلي الصيد " و " كاشفات ضره " تمثيل باسم الفاعل المجموع وقد قرئ بعدم التنوين فيهما وهو الأكثر ، وبالتنوين . وأما قوله " مُتّمُ نورِهِ " فتمثيل باسم الفاعل الرباعي .

الثاني : إضافة الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل وهي الصفة المضافة إلى فاعلها في المعنى . كما تضاف إلى مفعولها نحو : حسن وجهه .

---

[1] سورة المائدة الآية ١.

[2] شرح ألفية ابن معط ١/٧٣٢-٧٣٤.

الثالث : إضافة أفعل التفضيل إلى المعرفة التي هي بعضه نحو افعل القوم " أي بعضهم ، بمعنى قوله :

وأفعلُ التمثيل إن أضيفا لم يُعْطِ من مضافة التعريفا

وقول ابن معط : يعني غير المحضة :

كذاك قَوْلُهُم صلاة الأولى ومسجد الجامع حيث قِيلا

الرابع : إضافة الاسم إلى ما يصلح أن يكون صفة له لقولهم " صلاة الأولى " " ومسجد الجامع " وكذا أشار إلى أفضل التفضيل وما قبله من اسم الفاعل والصفة المشبهة به وإنما قدر حذف الموضوع وإقامة الصفة مقامة هرباً من إضافة الموصوف إلى صفته ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى .

فلو أضيف إلى صفته للزم إضافة الشيء على نفسه وهو محال وأجازه الكوفيون محتجين بأن الصفة كانت مغايره للموصوف بهذا الاعتبار ولا تمتع الإضافة لحصول التغاير[1] .

يقول سيبويه : " اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ، وألحقت بيائي الإضافة فإن أضيف إلى بلده جعلته من أهله ، ألحقت يا أبي – بالإضافة ، وكذا إذا أضيف سائر الأسماء إلى البلاد أو حي أو قبيلة "[2]

ويقول ابن جني في إضافة الاسم إلى الصفة مثل صلاة الأولى المسجد الجامع ، حين وصفت معرفة بمعرفة حيث لا يجوز أن تضيف مسجداً إلى الجامع، الصلاة إلى الأول لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، فلما تقدر قدروا موصوفاً ثم حذفوا الموصوف ، وأقاموا الصفة مقامه ، التقدير صلاة الساعة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع [3].

ويقول ابن هشام في ضياء السالك :" تكون الإضافة على معنى اللام " بأكثرية ، على معنى " من " يكثره على معنى " في " بقله . وضابط التي بمعنى في

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٧٣٨/١.

[2] سيبويه ٣٣٥/٣.

[3] اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق حامد مؤمن ، ص ١٣٦.

أن يكون الثاني ظرفاً للأول سواء أكان ظرفاً حقيقاً أم مجازياً ، وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليس على معنى أي حرف ولا على نية حرف [١].

فابن جمعة القواس يبين خطأ الكوفيين ، فيقول : " وإنما كانت إضافتها غير محضة التقدير الموصوف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فتقدير صلاة الأول : صلاة الساعة الاولى ومسجد الجامع مسجد الوقت الجامع ، وجانب الغربي : جانب المكان الغربي ، وإنما قدر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة هرباً من إضافة الموصوف إلى صفته لأن الصفة هي الموصوف في المعنى فلو اضيف إلى صفته للزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو محال " .

وأجازه الكوفيون محتجين بأن الصفة كما كانت دالة على معنى زائد على الذات وهو الحدث ، كانت مغايره للموصوف بهذا الاعتبار ، ولا تمنع الإضافة لحصول التغاير ، لأن الأصل عدم التقدير . فعلى قولهم ، لا حذف ، وقيل : إنما كانت هذه الإضافة غير محضة ، لأن المضاف ، قد أضيف في اللفظ إلى ما يصلح أن يكون صفة له قيل الإضافة ، فلو تعرف بالمضاف لأوهم أن التعريف بالصفة وهو محال ، وفيه نظر[٢].

الإضافة تكون بمعنى " اللام " عند جميع النحويين ويكون بمعنى " من" و " في " ... وذهب الشاطبي إلى أن الإضافة التي تكون بمعنى " في " فمعناها أن يكون المضاف إليه ظرفاً فيما وقع فيه المضاف[٣] ، نحو قوله تعالى :( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ)[٤] وفي الحديث الذي أخرجه الترمذي في سننه يُوشكُ أنْ يَضْربَ النَاسُ أَكْبَادَ الإبلِ يَطْلُبونَ العلمَ فلا يجدون أحداً أعلم من عالمِ المدينةِ "[٥] حديث صحيح .

---

[١] ضياء السالك إلى أوضح المسالك على توضيح ابن هشام ، تأليف محمد عبد العزيز النجار ، ط١، ١٤١١هـ ، ٢٨٨/١.

[٢] شرح ألفية ابن معط ١١٨/١.

[٣] الحديث النبوي في النحو العربي ، دراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح الفية ابن مالك ، تأليف : د . محمود فجّال ، الناشر : نادي أبها الأدبي ط ١ ١٤٠٤هـ ، ص : ٢٢٥ .

[٤] سورة سبأ الآية ٣٣.

[٥] أخرجه الترمذي في سننه باب أبواب العلم ١٥٢/٤٠٠.

# اشتقاق الاسم

**يقول ابن معط :**

فالاسم ما أبان عن مسمى

في الشخص والمعني والمسمى عما

يعرف ابن معط الاسم بأنه ما أبان عن مسمى في موضع الجنس وهو الأصل " والاسم "، وقوله ( عن مسمى ) أي عن معنى مسمى ، ويراد بالمعنى ما يعم المصدر والجوهر .

**وأيضاً يقول ابن معط :**

واشتق الاسم من سما البصريون

واشتقه من وسم الكوفيون

يقول قد ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو والعلو ، على وزن فِعْل كعِدْل ، وأما فُعْل كقُفْل محذوف اللام اعتباطاً ، وجيء بهمزة وصل وصلاً بالنطق بالساكن ووزنه حينئذ إفِعْ بحذف لامه .

والكوفيون يقولون : الاسم علامة على مسمى وأصله وسم فحذفت فاؤه وعوض عنها الهمزة فوزنه حينئذ إعْل[1] .

وقد احتج الكوفيون في أن الاسم مشتق من وسم قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة العلامة والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به ، والاصل في الاسم وسم إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي والواو ) وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف على وزن إعل . قال ثعلب : " الاسم تضع على الشيء – وتعرف بها "[2] .

أما البصريون فاحتجوا بقولهم : إنما قلنا أنه مشتق من السمو في اللغة والعلو ، يقال سما ويسمو وسموا إذا علا ومنه السماء سماء لعلوها . الاسم يعلو على

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٥٩/١.

[2] الإنصاف ٦/١.

المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى . وقال المبرد : الاسم ما دل على مسمى تحته . وهذا كافٍ في الاشتقاق ، في التحديد [١].

ويقول ابن جمعة : بعد أن بين رأي البصريين والكوفيين يقول : الأول أي : رأي البصريين ، أظهر الأمور منها :

أحدها : تكسيره على أسماء وتصغيره على سُمَّى برد لامه فيها ، لأنهما يردان الاسماء إلى اصولها دون أوسام ووسيم .

ثانيهما : تصريف الفعل منه نحو سميت واسميته وسَميُّك دون وسمت واوسمت ووسيمك .

ثالثهما : أن التعويض أولاً لا يكون إلا في محذوف اللام غالباً .. [٢] .

---

[١] الإنصاف ٦/١.

[٢] شرح ألفية ابن معط ٢١٨/١.

## الترخيم في النداء

الترخيم لغة : الرأفة الإشفاق وقيل التسهيل والتليين ، من قولهم أمرهم رخيم إذا كان ليّنه .

واصطلاحاً : حذف أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفاً [١]. أو حذف أواخر الأسماء المفردة في الأعلام تخفيفاً ولا يكون إلا في النداء . ويجري في الكلام على ضربين :

أولاً : أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه فتقول في حارث حارِ ، فتترك الراء مكسورة .

ثانياً : أن تحذف من أواخر الأسماء ، وتدع ما بقى اسماً على حاله نحو : زيدَ وعمرُ وفي حارث حارِ ، فإن كان حرفان زيدا معاً حذفتهما ، لأنهما بمنزلة زيادة واحدة ، نحو عثمان ومروان ، فتقول : عثم ومرو[٢] .

**يقول ابن معط :**

ثم إذا زاد المنادى العلم

على ثلاثة فقد يرخم

يقصد أن المنادى يرخم إذا كان زائداً على ثلاثة أحرف فصاعداً [٣].

حين اشترط البصريون للمنادي شروطاً منها

١- أن يكون علماً . ٢- أن يكون مفرداً .

٣- أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف .

٤- أن يكون مستغاثاً به لأنه معرب في النداء .

٥- ألا يكون مندوباً لأن المراد في الندبة مدّ الصوت .

ومن الترخيم حذفه وقطعه ، وفي البيت السابق ذكر ابن معط شروطاً ثلاثة وسكت عن الاثنين الآخرين[٤] .

---

[١] اللمع لابن جني ت ٣٩٥هـ ، تحقيق حامد المؤمن ، ص ١٧٦.

[٢] الأصول في النحو لابن السراج ت ٣١٦هـ ، تحقيق د. عبد الحسين ٣٥٩/١.

[٣] شرح ألفية ابن معط ٦٠/١.

فكل اسم ثلاثي لا تحذف منه شيء ، إذا لم يكن آخره هاء ، وليس من الأسماء ، اسم نكرة في آخرها ( هاء ) فحذف منه شيء . والفراء يقول :" إذا رخم " قمطر " حذف " الطاء " مع الراء لأنها حذف ساكن ...[١]

ففي ترخيم رجل يقال له مسلمون في حذف الواو والنون فتقول يا مسلم . وقال سيبويه أما رجل يقال له بنون فلا يحذف منه إلا النون فقط . فتقول : بنو . إذا رخم اسما آخره حرف زائد حذفت الزائد مع الأصلي نحو : منصور : يقول يا منص ، فتحذف الراء الأصلي والواو الزائد [٢]. واعلم أن المضاف لا يرخم ولا المضاف إليه ، ولا النكرة ولا المبهم ، ولا ما عاقب المضاف مما يضم إليه ، لأن الاسماء جرت في النداء على أصولها . وإنما يرخم ما لحقه التغير[٣] .

أما ما ليس فيه تاء التأنيث فلا يجوز ترخيمه إلا ( صاحباً ) فإنهم رخموه لكثرة الاستعمال ، فقالوا : يا صاح ، وإن كان مركباً من خمسة حذف الاسم الثاني منه ، إن كان غير مركب لا يرخم ، وإن كان في آخره تاء تحذف مثل فاطمة تقول : فاطم . والترخيم فيما آخره تاء التأنيث أحسن من تركه ، وفيما عدا ذلك أحسن عن ترخيم إلا حارثاً ومالكاً وعاصراً فترخيمهم أحسن لكثرة الاستعمال[٤] .

يقول ابن جمعة : في باب الترخيم : " إن الاسم المرخم في النداء ، إن لم تكن فيه تاء التأنيث فله عند البصريين خمسة شروط : أن يكون علماً ، أما أولاً : فلأن الأعلام منقولة في الأكثر عن وصفها اللغوي إلى وضع ثاني . والنقل تغيير، الترخيم تغيير ، وهو يؤنس بالتغيير بدليل حذف الياء من خيفه في النسب دون حنيف " .

---

[٤] المرجع السابق ٦٠/١.

[١] كتاب الجمل للزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ ، حققه وقدمه ، د. على توفيق أحمد ، الناشر دار الأمل – بيروت – ص ٣٦٥.

[٢] الأصول ٣٥٩/١.

[٣] المرجع السابق ٣٦٥.

[٤] المقرب تأليف على بن مؤمن ابن عصفور ت ٦٦٩هـ ، تحقيق أحمد عبد الستار الحواري ، ١٨٦/١.

أما ثانياً : فلأن الأعلام كثير ما يتطرق إليها مثل هذا التغيير الذي لا يوجبه قياس .

أن يكون مفرداً . أي يكون جملة في الأصل كبرق نحره لعدم تأثير النداء فيه . ولأن الجمل تحكي ولا تغير عن وضعها .

وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه قياساً على المركب [١].

**يقول الشاعر :**

أبا عرو لا تبعد ابن حره سيدعوهُ داعي ميتهُ فيجيبُ [٢]

بحذف التاء، التقدير : عروة ، الجواب :أما عن القياس فلأن المقيس عليه أثر فيه النداء البناء على الضم بخلاف المقيس فافترقا ، أما عن البيت فرخم فيه ما ليس بمنادى ضرورة فلا يقاس عليه .

أن يكون زائداً على ثلاثة لأن الثلاثي أقل الأصول في المتمكن وأخفها[٣] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١/١٢١.

[٢] القائل غير معروف . البيت من البحر الطويل .

[٣] المرجع السابق ١/١٢١.

## خلاف النحويين في الأصل الفعل أم المصدر ؟

**يقول ابن معط :**

واشتق الكوفيون المصدرا

من فعله ، نحو نظرت نظرا

واشتق من الفعل أهل بصره

وذا الذي به تليق النصره

إذ كل فرع فيه ما في الأصل

وليس في المصدر ما في الأصل

يقول ابن معط إن الكوفيين اشتقوا المصدر من الفعل والبصريون يقولون أن الفعل مشتق من المصدر وهذا هو الرأي الأصوب عند ابن معط . فقول الكوفيون إن المصدر مشتق من الفعل لأمور منها :

١/ أنه يؤكد به الفعل نحو نظرت نظراً ، المؤكدِ أصل للمؤكَّد لأنه تابع له .

٢/ أنه عامل المصدر ، والعامل قبل المعمول وأصل له .

٣/ أنه تابع للفعل في الصحة والإعلال .

٤/ أن من الأفعال ما لا مصادر لها كغير المتصرفة نحو " نعم " .

وبينما ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر لوجوه منها :

١/ إن المصدر جزء مفهوم الفعل لأنه مركب منه ومن الزمان المعين ، الجزء متقدم على الكل وأصل له[١] .

٢/ أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في إعادة الحروف والمعنى .

٣/ إن المصدر أعم من الفعل .

٤/ إن المصادر مختلفة الصيغ كاختلاف الأسماء ، لو كان مشتقاً من الفعل لما اختلفت ، ولأن المصدر اسم والاسم أولى بالأصالة [٢].

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٢٢١/١.

[٢] المرجع السابق ٢٢١/١.

جاء في الإنصاف أن الكوفيين قالوا : إن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : ضرب ضرباً ، وقام قياماً واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله .

وقول الكوفيين على ذلك ، بأن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه وفرع عليه ، واحتجوا بأن الدليل على أن المصدر أصل للفعل وأن المصدر يدل على زمان مطلق أصل للمقيد ، ولذلك المصدر أصل للفعل[١] .

واختلف علماء النحو في أيهما الأصل ؟ وأكثر البصريين قالوا : إن المصدر أصل ، والفعل والموصوف فرعان منه[٢] .

يقول ابن مالك :" وكونه أصلاً لهذين انتخب يقصد المختارين لهذين ، الفعل والوصف بأن الأصل هو المصدر[٣] .

شرح ابن جمعة أدلة البصريين ، وبيان رأى الكوفيين ، حين يناقش بأدلة ويثبت خطاها ، فيقول : الجواب أن الأول أنه يبطل بنحو : ضربت زيداً ، فإنه ليس أحدهما مشتق من الآخر . وأن الثاني يقول أنه عامل المصدر العامل قبل المعمول أصل له ، ويقول إن الحروف عامله وليس أصلاً للمعمول . الثالث : أنه تابع للفعل في الصحة والاعتلال . الرابع : أن من الأفعال ما لا مصادر لها كغير المنصرف مثل " نعم وبئس وحبذا " فلو كان الفعل مشتق منه لوجب أن يكون لها أصل[٤] .

---

[١] الإنصاف ٣٣٥/١.

[٢] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٩٤/٢.

[٣] شرح ابن عقيل ١٧١/١.

[٤] شرح ألفية ابن معط ١١٧/١.

## العطف على المضمر المجرور

**يقول ابن معط :**

والمضمرُ المجرور إنْ عَطَفْتَا عَلَيه جِيء بما به جَرَرْتَا
نحو مَضىُ به وبالغلامِ وشَذَّ منه بِكَ والأيّامِ

يقول ابن معط إن المضمر المجرور إذا عطف جيء بالحرف الذي جررت به المعطوف عليه في المعطوف مثال ذلك : " مضى به وبالأيام : وقوله :" بك والأيام " شاذ فالبصريون منعوا العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار ، نحو مررت بك وبزيد " ، بينما أجاز الكوفيون ذلك مطلقاً ، فيجوزون مثل بك والأيام[1] .

والكوفيون قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على المضمر المخصوص ، بأنه جاء في كلام العرب كما في قوله تعالى :( وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ )[2] بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة وقوله تعالى (يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) [3] أنه في موضع الخفض لأنه عطف على الضمير المخفوض فيهن ، وقوله تعالى : ( لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ ) [4] فهي في موضع الخفض على الكاف في اليك ، التقدير فيه ( يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين )[5].

ويجوز أن يكون عطفاً على الكاف في :" قبلك " والتقدير : من قبل المقيمين الصلاة .

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٦٢/١.

[2] سورة النساء الآية ١ .

[3] سورة النساء الآية ١٢٧.

[4] سورة النساء الآية ١٦٢.

[5] الإنصاف ٤٦٣.

**وقول الشاعر :**

فاليومَ قَرْبتَ تَهْجُوَنَا وتَشْتُمنَا

فَاذْهَبْ فَما بَك من الأيامِ من عجبٍ [١]

فالشاهد :" فما بك من الأيام " فالأيام خفض بالعطف على الكاف في " بك "، التقدير " بك وبالأيام " والأيام فقد جاء به معطوفاً على المضمر المجرور في بك من اعادة حرف الجر وجوز ذلك الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب وابن مالك وغيرهم . ويعتبره البصريون على سبيل الشذوذ .واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا على أنه لا يجوز ، ذلك لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد ، إذا عطف على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجرور ، اتصل بالجار ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً [٢]. ولذلك يقول ابن حيدره اليمني : فإذا أردت أن تعطف على المضمر المجرور وجب إعادة الجار ، نحو : " مررت به وبزيد " ، فإذا حذفت الجار عطفته منصوباً على الموضع ، مثل : " مررت به وزيد " ، وكل مجرور مضمر يجوز أن تعطف على موضعه بالنصب غالباً نحو : " مررت بزيد وعمراً "[٣].

يقول ابن جمعة : المضمر المجرور لا يجوز العطف عليه عند البصريين إلا بإعادة الجار ، نحو : مررت بك وبزيد " وفي التنزيل :( ۦمِنكَ وَمِن نُّوحٍ )[٤] وهو المراد بقوله : جيء بما به جررتا . أي جيء بالحرف الذي به جررت المعطوف عليه[٥] .

وأجاز الكوفيون مطلقاً . أما البصريون ، فاحتجوا بأمور منها :

١/ أن المضمر المجرور كالجزء من الجار بدليل استقلاله .

---

[١] القائل : مجهول وهو من البسيط .

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للإمام الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين ، ص ٤٦٤.

[٣] كشف المشكل في النحو : لعلي بن سليمان بن الحيدره اليمني ت ٥٩٩هـ ، تحقيق د. هادي عطية مطر الهلال ، ص ٣٩٧.

[٤] سورة الأحزاب الآية ٧.

[٥] شرح ألفية ابن معط ١/١٢٠.

٢/ أن المضمر المجرور يشبه التنوين ، أما من حيث أنه لا يفصل بينه وبين ما تصل به مطلقاً بخلاف الظاهر .. وإما لأن المضمر المتصل في " غلامي " بمنزلة التنوين . أما الكوفيون فاحتجوا بالقياس والسماع . أما القياس : فلأنه لما كان فضله كالمضمر المنصوب جاز العطف عليه من غير إعادة العامل . أما السماع : فبقوله تعالى :" يساءلون به الأرحام " على من قرأ بالجر .

ثم يناقش هذه الإدعاءات ويبين خطأها فيقول : الجواب عن الأول : ما من الفرق في أن المجرور كالجزء ، التنوين بخلاف المنصوب . وعن الآية أن الواو فيها ليست للعطف بل للقسم . أما " بالأرحامِ " نفسه كما أقسم بالزمان في قوله تعالى :( وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى )[١]. على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . أي : ورب الأرحامِ ، أو أن الأرحام مجرور بحرف جر مقدر حذف لدلالة الأول عليه[٢] .

وفي الحديث الشريف :" إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً " [٣] ضعف الشياطين حملها على أن الواو للقسم ، والشاهد :" واليهود " حين تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار .

وحكى " قطرب " عن العرب :" ما في الدار غيرُه وفرسهِ " حيث جر كلمة " الفرس " المعطوف على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف [٤].

---

[١] سورة الضحى آية ١،٢.

[٢] شرح ألفية ابن معط ١/١٢٠.

[٣] حديث صحيح أخرجه البخاري في كتابه الإجاره – باب الإجارة إلى صلاة العصر ٣/٥٠.

[٤] الحديث النبوي في النحو العربي د. محمود فجال ، ص ٢٦٣.

# الفصل الثالث

# موقف ابن جمعة من النحاة وابن معط واستدراكاته النحوية

## المبحث الأول : موقفه من النحاة

## المبحث الثاني : موقفه من ابن معط

## المبحث الثالث : استدراكاته النحوية

# المبحث الأول

## موقفه من النحاة

### إعراب الأسماء الستة

**يقول ابن معط :**

وستةُ بالواو رفعاً إن تُصفْ

والياءُ في الجرِّ وفي النصبِ الألف

أخُ أبُ حمُ هن وفوه

ذو المال قُلْ لا يجوز ذُوهُ

يقول ابن معط : هذه الأسماء الستة تكون في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء . وفي اللغة المشهورة بثلاثة شروط : أن لا يكون مكسورة . أن لا يكون مصغرة أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، لأنها إن لم تضف مطلقاً – أعربت بالحركات ، كما في قوله :( فإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ)[1] ( اِنَّ لَهُ أَباً شَيْخاً كَبِيراً)[2]. وإن أضيف إلى ياء المتكلم لزمها البناء في الإعراب أو أعربت بحركات مقدرة على رأى . وإنما أعربت بالحروف ، توطئة للتثنية الجمع ليكون في الأصول شيء تجري الفروع على منهاجه ، ولأنها أشبهت التثنية الجمع في التكسير .

واختلف في هذه الحروف إلى مذاهب [3] وذهب الكوفيون على أن الأسماء الستة المعتلة ، وهي أبوك ، وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال ، معربة من مكانين . ذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، الواو والألف والياء هي حروف الإعراب[4] .

---

[1] سورة النساء الآية ١١ .

[2] سورة يوسف الآية ٧٨.

[3] شرح ألفية ابن معط ٢٥٠/١.

[4] الإنصاف ١٧/١.

يقول ابن جني : اعلم أن في الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف ، وفي الجر بالياء وهي أبوك ... فالواو حرف الإعراب فهي علامة الرفع ، والألف حرف الإعراب وهي علامة النصب ، والياء حرف الإعراب وهي علامة الجر ، وهذه الأسماء تجيء على ثلاثة أضرب :

١/ منها ما لا يعمل إلا مضافاً إلى اسم ظاهر وهو " ذو " فهذا لا يكون إلا مضافاً وبمعنى صاحب . ويكون على ضربين :

**أحدها** : الواو وهي الأصل فيه ، فإذا كان بالواو فلا يستعمل إلا مضافاً أما إلى ظاهر أو إلى مضمر .

**ثانيها** : أن يستعمل بالميم عوضاً من الواو فتجري حركات الإعراب عليه فتقول فم وفما وفمٍ .

**الضرب الثالث** : أخوك وأبوك وحموك وهنوك ، يستعملن مضافات وغير مضافات ، فإذا أضيف جئت بالواو والياء والألف . وإذا أفردت أعربت بالحركات[١] . يقول ابن الحاجب : " فالمفرد المنصرف ، والجمع المكسر المنصرف . الضمة رفعاً ، الفتحة نصباً والكسرة جراً ، السالم بالفتحة والكسرة ... أبوك وأخوك مضافات إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء "[٢].

والمثنى و" كلا " مضافاً لإلى مضمر واثنان بالألف والياء . جمع المذكر السالم " أو لو و" عشرون " وأخواتها بالواو والياء . قال الرضي : هذا تقسيم الأسماء المعربة بحسب إعراباتها المختلفة ... فلهم في إعراب الأسماء أقوال : العلماء : والأقرب عندي أن اللام في أربعة منها ، وهي أبوك وأخواك وحموك وفوك " . أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقين منها أعني فوك وذو مال " فهي في حالة الرفع لام الكلمة أو عينها ، وعلم العمدة في النصب، والجر وعلم الفضلة المضاف إليه فهي مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها حرف إعراب[١] . يقول

---

[١] اللمع في العربية لابن جني ت ٣٩٢هـ ، تحقيق حامد مؤمن ، ص ٥٩، ٦٠.

[٢] شرح كافيه ابن الحاجب تأليف – رضى الدين الاستراباذي ت ٦٨٦هـ قدم ووضع هوامشه د. أميل بديع يعقوب ط١، ١٤١٩هـ – دار الكتب العلمية – بيروت ٦٧/١، ٦٨.

[١] المرجع السابق ٩٦/١.

العكبري: الأسماء الستة محذوفات اللامات لامها واو في الأصل ، وفيها لغة أخرى وهي أبا وأخا وحما وهنا ، مثل عصا . أما الإضافة في اللغة الجيدة واللام نحو : أبوك[٢] . يقول ابن جمعة قد نقل عن سيبويه أنها معربة بالحركات المقدرة بالحرف ، ونقل عن الكوفيين أنها معربة بالحركات الظاهرة قبل الحروف . وبالحروف وكلاهما ضعيف . لأن أعربا واحداً يكفي في الفرق بين المعاني[٣] .

ثم يناقش الأخفش ويبين أخطاءه فيقول : ذهب الأخفش ومن تابعه إلى أنها دلائل إعراب ، ولا حرف إعراب لها ، كالأفعال المعربة بالنون . وهذا أيضاً ضعيف لأنه يؤدي إلى أن يكون في الأسماء المعربة ما هو على حرف واحد وهو فوك وذو مال . ثم ينقد المازني قائلاً : وذهب المازني إلى أنها معربة الحركات والحروف نشأت منها لإشباع كما في أُنْظُور والصيارف ، ويقول هذا الكلام ضعيف وأن الإشباع لا يكون إلا في الضرورة[٤] .

---

[٢] اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٨٨/١.

[٣] شرح ألفية ابن معط ١٢٦/١.

[٤] المرجع السابق ١٢٦/١، ١٢٧.

# الفعل المتعدي إلى مفعولين

التعدي لغة : التجاوز

اصطلاحاً : المتعدي ما ينصب المفعول أي يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل[١] .

**يقول ابن معط :**

| | |
|---|---|
| الخامسُ الناصبُ مفعولينِ | نحو : كسوتُ العَبْدَ حُلتينِ |
| وسادسُ لها ثَمانٍ تُطُلب | مبتدأ وخبر فتنصبُ |
| وهي ظننتَ مع حسبت وخلت | ..... |

يريد ابن معط من هذا القول ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه مطلقاً ، وأحدهما غير الآخر . وهو ضربان : أحدهما ما يتعدى بنفسه مطلقاً ، نحو كسوت زيداً حلة. وسألت الله حاجة .

الثاني : ما كان متعدياً إلى مفعول ، فعدى بالنقل إلى آخر نحو : أعطيت زيداً درهماً . ونقل عن الفراء أن الثاني ينتصب بفعل مضمر تقديره أعطيت زيداً فأخذها درهماً ، وهو غير مستقيم ... وإنما تعدى الفعل إليها عند الجمهور لتوقف فهمه على أخذ من الفاعل ، مأخوذ ، ويجوز تقديم الثاني عند عدم اللبس ، ويجوز حذف المفعولين معاً [٢].

يقول سيبويه في باب التعدي :" الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على آخر المفعولين دون الآخر ، نحو حسب عبد الله زيداً بكراً . والذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، وذلك نحو : أعطى عبد الله زيداً درهماً ، وكسوت بشير الثياب الجياد " [٣] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٤٧٥/١.

[٢] المرجع نفسه ٥٠٢/١.

[٣] المرجع نفسه ٣٧/١، ٣٩.

يقول ابن السراج فالذي أعطى زيداً درهماً عبد الله ، والذي : اسم موصول مبتدأ ، وجملة أعطى زيداً ... صلة الذي " وعبد الله خبر[١] .يقول ابن عصفور المتعدي إلى اثنتين نوعان : داخل على المبتدأ والخبر وليس كذلك ، فالداخل عليها ظننت إذ لم تكن بمعنى اتهمت ، بل يقيناً أو شكاً مع ترجيح أحد الطرفين . وعلم إذا لم تكن بمعنى عرفت ووجدت ...[٢].

يقول الزجاج :" واعلم أن هذه الأفعال إذا ابتدأت بها نصبت مفعولين ، لم يجز الاقتصار على أحدها دون الآخر[٣] .

فابن جمعة يتعرض للفراء فيقول : " نقل عن الفراء أن الثاني ينتصب بفعل مضمر تقديره : أعطيت زيداً درهماً وهو غير مستقيم . لجواز أعطيت زيداً درهماً فلم يأخذه[٤] .

فلو قدر بأخذ لزم التناقض وهو محال .

وفي هذا الجواب نظر الجواز أن يكون المقدر منفياً وهو مضمر على شريطة التفسير ، وإنما تعدى الفعل عند الجمهور لتوقف فهمه على أخذ من الفاعل ومأخوذ .

---

[١] الأصول لابن السراج ، ٢٨٢/٢.

[٢] المقرب لابن عصفور ، ٥٠/١.

[٣] كتاب الجمل للزجاج ٢٧/١، ٢٩.

[٤] شرح ألفية ابن معط ١٢٧/١.

## الاستثناء المستغرق

يعرف ابن جني الاستثناء بأنه : أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره [١]. ويعرف ابن معط الاستثناء : يقول الاستثناء لغة : هو في الأصل الاستفعال إما ثنيت الشيء إذا ضاعفته أنه ضعف به الخبر مرتين ، أو من ثنيت الشيء إذا عطفته .

وفي الصناعة : هو عبارة عن إخراج الشيء عن الحكم الذي دخل فيه غيره . أو إدخاله في الحكم الذي خرج منه غيره بألا أو ما في معناه . وهذا يشمل المتصل المنفصل ، لأن الشيء يشملها –

**يقول ابن معط :**

هذا مكانُ ذكرُ الاستثناءِ إذ هو عديّ الفعل الأسماء

حيث يقول :" اعلم أنه لا يجوز الاستثناء المستغرق باتفاق فلا يقال عشرة إلا عشرة ، واختلف فيما بعد ذلك . فالنحاة يشترطون أن يكون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه ، كعشرة إلا أربعة . ومنع أكثر من المساوى كعشرة إلا خمسة ، أما نحو : عشرة إلا ستة فأجازه بعض النحاة وطائفة من الفقهاء . وأصحاب الشافعي يجزون نحو : عشرة إلا تسعة ونصفاً " [٢].

واحتج النحاة ومن وافقهم بأمرين : أحدها : أنه لما كان المثبت في النفي أقل من نصف المنفي ، نحو : ما جاءني إلا زيداً ، حمل فيه الإثبات على النفي وفيه نظر . ثانيها : أن الاستثناء بعد الإقرار يتضمن إنكار المستثنى لرفعه الإقرار ، إلا أنه ترك العمل به فيما دون النصف لقلته ، ولا يقال الاستثناء متعذر لأنه إذا قيل : جاء القوم إلا زيداً ، فلا يخلو أما أن يكون داخلاً في القوم أو غير داخل . وهذا في لغة العرب [٣].

---

[١] اللمع لابن جني ، ١٢١.

[٢] شرح ألفية ابن معط ٥٩٢/١.

[٣] المرجع السابق ٥٩٣/١.

يقول سيبويه :" فحرف الاستثناء إلا وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا " غير وسوى " وما جاء من الأفعال فيه معنى : إلا " لا يكون ، ليس ، عدا وخلا وما فيه ذلك والتي من حروف الإضافة .

يقول في باب " إلا " أعلم أن " إلا " يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أن لا " تتغير " الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن " لا " حين قلت :" لا مرحباً ولا سلامُ " لا تتغير " الاسم عن حاله قبل أن تلحق وكذلك " إلا "[١].

والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها ، إذا قلت عشرون درهماً ...[٢] .

وقد ورد القرآن العظيم من الاستثناء شيء كثير منه قوله تعالى:( فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً)[٣] .

ويكون المعنى ليس الخمسين في جملة الألف ، لم يلبث تلك الخمسين .

يقول ابن جمعة في باب الاستثناء المستغرق محتجاً على آراء النحاة : واعلم أنه لا يجوز استثناء المستغرق بالاتفاق ، فلا يقال عشرة إلا عشرة ، واختلف فيما بعد ذلك . فالنحاة يشترطون أن يكون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه كعشرة إلا أربعة .

ومنع أكثرهم من المساوي النصف كعشرة إلا خمسة .

أما نحو : عشرة إلا ستة ، فأجازه بعض النحاة ، وطائفة من الفقهاء . وأصحاب الشافعي يجيزون نحو : عشرة إلا تسعة نصفاً .. واحتج النحاة ومن وافقهم بأمرين : أحدهما : أنه لما كان المثبت في النفي أقل من نصف المنفي ، نحو : ما جاءني إلا زيداً . حمل فيه الإثبات على النفي ، وفيه نظر[٤] .

---

[١] كتاب سيبويه ٣٠٩/٢.

[٢] المرجع السابق ٣٠٩/٢.

[٣] سورة العنكبوت الآية ١٤.

[٤] شرح ألفية ابن معط ١٣٠/١.

## الحال المؤكدة

يعرف ابن معط الحال بقوله :

والحالُ هيئةُ شبيهة الوصفِ

كجاء زيدُ خائفاً يَسْتَخفَي

الحال لغة : من التحويل وهو التنقل والتغيير ، وتذكر وتؤنث . واصطلاحاً : هو لفظ دال على بيان هيئة الفاعل أو المفعول لفظاً أو معين[١] .

ويعرف ابن جني الحال بأنه وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ولفظهما نكرة تأتي بعد معرفة[٢] .

**يقول ابن معط :**

والحالُ ما نُكر قَبْلُه تحلَ كقوله لما موحشاً طلل

والحالُ قد تكون تاكيداً كما قال هو الحقُّ مصدقاً لما

وقد تكون الحال قدراً معرفة في حكمِ تنكيرهِ ومشتق صفة

للحال أربعة أقسام : أحدها : منتقلة وهي الأول لكونه بيان الهيئة : وهي تنتقل نحو : جاء زيداً راكباً .

الثاني : أن يكون مقدرة بالمتنقلة وهي التي تذكر قليل – وجودها نحو قوله تعالى :( لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ )[٣].

وقولهم مررت برجل معه صقر صائداً به غدا.

الثالث : أن تكون موطئة ، نحو : مررت بزيد رجلاً صالحاً . فرجل : نصب على الحال ، وصالحاً نعته وهو الحال في الحقيقة[٤] .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٥٥٣/١.

[٢] اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق حامد مؤمن ، ص ١١٦.

[٣] سورة الفتح الآية ٢٧.

[٤] شرح ألفية ابن معط ٥٦٥/١، ٥٦٦.

وفي التنزيل ( قُرْآناً عَرَبِيّاً )[1] ، و( لِّسَاناً عَرَبِيّاً ) [2].فعربياً حال ، ولساناً وقرآناً موطئين لها أي ممهدين لكونهما ليسا بمشتقين .

الرابع : وهي التي لم تذكر لا تفيد معناها من الجملة قبلها . وتأتي بعد الإسمية الفعلية ، الاسمية لقوله تعالى :( هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً )[3] ، ولفعليه نحو قوله :( وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ)[4] ( فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً )[5] وقوله تعالى :( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً )[6].

يقول جار الله :" الحال المؤكده هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين ، ولا عمل لها لتوكيد خبرها وتقدير مؤداه ونفي الشك عنه ، نحو زيد أبوك عطوفاً . ويقول المشرح : الحال مؤكده هي الحال الواقعة عن خبر المبتدأ لبيان كيفية أزليته ...[7] ويقول ابن هشام : الحال حقها أن تكون نكرة منقفلة ، مشتقة ، وأن يكون صاحبها معرفةَ أو خاصاَ أو مؤخراً وقد يتخلّفْنَّ . والحال يذكر ويؤنث ، يقال حال حسن ، حال حسنه ، وقد يؤنث لفظها فيقال حاله ...[8].

يقول السيوطي :" الحال تنقسم إلى مقصوده وهو الغالب ، وموطئه وهي الحامدة الموصوفة ، نحو قوله تعالى :" فتمثل لها بشراً سوياً "[9]وتقول جاءني زيد رجلاً محسناً ، وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين : مثبتة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضاً ، وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها . والمؤكدة وهي التي تستفاد معناها بدونها ، واثباتها مذهب الجمهور[10].

---

[1] سورة يوسف الآية ٢.

[2] سورة الأحقاف الآية ١٢.

[3] سورة فاطر الآية ٣١.

[4] سورة التوبة الآية ٢٥.

[5] سورة النمل الآية ١٩.

[6] سورة النساء الآية ٧٩.

[7] شرح المفصل في صنعه الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ٤٣٥/١.

[8] شرح شذور الذهب لإبن هشام الأنصاري ص ٢٤٥.

[9] سورة مريم الآية ١٧.

[10] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٣١٧/٣، ٣١٨.

يقول ابن جمعة القواس :" واشترط الزمخشري وابن الحاجب أنها مؤكدة لجملة اسمية يبطل بما ذكر ، ثم ينتقل المصنف فيقول :" لم يذكر من هذه الأقسام إلا الأخير أو " المؤكدة نبه على الباقي بإتيانه بلفظ " قد " المقيدة مع المضارع التقليل . واعلم : أنهم قد اختلفوا في العامل في الحال المؤكدة الاسمية ، فمنهم من ذهب إلى أنه الخبر . وأبطل بأنه صاحب الحال وهو لا يعمل فيها ، كما أن الموصوف لا يعمل في الصفة . فإن قيل : فيكون حالاً من الضمير في الخبر لا من خبر نفسه ، وأجيب بأن الخبر قد تكون مصدراً كما في قوله تعالى :" هو الحق مصدقاً " لا يحتمل ضمير وفيه نظر[1] .

وذهب الأكثرون إلى أنه فعل واجب الحذف لوجود القرينة الدالة على خصوصية المحذوف . ولفظ الجملة الواضع موقعه وهو : ما بتقدير : أحقه أو أثبته ، وإذا جعلت حالاً من ضمير المفعول العائد إلى الخبر إما بتقدير : يثبت الحق مصدقاً ، إن جعل حالاً فاعلاً . وإذا لم يصح تضمن الخبر لمعنى الحال المؤكدة لم يصح[2] .

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٥٦٧/١.

[2] المرجع السابق ٥٦٧/١، ٥٦٨.

# المنادى المرخم

**يقول ابن معط :**

ثم إذا زاد المنادى علم

على ثلاثةِ فقد يُرخَّمُ

فالترخيم من خصائص النداء في غير ضرورة . وفي معناه اللغوي وجهان : أحدهما القطع ، ومنه رخمت الدجاجة إذا قطعتها . والآخر التسهيل والتليين ، وهو من صفات الصوت النطق كقول الشاعر :

لها بَشَرُ مثلُ الحريرِ ومنطقُ

رخمُ الحواشي لا هراءُ ولا نَزْرُ[1]

وفي الاصطلاح : هو عبارة حذف آخر الاسم المنادى المبني تخفيفاً على جهة الاعتباط . فقوله إذا زاد المنادى العلم إلى آخره ، فيه تنبيه على شروط ذكر بعضها لا يصح الترخيم بدونها . فقوله المنادى فيه إشعار أنه لا يرخم إلا المنادى غالباً . وقوله " علم " احتراز عن غير العلم .

وقد خرج بهذا القيد باقي المعارف مطلقاً والنكرات فإنها لا يرخم شيء منها إلا ما فيه تاء التأنيث .

وأتى بلفظ " قد " في قوله : فقد يرخم لتفيد تقليل الحكم مع المضارع [2].

والاسم المرخم في النداء إن لم تكن فيه تاء التأنيث فله عند البصريين خمسة شروط : أحدها : أن يكون علماً . ثانيها : أن يكون مفرداً ، ثالثها : أن يكون زائد على ثلاثة ، رابعاً : أن لا يكون مندوباً ، خامساً : ألا يكون مستغاثاً[3] .

---

[1] القائل ذو الرمة وهذا البيت من الطويل .

[2] شرح ألفية ابن معط ١٠٦٥/١، ١٠٦٧.

[3] المرجع السابق ١٠٦٨.

يقول سيبويه " إن الترخيم يجوز في غير النداء وهو بقصد الشعر ، فلما رخمت الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء يعني أنك تقول في ترخيم عنترة " يا عنتر أقبل " فتحذف الهاء للترخيم وتبقي الراء على فتحها[١] . ويقول :" أعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعراً وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا الياء " قوم " ونحو في النداء . لا يكون في المضاف إليه إلا في الوصف ، لا يرخم مضاف ، ولا الاسم المنون ، ولا يرخم مستغاثاً به إذا كان مجروراً لأنه بمنزلة المضاف إليه ، ولا ترخم المندوب لأن علامته مستعملة[٢] .

ولا يرخم إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف لأن الثلاثة أقل الأصول وإلا ما كان في آخره هاء فإنه يرخم بحذفهما قلت حروفها أم كثرت[٣].

يقول ابن جمعة :" أن يرخم الشاعر كل اسم يجوز ترخيمه في النداء لضرورة على لغتي الترخيم لقول الشاعر :

ألاّ أَضْحَتْ حِبالُكمُ

وأَضْحَتْ مِنْكَ شايعةً أُمَامَا [٤]

الشاهد :" أُمَامَا " حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله.حيث عرف ابن جمعة الترخيم لغة واصطلاحاً كما تقدم وهذا في النداء .

---

[١] شرح عيون كتاب سيبويه تأليف ابن نصر هارون بن موسى صالح بن القيس القرطبي ت ٤٠١هـ أ. عبد ربه عبد اللطيف ، ط١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، القاهرة ، ص ١٧٠.

[٢] كتاب سيبويه لعبد السلام هارون ، ٢/٢٣٩، ٢٤٠.

[٣] شرح جمل الزجاج لإبن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ تحقيق على محسن ، ط٢، ١٤٠٦هـ ،بيروت ، ص ٢٥١.

[٤] شرح ألفية ابن معط ٢/١٠١٦.

ويقول :" أما في غير النداء فيجوز عند سيبويه أن يرخم الشاعر كل اسم يجوز ترخيمه في النداء للضرورة على لغتى الترخيم في البيت السابق . بينما المبرد لا يجيزه إلا على لغة الضم ، وطعن في رواية البيت على هذا الوجه . ورواه : " ما عهدي كعهدك أماما " وهو تصنيف"[١].

وقد اجمع علماء النحو على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كان قبل دخوله من ضم وفتح وكسر [٢].

---

[١] المرجع السابق ١٣١/١.

[٢] في أدلة النحو ، تأليف د. عفاف حسانين ،ط١، ١٩٩٦م ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ص ٢١٥.

## نقده للأخفش بأنّ مَنْعَ الصرف يتعلق باللفظ

**يتعلق باللفظ**

**يقول ابن معط :**

وكل ما لم يتصرف منكراً لم يتصرف معرفاً كاحمرا

وإن تعرفه بلام أو تُصِفْ أو نُكِّرُ العلم فهو مُنْصَرِفْ

معنى ذلك أن ما لا يتصرف إذا دخله التعريف أو أضيف دخله الجر اتفاقاً. والاسم الذي لا ينصرف منكراً ضربان : أحدهما لا ينصرف في حالة التنكير كأحد وبابه وإذا سمي انصرف عند الجمهور . خلافاً للجرمي لانتفاء الوصف والعدل والتسمية ..[١].

يقول سيبويه :" هذا باب الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت : هذا رجل، وهذا عالم حقُ عالمِ وهذا عالمُ جَدٌّ عالم . وبذلك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله كل الرجل .الأول على أنه لو قال : هذا الرجل ، كان مستغيثاً به ولكنه ذكر الرجل توكيداً كقولك : هذا رجل رجل صالح[٢] .

ويقول رضي الدين :" وإنما اختص التنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف .وإنما يحذف علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معرباً ، لمشابهته الفعل الذي أصله البناء [٣].

الجمع الذي لا يتصرف : هو الذي ينتهي إليه الجموع ولا يجوز أن يجمع، وإنما منع الصرف لأنه جمع جمع ، لا جمع بعده . ألا ترى أن أَكْلُباً جمع كلب ، فإن جمع أَكْلُباً قلت : أكالِب فهذا قد جمع مرتين [٤].

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٤٦٤/١، ٤٦٥.

[٢] كتاب سيبويه ١٣/٢.

[٣] شرح كافيه ابن الحاجب لرضي الدين ٤١/١.

[٤] الاصول لابن السراج ٩٠/٢.

يقول ابن معط : الثاني فَعْلى كسَكْرى ، وفَعْلاء كحَمْراء أو صيغة منتهى الجموع بغير ها كمساجد . فإن الشيء الواحد يقوم مقام شيئين فلا تأثير للعملية في المنع إذا سمي بشيء منها [1].

يأتي ابن جمعة يقول :" واعلم أن ما احتج به الأخفش لوجهين : أما الأول: فلأن منع الصرف يتعلق باللفظ ، فالمراد يكون الاسم وضعاً في الأصل . وإن وصفه لذلك حينئذ لا يتجرد عن الوصف لمانع ولو لم تعتبر فيه الصفة لما جمعها، ولما دخل عليه الألف واللام .

أما الثاني : فلأن نحو : حاتم وحارث ، إنما أنصرف الامتناع الصفة العلمية في حكم واحد لتنافيهما[2] .

فابن جمعة مفهومه أقرب لمفهوم ابن السراج وابن معط . إلا انه ينتقد الأخفش بحجة وبرهان كما سبق .

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٤٦٤/١.

[2] شرح ألفية ابن معط ١٢٨/١.

## في باب المذكر المؤنث

يأتي بإبداء رأيه في حذف الواو من " قَوْله " وفتح عينها

**يقول ابن معط :**

ومن فُعْيّله مع الفُعوْلَه بحذفِ اللين كالفَعْيلَه
ومُثْلُها ثلاثة معروفة قُريظة شَنُوءة حَنِيفَه
تقول منها حَنَفيٌّ فاتحاً أوسطه كشَعَريّ واضحا
إلا مضافاً أو المعلّلا فأمنعهما الحذف وقل مُمثلا
يُعْزَى عزيزي إلا عزيزه كذا حُويزي إلى حُوَيزَه
فإن خَلتْ من هاء التأنيثِ فلا تحذفَ وقل هذا قُرشيّ الوَلا

يريد ابن معط أن ما كان بوزن فُعيله بضم الفاء وفَعيله بفتحها أو فعوله غير معتل العين ولا مضاعفها ، فإنه يحذف منه حرف اللين وهو الياء والواو بفتح أوسطه بالرد من فُعِل مكسور العين إلى فتحها . ومثال المضموم نحو : ُقريظة ، المفتوح قوله حنيفه وفعوله كقوله شنوءه . أما ذات الياء مطلقاً في النسب إليها قُرظيٌّ وحنفيٌّ . اما وجوب حذف الياء فالفرق بين فعيله المؤنث وفعيل المذكر ، لأنه يقال في كريمة كريميٌّ وفي كرم كريميٌّ ، لما حذف منه التاء تبع حذف الياء .. أما ذات الواو فنقول في النسب إلى شنوءه وفروخه وعدوه ، شناءيٌّ، فرخيٌّ وعدويٌّ ، وعلة الحذف ما مر بالياء[1] .

يقول الفارسي في باب ما يطرد فيه الحذف في النسب وهو كل اسم تاليه ياء أو واو ساكنة وآخره هاء التأنيث ، وذلك نحو جُهْينَة وحَنيفة ، نقول حنفيٌّ وجهنيٌّ وفي شنوءه ، تقول شنئيٌّ ، مثل : شنعيٌّ .

---

[1] شرح ألفية ابن معط ١٢٥٢/٢.

وقد شذ من هذا فلم تحذف الياء منه قالوا في عميرة لكلب عميريٌّ ، فإن كانت العين معتلة أو مضاعفة لم يحذفوا هذا الياء والواو[1] . وتحذف الياء والواو من كل من " فَعيله وفُعوله " فيقال فيها : فَعْليٌّ ، نحو حنفيٌّ إلا ما كان مضاعفاً أو معتل العين ، نحو طَويلة فلا تحذف فتقول طوليٌّ [2].

مع أن سيبويه إمام النحو ورائده ن ولم يصل أحد إلى مستواه ، إلا أن ابن جمعة كان لا يتوانى عن إبداء الرأي في القضايا التي يطرحها سيبويه فيقول في باب المذكر والمؤنث : سيبويه يرى أن حذف الواو من " قوله " وفتح عينها قياساً مطرد بمنزلة فعيله من غير فرق ، لأنه قد جاء عن العرب شيء في شنوءه ، أما المبرد فيوافق على حذف الياء دون الواو . محتجاً بأنهم قد جمعوا بين واوين فقالوا في النسب إلى عدو : عدويٌّ . ومذهب المبرد أقوى من جهة القياس إلا أن النفي مع سيبويه ، ولأن ما صار إليه أخف [3].

---

[1] التكملة وهي جزء من الإيضاح ن تأليف ابن الحسن بن أحمد الفارس ت ٢٢٨ – ٣٧٧هـ ، تحقيق حسن شاذلي فهود، ط١، ١٤٠١هـ

[2] شرح المفصل للزمخشري ، تأليف موفق الدين بن البقاء بن يعيش الموصلي ت ٦٤٣هـ ،ط١ ٢٠٠١م ، قدم له د. اميل بديع يعقوب ٤٤٤/٣.

[3] شرح ألفية ابن معط ١٢٨/١.

# اعتراضه على النحاة في تعريف الاسم

**يقول ابن معط :**

فالاسمُ ما أبان عن مسمى

في الشخصِ والمعنى والمسمى عمَّا

بدأ بتعريف الاسم لأنه الأصل لما مر ، فقوله :" ما أبان عن مسمى " في موضع الجنس . وقوله عن مسمى " : أي عن معنى مسمى .ويراد بالمعنى ما يعم المصدر الجوهر لأن اللفظ يدل على صافي الذهن مطلقاً ، جوهراً كان هذا المدلول أو عرضاً . و" عمَّ " : فعل ماضي فيه ضمير يعود إلى معنى يرتفع به ، والجملة في محل الجر صفة لمعنى . والتقدير : ما دل على معنى قد عمَّ في حالات الشخص والمعنى ، وقوله في الشخص والمعنى يخرج به الفعل والحرف[١]. يقول ابن هشام : الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفي اللغة : نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل : من قيام وقعود ونحوها[٢] .والاسم على ضربين : الموصوف والصفة .

الاسم الموصوف : ما دل عل ذات الشيء وحقيقته وهو موضوع ليتحمل عليه الصفة ، كرجل وبحر ، وعلم ،وجهل .

والاسم الصفة ما دل على صفة شيء من الأعيان أو المعاني وهو موضوع ليحمل على ما وصف فيه [٣].

فابن جمعة يعترض النحاة الذين قبله في تعريف الاسم فيقول :" فإن قيل : عمَّ يتعدى بنفسه فلا حاجة له إلى الجار . قيل لما تقدم مفعول عليه ضعف التعليق بدليل جواز : لزيد ضربت ، وامتناع ضربت لزيد . وقيل على هذا التعريف : إنه قد أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود وهو قوله " مسمى " ، لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور ، وهذا الجواب فيه نظر .

---

[١] شرح ألفية ابن معط ١٩٧/١.

[٢] شرح شذور الذهب ، ص ٢٧.

[٣] جامع الدروس العربية للغلايني ٩٧/١.

لأنه لا يخرج عن كونه المسمى مأخوذاً في التعريف في الجملة ، والأولى أن يقال في هذه : أنه كلمة يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل من الثلاثة . فالكلمة جنس القريب دون اللفظ ، وفي نفسه يفصل الحرف .

أما ما دل على معنى في نفسه ، فإنه وإن كان منها ما لا يتصرف ، أو كان يدل على الزمان المجرد من المعنى إلا أنه في أصل الوضع يدل على المعنى المقترن بالزمان المعين[1] .

[1] شرح ألفية ابن معط ١/١٢٩، ١٣٠.

## المبحث الثاني
## موقفه من ابن معط

**تعدي الفعل ولزومه**

**يقول ابن معط :**

الآخرُ التاليه ذو الوصول بأحرف الجر إلى مفعولِ
وهو على ضربين أما الأول فالحرف حتماً عنه ليس يُفعل
والآخر الذي أجازوا فصله مثاله أشكر خالداً وأشكر له

يقول ابن معط :" إن القسم الثاني من الأفعال : هو التالي للأول ما يتعدى للأول ما يتعدى إلى المفعول مطلقاً بحرف الجر ونحوه ، مما يصل إليه الفعل اللازم إلى المفعول وهو ضربان : أحدهما لا يجوز حذف حرف الجر منه نحو : مررت بزيدٍ ونزلتُ على عمرو إلا لضرورة التخفيف . واعلم أن أسباب التعدي كثيرة ، وإنما اختصر منها حرف الجر ، لأنه تتعدى به الأفعال مطلقاً ثلاثية كانت أم غير ثلاثية .

ويقول في باب تعدي الأفعال :

الرابعُ الذي له مفعول ثم له لاخر وصول
لكن بحرفِ الجرِ نحو اخترتُ وقد امرت وقد استغفرتُ

يعني الرابع الذي له مفعول ثم يوصل أيضاً ولكن يتعدى بحرف الجر نحو : اخترت وموصوله نحو ، أمرت وقد استغفرت [1].

يقول العكبري :" فاللازم ما لا يقتصر بعد فاعله محل مخصوص بحفظه ، كقولك ، قام جلس ، إحمرَّ وتدحرج ، فإن اتصل به جار ومجرور ، كقولك جلست

[1] شرح ألفية ابن معط ٨١/١.

إليه ، وكان الجار والمجرور في موضع نصب ، كأنك قلت : أتيته وعاشرته ونحو ذلك .

أما المتعدي فما اقتصر بعد فاعله إلى محل مخصوص بحفظه وذلك على ثلاثة أضرب :

أحدها : لم تستعمله العرب : إلا بحرف جر ، كقولك : مررت بزيد . والضرب الثاني : يستعمل بحرف الجر تارةً وبغير حرف جر تارةً أخرى ، كقولك : نصحتُ لك ونصحتُكَ . الضرب الثالث : ما يتعدى بنفسه ، وهو على ثلاثة أضرب : أحدهما يتعدى إلى واحد كـ ( ضربت زيداً ) والضرب الثاني ، متعدٍ إلى مفعولين منه : ظننت واخواتها ". والثالث : يكون الفعل متعدياً إلى مفعول واحد بنفسه ، إلى آخر بحرف الجر ثم بحذف الحرف فيتعدى عليه الفعل بنفسه [1] كقوله تعالى :( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً )[2].والتقدير : من قومه.

يقول السيوطي :" فاللازم يقال له القاصي وغير المتعدي للزومه فاعله ، وعدم تعديه إلى المفعول به أي ما لا يبنى منه مفعول تام أتى بغير حرف جر ، فهو معطوف عليه بخلاف المتعدي ، ويقال له : الواقع المجاور ، فإنه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر ، كضرب فهو مضروب . ويتعدى اللازم لغير المفعول به من المصدر والزمان والمكان وقيل : لا يتعدى لزمن مختص إلا بحرف ، ويتعدى لمفعول به بحرف جر مخصوص ، ويفرد ويكثر ويقاس حذفه اكثرة الاستعمال ، نحو : دخلت الدار بخلاف ما لم يكثر ، نحو ذهبت الشام " [3]. ويقول ابن مالك :" الفعل المتعدي هو الناصب مفعولاً به دون حاجة إلى تقدير حرف جر ... وإنما تميز المتعدي بأن يتصل به كاف الضمير أو هاءه أو باءه باطراد ، بأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو : صدقته [4].

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٥٣٨- ٦١٦هـ ، تحقيق عازي مختار طليمان ، المادة ٢٠٠١م، ط١ ، ١٩٩٥م .

(2) سورة الأعراف الآية ١٥٥.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٨/٣.

(4) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي ط ١٤١٠هـ .

يقول جار الله :" ومن أصناف المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي إلا ثلاثة أضرب : إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، فالأول نحو : ضربت زيداً ، والثاني نحو : كسوت زيد جبه ، والثالثة ، نحو : اعلمت عمراً فاضلاً . وغير المتعدي وهو ما تخصص بالفاعل كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك " . وللتعدي أسباب ثلاثة وهي الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر" [1].يقول ابن جمعة شارحاً قول ابن معط : فالحرف حتماً ليس عنه يفعل . وهو ضربان : أحدهما لا يجوز حذف حرف الجر منه نحو : مررت بزيد ، ونزلت على عمرو إلا لضرورة التخفيف لأنه من وجهة كالجزء من الاسم لشبه اتصال الجار والمجرور. ومن وجه كالجزء من الفعل ، لأنه به وصل معناه إلى الاسم فلو حذف لاختل معناه ، وإما في الضرورة فقد جاء حذفه . ويقول : وإنما اطرد معها الحذف لأنها موصولان لتقديرهما بالمصدر ، فاستجيز فيهما الحذف لطولهما بالصلة – ومحلهما بعد الحذف إما الجر وهو رأى الخليل ، وأما – النصب فهو رأى سيبويه لأنه لما حذف حرف الجر تعدى الفعل إليهما فنصبهما فقد ظهر أن قوله : فالحرف حتماً عنه يفصل في هذا القسم ليس على إطلاقه .

---

([1]) شرح المفصل في صنعه الإعراب الموسوم بالتخمير ٢٦٣/٣.

# النعـــت

هو تابع مكمل لمتبوعه لدلالة على معنى فيه أو في متعلق به .

**يقول ابن معط :**

النَعتُ كالمنعوتِ في الإعرابِ كذاك في الأربعةِ الأبوابِ

النعتُ كالمنعوتِ في التذكيرِ وضده كذاك في التنكيرِ

وضده بالجمع والإفراد الضد أغناني عنه التعدادِ

التوابع تشترك كلها في تبعه الإعراب ، ويريد بالأربعة : التوكيد ، وعطف بيان ، وعطف النسق والبدل والنعت يعني الوصف ، إما أن يكون هو الموصوف في الاصل على معنى أن يكون قائماً به لا أن يكون هو بعينه . فإن ذلك محال لامتناع فهم الموصوف من مجرد الصفة . إما أن يكون لشيء من سببه . فإن كان الأول تابعة في عشرة مواضع في رفعه ، ونصبه ، وجره ، إفراده ، تثنيته ، جمعه وتصريفه ، تنكيره ، تذكيره ، وتأنيثه ، نحو : مررت برجل حسن وامرأة حسنة ، وكذلك التعريف والتنكير ...[1] .

يقول سيبويه : " واعلم أن هذه الصفات التي تكون المبهمة بمنزلة اسم واحد إذا وضعت بمضاف أو عطف على شيء منها ، كان رفعاً من قبل أنه مرفوع غير منادى " [2].

ويقول العكبري :" أما الصفة عند البصريين فبمنزلة الوصف وأصلها " وصفة " فحذفت واوها كما حذفت في " عِدة وزِنة " لا بد في الصفة ضمير يعود على الموصوف والصفة كالموصوف في جميع الأحوال [3].

والنعت الذي جرى على المنعوت كقولك : مررت برجل ظريف قبل فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد وإنما صار كالاسم الواحد من قبل إنك لم ترد الواحد من الرجال .

---

([1]) همع الهوامع للسيوطي ١٤٥/٣.

([2]) شرح الفية ابن معط ٧٤٧/١.

([3]) الكتاب لسيبويه ١٩٢/٢.

ويقول الرضي :" الصفة تطلق باعتبارين : عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعاً أم لا . فيدخل فيه خبر مبتدأ الحال ..." [1]. ويقول ابن جمعة :" وقول المصنف النعت كالمنعوت في الأمور العشرة إنما يريد أن يتبعه فيها في القسم الأول دون الثاني ، ففي كلامه تساهل . وقوله " الضد أغناني عند – التعداد "، يعني أن لفظ الضد أغناني عن ذكر العشرة التي تتبع الموصوف فيها مطلقاً . وإنه لما قال : التنكير وهذه علم أن ضده التعريف وكذلك سائرها . فإن قيل : فقد وصف المفرد بالجمع في قولهم بُرمة أعشار ، وثوب أسمال . والمذكر والمؤنث نحو : رجل علامة ونسابه – وبالعكس نحو : أمراة عدوَّ ، وكف قضيب ، فيبطل اشتراط المطابقة . فالجواب عن الأول ذلك إنما صحح فيه نظراً إلى المعنى ، لأن كل قطعة عن البرمة عشرة ، وكل قطعة عن ثوب سمل [2] .

والجواب عن الثاني : أن الرجل إذا كان كثير العلم تنزل منزلة الجماعة ، فكأنه قبل جماعة علامة أن يوصف الشيء بفعل ما هو عن سببه تتبعه في رفعه ونصبه ...

وعن الثالث : إنما حذف الثاني من الصفة وهو فعيل لعدم اللبس وقيل : حذف التاء للفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل نحو : سميع وعليم [3] .

---

([1]) سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ٤٢١/١، ٤٢٢.

([2]) شرح كافيه ابن الحاجب للرضي الاسترابادي ٣١١/٣.

([3]) المرجع السابق ٧٤٩/١.

# العلم المرتجل

**يقول ابن معط :**

فالعلمُ الموضوع للأناسى يكون مثله لغير الناسِ

مما يُلابسونه كالنَعمِ كأعوج ولا حقِ وشذ حَمِ

فالعلم مأخوذ إما من علم الأمير أو من علم الثوب لكونه علامة على المسمى . أو من العلم إذا به بعلم المسمى بعينه إذا ذكره .

وفي الاصطلاح : ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه .

ثم يقول :

ثم الذي في الناسِ منه مفرد

مرتجل مثالُه محمدُ

إن العلم ينقسم إلى مفرد ومركب ، والمراد بالمفرد : ما دل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده ، ولا يدل جزء لفظه على جزء معناه " كمحمد وزيد " .

والمركب : ما يدل على بعد النقل على الحقيقة الواحدة وقيل كان يدل على أكثر منها . والعلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول – أما المرتجل فيسمى المخترع ، وهو ما ضع وصفاً أولياً من غير أن ينقل من مسمى إلى غيره [1] .

وكلمة "المرتجل" مأخوذة مما ارتجل القصيدة إذا أنشأها من غير روية ، وأما من ارتجل الحجر إذا أخذها من تحت رجله ليرمي بها .[2].

والعلم المرتجل : هو الذي استعمل لأول مرة لمسمى معين ولم يستعمل قبل ذلك في غير العلمية ، مثل " أُدد " علم لرجل و " سعاد" علم لامرأة و" فَقْعَس "علم للأب الأول لقبيلة عربية [3].

---

([1]) شرح ألفية ابن معط ٦٣٥/١، ٦٣٦.

([2]) المرجع السابق ٣٦٦/١.

([3]) المعجم المفصل في النحو العربي إعداد د. عزيزة فوال ، ط١، ١٤١٣هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت ٦٩٢/١.

الاسم العلم : هو الموضوع على مسمى تميزاً له ولدلالته عليه اشتقاقاً ، ولذلك يجوز أن يسمى الأبيض حقيقة "أسود " ويسمى الإنسان زيد لزيادته ، وعباساً لا لعبوسه ، بل للتميز [1] . والعلم إما منقول " إما مرتجل فالمنقول هو ما نقل من معنى إلى معنى فمعناه في الأصل من الزيادة مثل جعفر فإن معناه الأصل لنهر .

والمرتجل : هو ليس بمنقول ، من ارتجل شعراً أو خطبة وينقسم إلى مفرد نحو زيد وعمرو ، ومركب وهو أما جملة كبرق نحره في اسم رجل وهو اصل جملة مركبة من فعل وفاعل مظهر [2] .

يقول ابن جمعة :" علم مرتجل مثاله محمد ليس بجيد أولاً لأن محمد ليس مرتجلا ، أما لأنه قد دخله الألف واللام .

في قول الأعشى :

إليك أبيتَ اللَعْنَ كأن كَلالَها

إلى الواحدِ الفردِ الجوادِ المُحمّدِ

الشاهد هنا في قوله " المحمد " حين جاء به على اسم محمد هو مرتجل ، وليس ذلك صحيحاً لدخول " أل التعريف عليه، ثانياً : ولأنه منقول عن الصفة ، لأنه اسم مفعول من التحميد ، ولأنه يدل على الكثرة بعكس محمود ، وليس من شرط المرتجل أن يكون مشتقاً ، بل من شرطه ، ألا يكون على وزن المشتقات ، ومحمد على زنه المشتق كمكرم ومشرف . وقيل ليس مراده أن محمداً مرتجل بل مراده أن محمداً تمثيل للمفرد ، التقدير : ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل [3] .

---

([1]) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٣/١، ٤٨٤.

([2]) شرح المفصل في صنعه الإعراب الموسوم ١٦٣/١.

([3]) شرح ألفية ابن معط ٦٣٧/١.

# الجـــزم

الجزم في النحو : تسكين الحرف أو حذفه ، والصورة الأولى للخط العربي " سمى بذلك لأنه جزم من المسند " وجزم جزماً : ألا أكلة تملأ عنها . وأكل أكلة في اليوم وسلت ، وعزم ..[١].

**يقول ابن معط :**

وكل موضع عليه يَعْتقَبْ الاسمُ الفعلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ

فأكسرهُ بعد القولِ أو اللامِ الإبتداء ومع الأقسامِ

لما بين المواضع التي تفتح فيها : إنَّ وهي التي تختص بالمفرد أخذ في بيان المواضع التي تكسر فيها وهي التي لا تختص بل تقع فيها الجملة الاسمية والفعلية ، وهذا معنى قوله :

"كل موضع عليه يعتقب " .. وقد ذكر أربعة من مواضع الكسر الأول بعد القول المجرد من الظن ، وما تصرف منه كالماضي والأمر والنهي والمصدر واسم الفاعل والمفعول ، نحو : قال :" زيد عن عمراً منطلق " . والثاني بعد اللام والثالث : بعد القسم والرابع بعد الابتداء [٢] ..

قال جار الله : تقول : أن تأتني أنك واحدثك بالجزم ويجوز بالرفع على الابتداء ، وكذلك الواو وثم [٣].

**يقول ابن الورقي [٤]**

وجزمه بلا ولامٍ طلبا لمَ ولَمَّاَ ولماضٍ قَلَبَا

---

(١) المعجم الوسيط : إخراج هذه الطبعة د. ابراهيم انيس – عطية الصوالحي د. عبد الحليم منتصر ، محمد خلف الله أحمد – إشراف : حسن على عطية ، محمد شوقي أمين ، ط٢، ج١ ، ص ١٢١.

(٢) شرح ألفية ابن معط ٩٢٨/٢.

(٣) شرح المفصل في صنعه الإعراب الموسوم بالتخمير ، ص ٢٥٢.

(٤) ابن الورقي : هو زين الدين ابي حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الورقي المتوفى سنة ٧٤٩هـ .

" من جوازم الفعل المضارع " لا واللام الطلبيتان وإنما قيدتهما بالطلب تنبيهاً على استعمال و في نهي وأمر – واستعمال اللام في أمر ودعاء [1] نحو قوله تعالى : ( إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا )[2] و( رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)[3] . وتحذف اللام عاملة في الشعر لقوله :

فلا تَسْتَطِلْ مِنيّ بَقَائِي ومُدَّتي ولكنْ يَكُنْ للخيرِ مِنْكَ نَصِيْبُ

الشاهد : قوله " يكن " حيث حذف لام الأمر للضرورة وأبقى عملها فجزم بها المضارع " يكن "[4] .

الجزم اثنا عشر وجهاً : جزم بالأمر ، جزم بالنص وجزم بجواب الأمر والنهي بغير فاء ، وجزم بالمجازات ، وجزم بغير المجازاه ، وجزم بـ " لم" واخواتها ، وجزم بالوقف وجزم على البنية وجزم برد حركة الإعراب على ما قبلها وجزم بالدعاء ، وقد يجزمون بـ " لن " وأخواتها ، وجزم بالحذف . وعلامات الجزم خمسُ : السكون والضمة والكسرة والفتحة وإسقاطُ النون . السكون مثل : لم يَخْرُجْ ، الضمة ، نحو : لم يَدْعُ ولم يَغْزُ . والكسرة : لم يَقْضِ ولم يَرْمِ ، الفتحة لم يتهادَ ولم يَتصابَ . وسقوط النون نحو : لم يخرجا في الاثنين ولم يخرجوا في الجمع [5].

---

(1) شرح التحفة الوردية لابن الوردي – دراسة وتحقيق د. عبد الله على الشلال ، ط١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م – دار النشر – الرياض ، ص ٣٨٤.

(2) سورة التوبة الآية ٤٠.

(3) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

(4) المرجع السابق للوردي ص ٣٨٥.

(5) الجمل في النحو تحليل ابن حمد الفراهيدي – تحقيق د. فخر الدين قباوه ، ط٥، ١٤١٦هـ – ص ٢١١.

فابن جمعة معلقاً على قوله ابن معط " وكل موضع عليه يعتقب " إن الضابط الذي ذكره المصنف وذكر أبو علي مع الذي قبله ، ليس ضابطاً تاماً ، لأنه يجزم بما بعد فاء الجزاء نحو : " من يكرمني فإني أكرمه " فهذا الموضع يتعاقب عليه الاسم والفعل ، لا يتعين فيه الكسر ، بل يجوز فيه الفتح والكسر ، فالكسر بتقدير : فأنا أكرمه ، فهي واقعة موقع الجملة . والفتح بتقدير : فجزاؤه إني أكرمه، فهي موضع خبر المبتدأ . وقد قرئ قوله تعالى :( وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ )[1] . وبالفتح على تقدير : " فجزاؤه أن له نار جهنم ". وبالكسر وهو الأكثر [2].

(1) سورة الجن الآية ٢٣.

(2) شرح ألفية ابن معط ٢/٩٣٠.

# الفعـل

**يقول ابن معط :**

الفِعْلُ ما دلّ على زمانِ ومصدر دِلاله اقتران

والفعلُ بالسينِ وسوفَ عرفَا والأمر والنهي وقد إن صرفا

بدأ ابن معط بتعريف الفعل بأنه هو ما دل على زمان أو مصدر مقرن بزمان . ثم ذكر خصائص ومميزات الفعل بأسلوب تربوي حيث بدأ بالتعريف ثم التفصيل [١].

يقول ابن الحاجب : الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة ، ومن خواصه دخول " قد " والسين وسوف والجوازم ، ولحوق تاء فعلت. وتاء التأنيث الساكنة [٢].

يقول جار الله : " هو ما دل على اقتران حدث بزمان ، والفعل : ما دل على معنى في نفسه مقترناً بزمان محصّل ...: [٣].

**يقول ابن الوردي :** [٤]

والفعلُ بالتَاء اسُكِنَتْ وبـ " لمْ " كَلَمْ أقُمْ أو كان أَمْراً كأعْلَم

إنْ كان قابلاً بنوْنِ أَكَّدَتْ فالأول الماضي كَضَلَّنْ واهْتَدَتْ

والثاني ما ضارع نحو أدرى وثالث الأفعالِ فِعْلُ الأمرِ

يعرف الفعل بصلاحيته لتاء التأنيث الساكنة كقولك في قام قامت ، ويعرف أيضاً بأن يحسن فيه لم ، كقولك في أقوام لم أقم ، ويعرف أيضاً كونه أمراً قابلاً لنون التوكيد الثقيلة والخفيفة ، نحو : اعلمنّ وأعلمنْ ، فلو دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو : صه ومه وحيهّل .

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٨٣/١.

(٢) شرح كافيه ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي م٤، ص ٣.

(٣) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٢٠٧/٣.

(٤) ابن الوردي هو زين الدين أبي الحبص عمر بن مظفر بن عمر بن الورد .

والفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام ماضٍ ومضارع وأمر ..[1] .

يعرف ابن معط الفعل بقوله :" الفعل ما دل ..." بعد أن شرح هذا البيت يقول : والأولى أن يقال في حده : بأنه كلمة تدل على معنى في نفسه مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع . فقولنا ، بزمان معين من الثلاثة يخرج به كل ما دل من الأسماء على زمان لعدم دلالته على زمان محصل ، وتدخل في أصل الوضع : الأفعال التي لا تتصرف [2]. فالأفعال الستة التي لا تتصرف لا تدل على الحدث مثل عسى وحبذا ... وسمي فعلاً لأنه لفظ يعبر عن جميع الأفعال الأحداث الاشتراك المتضادات فيه ، ألا ترى أن الفاعل يقول : قام زيد ، فنقول : فعل ونقول قعد . ومثله خرج ودخل ، إلى غير ذلك من مختلفات الأفعال . فصارت تسمية جامعة [3] ، قال تعالى :( لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ )[4].

---

([1]) شرح التحفة الوردية لابن الوردي ، تحقيق عبد الله على شلال ، ص ١٢٠.

([2]) شرح ألفية ابن معط ١٣٢/١.

([3]) كشف الشكل في النحو لعي بن سليمان الحيدر اليمني ت ٥٩٩هـ دار عمار للنشر والتوزيع – عمان ، ص ١٤٨، ١٤٩.

([4]) سورة الأنبياء الآية ٢٣.

# النائب عن الفاعل

**يقول ابن معط :**

والقولُ فيما لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل لفظاً جاهلةً

أو عالم في حذفه له غرض إذ ذاك في المفعول رفع مفترض

بيَّن ابن معط أسباب حذف الفاعل الجهل في العامل حقيقة ، أو أنه عالم به ، ولكنه حذف لسبب من الأسباب كالتحقير أو التعظيم أو الخوف أو غيره. ثم ينتقل بعد ذلك لإصدار الحكم مباشرة ، بأن المفعول واجب الرفع لإنابته عن الفاعل ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى بيان كيفية البناء للمجهول [١] .

يقول سيبويه : " في باب ما يقع موقع الاسم ويسد مسده مستقر لما بعده وموضع الذي عمل فيما بعده حتى رفعه وهو الذي عمل فيه حين كان قبله ، ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه طلَّما جمعا استغنى عليهما السكون حتى صارا في الاستغناء ، كقولك هذا عبد الله ، وههنا زيد ، وأين زيد ، وكيف زيد ، ومعنى أين في أي مكان ، وكيف : على أنه حاله ، وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم ، لأنها من حروف الاستفهام . يعني من كلمات الاستفهام وهي أسماء لا حروف ، ويعني بالحرف الكلمة " [٢] .

يقول العكبري فيما يسد مسد الخبر : " فمن ذلك جواب " لولا " في قولك " لولا زيد لاتيتك ، التقدير : لولا حاضر وموجود ، ومن ذلك لعمرك في القسم ، التقدير : قسمي والجواب دل على المحذوف ، مثل " ضربت زيداً قائماً ، حال من ضمير محذوف تقديره : ضربت زيداً إذا كان قائماً . فحذفت "إذا " لأنها زمان ، واسم الفاعل يدل على الزمان [٣] حكم ما لم يسم فاعله من الأفعال الماضية الثلاثية

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٨٢/١.

(٢) الكتاب لسيبويه تحقيق : عبد السلام هارون ، ج٢، ص ١٢٨.

(٣) اللباب ، ج١، ص ١٤٥.

السالمة أن يضم أوله ويكسر ثانيه ، ويحذف الفاعل منه ويقام المفعول به مقامه ، نحو " ضرب زيد " [١] .

يقول الشيخ مصطفى الغلاييني : يحذف الفاعل ، وإما للعلم به ، فلا حاجة إلى ذكره ، لأنه معرف نحو : خُلقَ الإنسانُ ضعيفاً . وإما للجهل به ، فلا يمكنك تعيينه ، نحو : سُرِقَ البيتُ ، إذا لم تعرف السارق . وإما للرغبة في – إخفائه للإبهام ، نحو : رُكِبَ الحُصانُ ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم ترد إظهاره ، إما للخوف عليه ، نحو ضُرِبَ فلانُ إذا عرفت الضارب غير أنك خفت عليه ، وما الخوف منه نحو : سرق الحصان ، إذا عرفت السارق فلم تذكره خوفاً منه ، لأنه شرير مثلاً [٢].

وإما لشرفه ، نحو : عُمِل عمل منكرُ ، إذا عرفت العامل لم تذكره حفظاً لشرفه . إما لأنه لا يتعلق بذكره قائد "، نحو قال تعالى :( وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا )[٣] . فذكر الذي يُحيّ لا فائدة منه ، وإنما الغرض وجوب التحية لكل من يحي [٤].

ويقول ابن الحاجب : مفعول ما لم يسم فاعله : كل مفعول حذف فاعله ، وأقيم هو مقامه . وشرطه أن تغير – صيغة الفعل إلى " فُعِل " ، ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ، ولا الثالث من باب أعملت [٥].

ويفترض ابن جمعة القواس قول ابن معط : في كل ماضٍ صح . يقول ليس على إطلاقه ، لأن صحيح العين كضرب ومعتل الفاء كوعد ، ومعتل اللام كرمى، ومعتل اللام والعين مثل شوى ، مشتركة في هذا الحكم. ويمكن أن يتعذر له ، بأنه استغنى بالمثال في قوله ضربا ، عن الاحتراز منها [٦].

---

(١) كتاب الجمل للزجاجي ت ٣٤٠هـ ، حققه وقدم له د. على توفيق ، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، دار الأمل – الأردن ، ص ٧٦.

(٢) جامع الرؤوس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء تأليف مصطفى الغيلاني– راجعه عبد المنعم خفاجة ج١، ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) سورة النساء الآية ٨٦.

(٤) المرجع السابق ج٢، ص ٢٤٧.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذي م١، ص ١٨٩.

(٦) شرح ألفية ابن معط ١٣٤/١.

وابن جمعة على هذا قد أضاف جديداً ووضح غامضاً وأزال لبساً في كثير من ألفية ابن معط ، حتى يظهر الكمال والنضج التي فيه .

# لفظ غير المتمكن

**يقول ابن معط :**

أعنى الاسمُ وهو أن يُضَارِعَا الحرف أو كان اسم فِعْلِ واقِفَا
كَمَنْ وإيهِ ونزَالِ وهَلُمْ ولفظ غير المتمكِّنِ يَعُمْ

لما كان البناء طارئاً على الأسماء لكونه أصلها الإعراب لم يكن له بُدُّ من علّة كوجب عروضه له واخْتلِف فيها : حين قال " والفتح [1] في المقتضب إنها شبه الحرف فقط . وقد جعلها المصنف اثنين : شبه الحرف ، ووقوعه موقع الفعل، وقوله هي الضمير للعلة ، والعلة أن تضارع . ويروى وهو يحتمل أن يعود على الاسم ، يحتمل أن يعود العلّة ، وهي بمعنى السبب [2].

قال السيرافي [3] : إنها متعددة وبه علل أكثر النحاة ، الأولى تضمن الاسم معنى الحرف ، وحقيقته أن يؤدي معناه كأسماء الاستفهام ، الشرط ، أمس . الثانية شبه الحرف ، وهو افتقاره إلى ما يبين معناه ، كالمضمرات والموصلات والغايات المقطوعة ، وما حمل عليها نحو : حيث ولدن [4].

الثالثة : وقوعه موقع المبنى وهو النداء نحو : يا زيد وفي أسماء الأفعال بأيه ونَزَال وهَلُمْ . أما إيهِ : فاسم لحدث إذا أمرته بزيادة الحدث . يستعمل منوناً لإرادة التنكير وغير منون للتعريف .

**قال ذو الرمة [5]:**

---

([1]) ينظر المقتضب ١٧٢/٣، ١٧٣ ، وشرح الكافية ١١٧/٢.

([2]) شرح ألفية ابن معط ٢٣٤/١.

([3]) ابن يعيش ١٠٦/٤ ن وشرح الكافية ١١٧/٢.

([4]) شرح ألفية ابن معط ٢٣٤/١.

([5]) ذو الرمة : هو غيلان بن عتبة من بني صعب بن مالك ويكنى أبا الحارث أحد كبار الشعراء الأمويين المجيدين ، ولد سنة ٧٧هـ ن وتوفى سنة ١١٧هـ كما جاء في طبقات فحول الشعراء ص : .

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمِ

وما بَالُ تَكْلِيْمِ الدِّيَارِ البَلاَقِعِ [1]

الشاهد : في قوله " إيه " فقد وردت غير منونة في هذا البيت وخطأ الأصمعي الشاعر في قوله ، وكان يحمل له كرهاً في نفسه وحجة الأصمعي أنه لا بد من التنوين ، وأيد بعض العلماء هذه الرواية على أنها معناها هو طلب الزيادة في الحديث .

وأنكر الأصمعي عدم التنوين وكسرت الهاء فيهما لالتقاء الساكنين . أما نَزَال فاسم لإنزال بدليل إسناد الفعل إليه وتأنيثه [2]. كما في قوله :

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أنت إذا إذا دُعِيتَ نَزَالِ وَلَجَّ في الذُعْرِ [3]

الشاهد في قوله :" نزال " حين جاءت هنا اسماً فأسند الفعل " دُعِيتَ " إليها مع التأنيث . وقد استشهد به كل من سيبويه وابن يعيش ...

أما هلم : فاسم بدليل أنها لفظ واحد على كل حال كما في اللغة الحجازية . وبنو تميم يصرفونها لأنها عندهم فعل وهي مركبة من " ها " و " لم " عند البصريين ، فحذف الألف من " ها "، وعند الكوفيين من " هل " التي للحث ،" أم " التي بمعنى اقصد ، فحذف الهمزة من " أم " فصار هلمّ وحرك لام هل لإلتقاء الساكنين [4] .

يقول الغلاييني : الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف وهو ألفاظ محصورة . والأسماء المبنية على نوعين : نوع تلازم البناء ،

---

(1) بلقع المكان أقفر فهو بلقع ، والبلقعه جمع بلاقع : الأرض القفر .

(2) شرح ألفية ابن معط ٢٣٤/١.

(3) القائل زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان من الكامل .

(4) شرح ألفية ابن معط ٢٣٥/١.

ونوع يبنى بعض الأحوال : يبنى إذا أشبه في الوضع أو المعنى ، أو الافتقار أو الاستعمال [١]. يقول ابن هشام الأنصاري : الأسماء غير المتمكنة وهي سبعة : أسماء الأفعال ، كصه وآمين وإيه وهيت ، المضمرات ، كقومي وقمت ، الإشارات كذي وهؤلاء . الموصولات مثل الذي والتي ..، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام " كمن " وبعض الحروف كـ إذا والآن وأمس وحيث ...[٢].

والكلام إذا لم يعرف تمكن فيه فساد ، بدليل أنه إذا قيل : ما أحسنَ زيدُ ، من غير إعراب اشتبه المعنى . واشتباه المعنى فساد في الكلام ن فإعرابه إزالة الفساد [٣] .

يعلق ابن جمعة على قول ابن معط ولفظ غير المتمكن يعم : بقوله : يريد أنه يُعْم المبنيان كلها ، لأن المعرب لما كان هو المتمكن ، كان المبني هو غير المتمكن وفيه نظر . لأنه يدخل في غير المتمكن الفعل المضارع إلا لأن يعني به المبني في الأصل [٤].

---

(١) جامع الدروس العربية ص ٢٠٥، ٢٠٧.

(٢) شرح شذور الذهب لإبن هشام ١١٥.

(٣) شرح المفصل في صنعه الإعراب الموسوم ٢٠٢/١.

(٤) شرح ألفية ابن معط ١٣٣/١.

## المبحث الثالث

## استدراكات ابن جمعة النحوية

**نونا التوكيد :**

**يقول ابن معط :**

ونون تَفْعَلْنَ ويَفْعَلنَا  مُؤكداً حلَّ به ليُبنى

يعني أنه إذا اتصل بالمضارع نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة " حصل له تغيرات ، أحدهما في اللغة وهو البناء . الثاني : في معناه وهو تخليصه للاستقبال .

أما البناء فلأنه لما عرض له التركيب مع النون بنى كما بني " لا رجل في الدار " ، ولأن حركة آخره تغيير دال على الفاعل واحداً إن كانت فتحة أو جماعة مذكراً أن كانت ضمة ، او مؤنثاً عن كانت كسرة . وليست هذه الحركات لإلتقاء الساكنين على الأصح ، بدليل رد المحذوف لها في نحو : " قُولَنَّ وسَيْرنَّ " ، وعدم رده لحركة إلتقاء الساكنين نحو : قم الليل ، وبيع الثوب ، لأنها عارضة .

وإن قيل : تجيء مؤكدا حل به ليبنى ، ليس بمستقيم لأنه يشعر أن الغرض بالنون البناء لا التوكيد . واعلم أن هذين النونين لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بأن واللام . فإن قيل : فَلِمَ خُصَتْ النون بالزيادة آخر الفعل ؟ فالجواب إما زيادة النون فلأن أولى ما زيد للمعاني حروف المدّ واللين [1].

أما كونها في آخر الفعل ، فلأن الاسم لما كان يلحقه التأكيد في أوله جعل تأكيد الفعل في آخره خطأ لرتبه الفروع عن الاصل . ولأن لو زيد في أوله لاجتمع زيادتان : حرف المضارعة والنون "[2].

يقول سيبويه في باب النون الثقيلة والخفيفة :" اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد دخلته الثقيلة ، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة ، وزعم الخليل أنهما توكيد ، كما التي تكون فضلاً ، فإن جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإن

---

(1) شرح ألفية ابن معط ٦٦٥/١، ٦٦٦.

(2) المرجع السابق ٦٦٦/١.

جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً . ولهما مواضع : ومواضعهما في الفعل الذي للأمر والنهي وذلك نحو لا تَفْعَلنَّ ذاك وأَضْرِبنَّ ، وإذا خففت قلت : أَفْعَلنْ ذاك وأضربنْ زيداً . ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب إذا دخلته لام القسم . والأمر والنهي فإن شئت ادخلت فيه النون وإن شئت لم تدخل لأنه ليس فيها ما في ذا .

ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام ، وذلك لأنك تريد " أعلمني " ، وإذا استفهمت فهي أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي ...[١] .

يقول سيبويه : " سألت الخليل عن قوله :" لتفعلنَّ " إذا جاءت مبتدأ ليس فيها ما يحلف به فقال : إنما جاءت على نية اليمين ، وإن لم يتكلم بالمحلوف نفسه، وأعلم أنك إذا اخبرت عن غيرك أنه أكد على نفسه أو على غيره ، فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت " [٢]. النون الثقيلة تلحق الفعل غير الماضي إذا كانت واجباً للتوكيد فيبنى معها . فقولك : أقسمت عليك بالله لتفعلن ن فهذا النون ملازم للام ، وهي تفتح لام الفعل الذي كان معرباً وتبنى معه . والنون الخفيفة نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يجوز الوقف على التنوين [٣].ولا تدخل هاتان النونان على غير الأفعال ودخلت في بعض الشواهد على اسم الفاعل لشبهه بالفعل، لأن المراد منهما ما لم يقع [٤].

الفعل الذي تلحقه إحدى النونين إما أن يكون صحيح اللام أو معتلها ، فإن كان صحيحاً ، فإن اتصل الفعل بضمير جماعة المذكرين العاقلين أو ضمير أو ما أجرى مجراهم أو علامتهم حذف الضمير ، أو العلامة لالتقاء الساكنين وأبقيت ما قبل النون مضموماً لتدخل على المحذوف فتقول : اضربن [٥].

ويقول العكبري : " إنما فتح ما قبل النون في الواحد لأمرين : أحدهما : أن الضمة تدل على الجمع والكسر تدل على التأنيث والسكون تدل على جمع المؤنث،

---

(١) سيبويه ٥٠٨/٣، ٥١٣.

(٢) المرجع السابق ١٠٦/٣.

(٣) الاصول ١٩٩/٢-٢٠٢.

(٤) اللباب ٦٧/٢.

(٥) المقرب لابن عصفور ت ٦٦٩هـ ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ٧٥/٢.

فبقيت الفتحة للواحد . الثاني : أن وقوع هذه النون في الواحد أكثر ، فاختير له الفتح تخفيفاً ، والحركة قبل النون بناء ، وقال قوم هي لالتقاء الساكنين " [1].

قد استدرك ابن جمعة على ابن معط في نوني التوكيد فيقول :" اعلم أن المصنف لم يذكر حكم النون في موضع من الكتاب ، ولا بد من الإشارة إلى ذلك، يتعلق بيانها بثلاثة فصول : الأول أنهما يدخلان في المستقبل في ثمانية مواضع : الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والتخصيص وجواب القسم والشرط المؤكد بما .

الثاني : كل موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فيه الخفيفة إلا فعل الاثنين وجماعة المؤنث على الأصح ، لئلا يلتقي ساكناً على غير حده .

الثالث : الوقوف على نون التوكيد : أما الشديدة فحكمها حكم غيرها من الحروف ، أما الخفيفة فإن انفتح ما قبلها ، أبدلت ألفاً [2] ،كقوله تعالى : ( لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً )[3] ، تشبهاً لها – بالتنوين ، لسكونها وانفتاح ما قبلها ، وإن انضم وانكسر حذفت قياساً على تنوين المرفوع والمجرور [4].

وابن جمعة على هذا استطاع أن يكمل بعض النقص الذي أفرغه ابن معط، وادخل جديداً على بحثه .

---

([1]) اللباب ٦٧/٢.

([2]) شرح ألفية ابن معط ١٣٥/١.

([3]) سورة يوسف الآية ٣٢.

([4]) المرجع السابق ١٣٥/١.

# نصب الحال

**يقول ابن معط :**

منصوبة مشتقة منكورة حالُ من المعرفة المذكورة

بعد كلام تم فهي فضلةُ فيها ضمير وتكون جملة

للحال شروط لا يصح نصبها إلا بها ، أحدها : أن يكون منصوباً أو محلاً، لأنها أشبههن المفعول في كونها فضله . ثانيها : أن تكون مشتقة ، أو في حكمه لأنها صفة في المعنى ولتمتاز على التمييز .

ثالثها أن يكون نكرة أو في حكمها ، لأنها نوع من الخبر ، وأصله أن يكون نكرة ، أي لئلا يلتبس بالصفة في بعض الصور ، لأن تنكيرها وتعريف صاحبها يتحقق الفرق بينها وبين الصفة ، لأن النكرة أحوج إلى الصفة .

رابعها : أن يكون صاحبها معرفة .

خامسها : أن تأتي بعد كلام تام أو ما في حكمه ، نحو ضربت زيداً قائماً ، لتحقيق كونه فضله [١].

والحال : اسم نكرة " فضله " منصوب يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل [٢]، مثل قوله تعالى :( فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفاً )[٣]. فغضبان : حال منصوب ، وعلامه نصبه الفتحة ، بلا تنوين ، لأنه ممنوع من الصرف ، صفة على وزن فعلان فعلى . أسفاً : حال ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

وشرط الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً ، نحو قول الشاعر :

فأَرْسَلَها العِراكَ وَلم يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ [٤]

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٥٥٥/١.

(٢) النحو التطبيقي د. عزام عمر الشجراوي ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ، عمان ، دار البشير ، ص ٢٣٦.

(٣) سورة طه الآية ٨٦.

(٤) القائل لبيد بن ربيعة وهو من الوافر ، الشاهد فيه : " العراك " حين نصب على الحال ، الحال لا يكون إلا معرفة ، وجاز هنا لأنه مصدر والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة ، من شواهد سيبويه ١٨٧/١.

أقول : للحال شروط ولا يصح نصبها إلا بها ، فمنها ، أن تكون نكرة ، لأن الحال نوع من الخبر ، أصل الخبر أن تكون نكرة ولأنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في بعض الصور نحو : جاءني زيد الراكب ... فإن قدمت الحال لم يشترط أن يكون صاحبها معرفة ، لأن بالتقديم يمتنع الاتباع في الإعراب لإمتناع تقديم الصفة على الموصوف [١] . والحال وجب أن يكون مشتقة لأنها صفة ، وإنما تلزم أن تكون منتقلة لأنها خبر في المعنى ، وإنما قدر بـ " في " لأنها مصاحبة للفعل [٢].

وذكر ابن معط خمسة شروط للحال : وقد أضاف ابن جمعة شرطين آخرين لم يذكرهما ابن معط ، والشرطان هما : وسادسهما : أن يكون جواباً لكيف ، وقد تقع في موضع الحال [٣] ، كقوله تعالى :( كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) [٤] أي معانديه تكفرون .

وسابعهما : أن تقدر بفي لشبهها الظرف في التنقل وتفارقه بأن الحال هو ذو الحال في المعنى والظرف ليس بالمظروف ، وبأن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي والظرف يصح تقدمه عليه لقولهم : كل يوم لك ثوب [٥] .

---

(١) شرح كافيه ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق د. على الشوملي ط١ ١٤٢١هـ، دار الأمل ، الأردن ، ص ٢٢٧.

(٢) اللباب ٢٨٥/١.

(٣) شرح ألفية ابن معط ١٣٧/١.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٨.

(٥) المرجع السابق ١٣٧/١.

## لا النافية

**يقول ابن معط :**

وانصب أو ارفع بعد واو عاطفاً

وإن تكرر " لا " فكنْ مستأنفاً

تقول لا حول ولا قوة لي

ستة أوجه بهذين إجعلي

وعكسه جعل لا المؤخره

كليس أو رائده مكرره

يعني المعطوف على اسم المفرد إذا كان نكرة ، نحو : لا غلام وامرأة عندك ، جاز فيه الإعراب ، إما نصباً على اللفظ [1] كقول الشاعر :

فلا ابن واباً مثل مروان وابنه

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرا [2]

أو رفعاً على المحل ، ولا يجوز البناء لامتناع جعل أربعة أشياء كالشيء الواحد ، وهو معنى قوله :" فأرفع وانصب ..." وعاطفاً : حال من قوله " انصب " ، وإن كان معرفة وجب الرفع عطفاً على المحل . ولا يجوز نصبه لامتناع عمل " لا " في المعرفة نحو : الإعلام لك العباس " وقوله " وإن تكرار فكن ..." يريد أنك إذا أثبت بعد حرف العطف " بلا " جاز العطف والاستئناف. والمراد بالاستئناف أن تفتح الاسم بعد " لا " وفتح " قوة " يدل على أن الثانية مستأنفة ، لأن جواب استفهام فيه من [3] .

---

([1]) شرح ألفية ابن معط ٩٤٦/٢.

([2]) قيل هذا البيت للفرزدق ، وقيل لرجل من عبد مناه ابن كنانه وهو من الطويل .

([3]) المرجع السابق ٩٤٦/٢.

ويقول سيبويه :" ولا " تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب " إن " لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد مثل خمسة عشر " [١] .

ويقول العكبري : " لا تدخل على الاستقمام لتنفي عنه الخبر واعلم أن " لا " هذه عاملة في الاسم على الجملة ، لأنها أشبهت أن الثقيلة من أوجه [٢] . قول في اسم " لا " المفردة معرب أم مبني ؟ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد والنكرة المنفي بـ " لا " معرب منصوب ، نحو لا رحل من الدار " وذهب البصريون إلى انه مبني على الفتح . ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن " لا " إنما عملت النصب لأنها نقيضه " إن " ، لأن " لا " للنفي ، وإن للإثبات . وهم يحملون الشيء على ضده " [٣] . وقال ابن الحاجب : إن حكم " لا " إذا تكررت في مثل " لا حول ولا قوة إلا بالله " خمسة أوجه : فتحها ونصب الثاني ، ورفعها وعطفها ورفع الأول على ضعف [٤] .

الثالث : فتح الأول ورفع الثاني على أن " لا " زائدة .

الرابع : رفعهما على ما ذكرنا ويجوز إلغاء " لا " التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار .

الخامس : رفع الأول وفتح الثاني [٥] .

ويقول ابن جمعة إن قول ابن معط :" ستة أوجه " الصواب أن يقول خمسة أوجه [٦] كما سبق في بداية الشرح .

---

(١) كتاب سيبويه تعليق د. اميل بديع يعقوب ط١، ١٤٢٠هـ – بيروت – ج٢، ٢٨٦.

(٢) اللباب ٢٢٧/١.

(٣) الإنصاف ٣٦٦/١.

(٤) شرح ابن الحاجب ١٩٨/٢.

(٥) المرجع السابق ٢٠٠/٢.

(٦) شرح ألفية ابن معط ١٣٧/١.

## المنادى ومراتب النداء

النداء لغة : هو الدعاء لعاقل أو غيره . وهو بكسر النون وضمها . وفي الاصطلاح : الدعاء بياء وأخواتها وهمزته بدل من واو لقولهم ندوتُ القوم ندوة جلست معهم في النادي [1] .

**يقول ابن معط :**

القول في النداء والمنادى يا وأي بها يُنادى

يا للبعيد وهيا وإن قُرب نُودَى بالهمزة وأي نحو أَرِبْ

يقول النداء : من ندوت إذا جلست في النادي وهو المكان الذي ينادى فيه بعضهم بعضاً . فلامه " واو " إلا أنها لما وقعت ظرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة . وفي الاصطلاح : عبارة عن تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه . وقيل استدعاء مطلوب من مخاطب أو في تقدير مخاطب باسمه مع يا واخواتها لفظاً أو تقديراً . أما المنادى فهو مطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً ، فالمطلوب إقبال جنس وتدخل فيه الجمادات ، لأن المنادى يتخيل منها الإقبال مجازاً ، وبحرف مناب أدعو يفصله عن غيره لفظاً أو تقديراً تفصيل للحرف [2].

ويقول سيبويه :" اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره فالمفرد رفع وهو موضع اسم منصوباً [3] .

النداء تصديق لا يحتمل الصدق والكذب ، وقيل : إن كان بصفة ، نحو : يا حق ، يا فضل كان خير لاحتماله ذلك وهو يوجب أن خبر في الإعلام لأنك إذا

---

([1]) شرح التسهيل لابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٨٠/٢.

([2]) شرح ألفية ابن معط ١٠٣٣/٢.

([3]) سيبويه ١٨٢/٢.

أقبلت على إنسان فقلت : يا زيد ، أمكن أن يقول كرايت لست زيداً . المنادى منصوب اللفظ الموضع [١] .

وحروف النداء خمسة : ياء وأيا والهمزة وأي وهيا " وقد ينادى بغير حروف النداء وذلك للقريب منك قال تعالى :( يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا )[٢] ، فيوسف نداء مفرد بغير حرف نداء لقربه من المنادى ، ولا يجوز حذف النداء من الأسماء المبهمات والنكرات لإبهامهما ، ولا يقال هذا وأنت ، وأنت تريد يا هذا [٣] .

قال ابن أياز : جعل ابن معط للمنادى حركتين البعد – والقرب ، " فيا وهيا، وأيا " للبعد و" أي والهمزة " للقرب ابن برهان جعل له ثلاثة مراتب : بعدي وقربي ووسطي ، فالأول : أيا وهيا ، الثانية ، الهمزة ، والثالثة : أي " وجعل " يا " للجميع [٤] .

وجعل له ابن عصفور ثلاث مراتب : دنيا ، ووسطى ، وقصوى . فالأول " ذا – وتي " وللثانية " ذاك وتيك " والكاف دون اللام ، والثالثة : تلك – ذاك "[٥].

يعلق ابن جمعة على قول ابن معط :" إن للنداء مرتبتين : بعيد وقريب ". والمعروف المشهور حروفه الخمسة وهي التي ذكرها المصنف " يا – أيا – وهيا – وأي – الهمزة " . أما " وا " فليس في التحقيق منها لاختصاصها بالندبة والمندوب ليس بمنادى . وروى عن الكسائي :" أي : بالمد وأصلها " يا " وكذلك يستعمل للقريب والبعيد ، فإن زاد البعد زادوا على " يا " حرفاً آخر وهو الهمزة فقلت " أيا " ، أما " هيا " فالهاء بدل من الهمزة لقولهم : هيتال في إياك ، أما " أي " فالهمزة للقريب لقلة لفظهما وعدم الحاجة إلى مد الصوت ، وهو المراد بقوله ( إن قرب ..) أي إن قرب المنادى نودى بأي الهمزة . والأولى يقال : مراتبها ثلاثة : الأولى :" أيا

---

(١) اللباب ٣٢٨/١.

(٢) سورة يوسف الآية ٢٩.

(٣) شرح الجمل للزجاجي وابن هشام ، ص ٢٣٧.

(٤) الأشياء النظائر للسيوطي ٣٧٣/١.

(٥) شرح المقرب ابن عصفور ١٨٥/٢.

وهيا " للبعيد مسافة وحكماً ، كالنائم والساهي لزيادة لفظهما ، الحال منه مد الصوت المحتاج إليه لأجل البعد [١] .

الثانية : الهمزة للقريب وقيل مقلوبة منها .

الثالثة : " يا " للمتوسط وقد تستعمل للبعيد وقد ينادى بها القريب لحرص المنادى على إقبال المنادى [٢] .

وكل منادى في كلام العرب منصوب في اللفظ أو التقدير إلا المفرد العلم ، والمفرد المقصود ، المضاف في بعض اللغات [٣] نحو قوله تعالى : ( قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ) [٤] .

---

(١) شرح ألفية ابن معط ١٠٣٤/٢.

(٢) المرجع السابق ١٠٣٤/٢.

(٣) تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الاندلسي ت ٦٥٤هـ ، ٧٤٥هـ تحقيق د. عفيف عبد الرحمن أ . بجامعة اليرموك ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ص ٤٦١.

(٤) سورة الأنبياء الآية ١١٢.

# الخاتمـــة

**وتحتوي على :**

- مستخلص الدراسة
- أهم النتائج والتوصيات

## مستخلص الدراسة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ونصلي ونسلم على أشرف خلق الله النبي الأمي الهادي الأمين وبعد :

فهذه الرسالة تحدثت عن آراء ابن جمعة النحوية من خلال شرحه لألفية ابن معط : والمقدمة تتحدث عن موضوع البحث وأسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه ومشكلته وحدود البحث ، وكانت الخطة هي أساس هذه الأمور . حيث تكون البحث من ثلاثة فصول كما سبق والفصول على مباحث وخاتمة وفهارس ثم نتائج وتوصيات .

ومن أهم النتائج والتوصيات :

١- ابن جمعة كان له الدور الأكبر في علم النحو والعلوم العربية بأكملها .

٢- أنه رجل قوي المنطق وبين الحجة فقد أثبت من خلال شرحه للألفية أنه عالم ومفكر .

٣- أنه على مستوى لا يقل عن كثير من علماء النحو ، مثل : الأخفش ، والمبرد وابن مالك وغيرهم من أئمة النحو .

٤- ألفية ابن معط من الكتب التي تعد من أهم المصادر في النحو والصرف .

٥- ليس في الأفعال ما يعرب إلا المبهم .

٦- حذف المفعولين ولو كان لم يكن هنالك دليل على حذفهما .

٧- حيهل مركبة من " حيّ " بمعنى أقبل و " هل " بمعنى الحث ، لا التي للاستفهام .

٨- عامل الرفع في خبر المبتدأ لما كان مرفوعاً لم يكن له من رافع .

٩- فاعل " نعم وبئس " إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً والظاهر لا يكون إلا معرفاً بأل أو مضافاً إلى معرفاً بأل .

١٠- الأصل في الاشتقاق المصدر وليس الفعل .

١١- إن الأسماء الستة معربة بالحركات والحروف نشأت منها الإشباع ، والإشباع لا يكون إلا للضرورة ؟

١٢- رأي البصريين والكوفيين في العطف على المضمر المجرور ، الفرق أن المجرور كالجزء والتنوين بخلاف المنصوب .

١٣- لم يذكر ابن معك في باب الحال إلا الحال المؤكدة وقد أشار إلى البقية بلفظ " قد " .

١٤- قول ابن معط في النائب عن الفاعل " في كل ماض صح " ليس على إطلاقه .

١٥- لفظ المتمكن يعم المبنيات .

١٦- الفعل المتعدي إلى مفعولين فإن الثاني ينتصب بفعل مضمر .

١٧- منع الصرف يتعلق باللفظ .

# فهرس المصادر والمراجع


١- الأدوات النحوية في كتب التفسير – تأليف د. محمود الصغير – ط١ ١٤٢٢هـ – دار الفكر – دمشق .

٢- أسرار العربية للأنباري – تحقيق : د.فخر صالح قدارة – بيروت .

٣- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين – تأليف عبد الباقي ابن عبد المجيد – ت٦٨٠-٧٤٣هـ – تحقيق : عبد المجيد دياب بمركز الملك فيصل الإسلامي .

٤- الأشياء النظائر للسيوطي .

٥- أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي – ط ١٤١٢هـ .

٦- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء – تأليف خير الدين الزركلي – ط١٩٩٢م .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات بن سعيد الأنباري النحوي .

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف ابن هشام الانصاري – ٧٦١هت – دار الجيل – بيروت .

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – ط٢ ١٣٩٩هـ .

١٠- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لإبن القطوطي كمال الدين أبو الفضل – تحقيق: د. مصطفى حواد – ٦٤٣- ٧٢٣هـ .

١١- تذكرة النحاة لإبن حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي – ت٦٥٤-٧٤٥هـ – تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن .

١٢- تاريخ علماء المستنصرية .

١٣- التكملة وهي جزء من الإيضاح – تأليف ابن الحسين أحمد الفارسي ت ٢٢٨- ٣٣٧هـ – تحقيق حسن شاذلي – ط ١٤٠١هـ – الرياض .

١٤- جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء – تأليف مصطفى الغلاييني – راجعه عبد المنعم خفاجة .
١٥- الجمل في النحو لخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق : د. فخر الدين قباوة – ط٥ ١٤١٦هـ .
١٦- الحديث النبوي الشريف في النحو العربي – دراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك – تأليف د. محمود فجال – الناشر نادي أبها الأدبي – ط١ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
١٧- الحوادث الجامعة .
١٨- حياة الأخفش الكبير وآراءه – تأليف – أ حياة مصطفى محمد عقاب – ط١٤١٨هـ .
١٩- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك لعاصم البيطار عبد الفتاح قندور – حسن عبده – ط٥ ١٤١٢هـ .
٢٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني .
٢١- شرح ألفية ابن معط – تحقيق: أ- على موسى الشوملي ط١ ١٤٠٥-١٩٨٥م .
٢٢- شرح التحفة الوردية لإبن الوردي – دراسة وتحقيق: د. عبد الله على الشلال – ط١٤٠٩- ١٩٨٩م – الرياض .
٢٣- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق – د. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي ط ١٤١٠هـ .
٢٤- شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري – دراسة وتحقيق : على محسن عيسى مال الله – ط٢ ١٤٠٦هـ – بيروت .
٢٥- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري – ضبط وتشكيل يوسف البقاعي – ط١ ١٤١٤هـ ط٢ ١٤١٩هـ .
٢٦- شرح عيون كتاب سيبويه – تأليف ابن نصر هارون ابن موسى صالح بن القيسي القرطبي – ت ٤٠١هـ – تحقيق: أ/ عبد ربه عبد اللطيف – ط١ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – القاهرة .

٢٧- شرح كافيه ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي – تحقيق: د. على الشوملي – ط١ ١٤٢١هـ – دار الأمل – الأردن .
٢٨- شرح المفصل للزمخشري – تأليف موفق الدين بن البغاء بن يعيش الموصلي – ت ٦٤٣هـ – ط١ ٢٠٠١م – د . أميل بديع يعقوب .
٢٩- شرح المفصل في صنعه الإعراب الموسوم بالتخمير– تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي – تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين .
٣٠- شرح الفريد لعصام الدين الأسفراييني ت ٦٥١هـ ط١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م حققه وعلق عليه نوري ياسين حسين – مكة المكرمة – المعابدة.
٣١- ضياء السالك أوضح المسالك وهو صفوة على توضيح ابن هشام الأنصاري – تأليف عبد العزيز النجار – ط١٤١٢هـ – القاهرة .
٣٢- طبقات الحنابلة .
٣٣- الفرائد الجديدة للسيوطي – تحقيق: عبد الرحمن المدرّس في أصول النحو لسعيد الأفغاني – ط٧ ١٤٠٧هـ – بيروت .
٣٤- الفرائد الضيائية – شرح كافيه ابن الحاجب لنورين عبد الرحمن الجامبي – ت ٨٩٨هـ دراسة وتحقيق أسامة الرفاعي .
٣٥- في أدلة النحو – تأليف د. عفاف حساين – ط١ ١٩٩٦م – المكتبة الأكاديمية – القاهرة .
٣٦- القاموس المحيط لفيروز أبادي .
٣٧- الكافية في النحو لابن الحاجب النحوي المالكي – ت ٥٧٠هـ ٦٤٦هـ – شرح الشيخ رضاء الدين الاستراباذي – ت ٦٨٦هـ بيروت
٣٨- كتاب الجمل للزجاجي – ت ٣٤٠هـ – حققه على توفيق أحمد – ط٢ ١٤٠٥هـ دار الأمل – بيروت .
٣٩- كتاب سيبويه لعبد السلام هارون – بيروت – دار الجيل .
٤٠- كشف المشكل في النحو – لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني – ت ٥٩٩هـ – تحقيق : د. هادي عطية مطر الهلالي .

٤١- اللباب في علل البناء والإعراب – للعكبري – ت ٥٣٨- ٦١٦ هـ – تحقيق: غازي مختار سليمان – ط ١٩٩٥م – إعادة ط ٢٠٠١م – مكتبة الملك فهد .
٤٢- لسان العرب – لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور – دار الفكر – بيروت .
٤٣- اللمع في العربية لابن جني – ت ٣٩٢هـ – تحقيق: د. حامد المؤمن – ط٢ ١٤٠٥هـ – بيروت .
٤٤- ما لا يتصرف وموانع الصرف بين جمهور النحاة للسهيلي – تأليف أ/ عبد العظيم فتحي خليل – ط١- ١٤٠٧هـ – دار جوامع الحكم .
٤٥- معاني النحو – تأليف أبي الحسن الرماني – ت ٢٩٦هـ – تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي .
٤٦- معاني النحو – تأليف د. فاضل صالح السامرائي – ط ١٩٢٣م – ٢٠٠٢م – عمان .
٤٧- المعجم المفصل في النحو العربي – إعداد د. عزيزة فَوّال ط ١٤١٣هـ – دار الكتب العلمية – بيروت .
٤٨- المعجم الوسيط إخراج د. إبراهيم أنيس وعطية الصوالحي – د. عبد الحليم منتصر – وعمر خلف الله أحمد – إشراف حسن على عطية ومحمد شوقي أمين – ط٢ .
٤٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب – للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن هشام الأنصاري – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد وأشرف عليه أ/ أميل بديع يعقوب – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت .
٥٠- المفصل في علم العربية للزمخشري – ت ٥٣٨هـ – ط٢ – بيروت .
٥١- المقتضب – لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد – تحقيق محمد عبد الله الخالق عضيمة – دار النشر – القاهرة .

٥٢- المقرب – تأليف على بن مؤمن بن عصفور – ت ٦٦٩هـ – تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الحيدرة – ط١ ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
٥٣- موسوعة الحروف العربية – إعداد د. أميل بديع يعقوب – ط٢- ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م – دار الجيل – بيروت .
٥٤- النحو التطبيقي – د. عزام عمر الشجراوي – ط ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م – عمان – دار البشير.
٥٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – للسيوطي – تحقيق : عبد العال سالم مكرم .

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والعرفان | ج |
| المقدمة | ١ |
| **الفصل الأول** | |
| **التعريف بابن جمعة ومنهجه في شرح الألفية ومصادر الكتاب وأهميته وتسميته** | |
| **المبحث الأول :التعريف بابن جمعة وعصره وحياته العلمية** | |
| * اسمه ولقبه | ٥-٦ |
| * عصره وحياته العلمية ( دائرة القرآن + الحديث + اللغة العربية ) | ٦-١٤ |
| * مؤلفاته | ١٤ |
| **المبحث الثاني : منهجه في شرح الألفية** | |
| * المعارف | ١٥-١٧ |
| * إعمال التنازع | ١٨-٢١ |
| * زيادة من الجارة | ٢٢-٢٥ |
| * إعراب المبهم | ٢٦-٢٧ |
| **المبحث الثالث : مصادر الكتاب عنده وأهمية الكتاب وتسميته** | |
| مصادر الكتاب عنده : | ٢٨ |
| * القرآن الكريم | ٢٨ |
| * الحديث النبوي الشريف | ٢٩-٣٠ |
| * الأشعار والأمثال والأقوال العربية | ٣٠ |
| * تسمية الكتاب | ٣٠-٣١ |
| * أهمية الكتاب | ٣١-٣٢ |

| الفصل الثاني | |
|---|---|
| **آراء ابن جمعة النحوية ومذهبه النحوي** | |
| **المبحث الأول : آراءه النحوية** | |
| * ليس فعل أم حرف | ٣٣-٣٥ |
| * حذف مفعولي ظن | ٣٦-٣٧ |
| * سوف | ٣٨-٣٩ |
| * حيهّل | ٤٠-٤٢ |
| * عامل الرفع في الخبر | ٤٣-٤٥ |
| * خروج فاعل نعم عن التعريف | ٤٦-٤٧ |
| * الجمع بين فاعل نعم والتمييز | ٤٨-٤٩ |
| * تقديم الحال على الجار والمجرور | ٥٠-٥٢ |
| * كسر همزة إنّ على الحكاية | ٥٣-٥٥ |
| * إعراب الفعل المضارع | ٥٦-٥٩ |
| * تعليق أفعال القلوب | ٦٠-٦١ |
| **المبحث الثاني : مذهبه النحوي** | |
| * ما يسد مسد الخبر | ٦٢-٦٤ |
| * سكران ومنعه من الصرف | ٦٥-٦٧ |
| * الإضافة المحضة وغير المحضة | ٦٨-٧١ |
| * اشتقاق الاسم | ٧٢-٧٣ |
| * الترخيم في النداء | ٧٤-٧٦ |
| * الأصل الفعل أم المصدر | ٧٧-٧٨ |
| * العطف على المضمر المجرور | ٧٩-٨١ |

| الفصل الثالث | |
|---|---|
| **موقف ابن جمعة من النحاة ومن ابن معط واستدراكاته النحوية** | |
| **المبحث الأول : موقفه من النحاة** | |
| * إعراب الأسماء الستة | ٨٢-٨٤ |
| * الفعل المتعدي إلى مفعولين | ٨٥-٨٦ |
| * الاستثناء المستغرق | ٨٧-٨٨ |
| * الحال المؤكدة | ٨٩-٩١ |
| * المنادى المرخم | ٩٢-٩٤ |
| * نقده للأخفش بأن منع الصرف يتعلق باللفظ | ٩٥-٩٦ |
| * قوله في باب المذكر والمؤنث حذف الواو من " قَوْلَه " وفتح عينها | ٩٧-٩٨ |
| * يعترض النحاة قبله في تعريف الاسم | ٩٩-١٠٠ |
| **المبحث الثاني : موقفه من ابن معط** | |
| * تعدي الفعل ولزومه | ١٠١-١٠٣ |
| * النعت | ١٠٤-١٠٥ |
| * العلم المرتجل | ١٠٦-١٠٧ |
| * الجزم | ١٠٨-١١٠ |
| * الفعل | ١١١-١١٢ |
| * النائب عن الفاعل | ١١٣-١١٥ |
| * لفظ غير المتمكن يعم | ١١٦-١١٨ |
| **المبحث الثالث : استدراكاته النحوية** | |
| * نونا التوكيد | ١١٩-١٢١ |
| * الحال | ١٢٢-١٢٣ |
| * " لا " النافية للجنس | ١٢٤-١٢٥ |
| * المنادى ومراتب النداء | ١٢٦-١٢٨ |

| | |
|---|---|
| **الخاتمة** | ١٢٩ -١٣٠ |
| **الفهارس العامة** | ١٣١ - ١٤٨ |
| * فهرس الآيات القرآنية | ١٣١-١٣٢ |
| * فهرس الأحاديث الشريفة | ١٣٣ |
| * فهرس الشواهد الشعرية | ١٣٤-١٣٥ |
| * فهرس الأمثال | ١٣٦ |
| * فهرس الأعلام | ١٣٧-١٣٩ |
| * فهرس المصادر والمراجع | ١٤٠-١٤٤ |
| * فهرس الموضوعات | ١٤٥-١٤٨ |